المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة التاسعة والعشرون | 29 | الجمعة 20 ديسمبر 2024

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 2534
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 2534
3- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية بصفته المتصرف في الصندوق الاستراتيجي للمناخ للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المُتدهورة..... 2534
4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون 2552
5- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان 2555
6- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون 2570
7- رفع الجلسة..... 2573

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وعشر دقائق من صباح يوم الجمعة 20 ديسمبر 2024 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروعي القانونين آنفي الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير، يسعدني أن أتوجه في مستهل هذه الجلسة العامة إلى السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له بأحر عبارات الترحيب تحت قبة مجلس نواب الشعب.

وقبل أن ننطلق في أشغالنا، نتأكد من توفر النصاب عملا بأحكام الفصل 97 من النظام الداخلي، وعليه أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور.

تسجيل الحضور.

انتهاء التصويت.

النتيجة: الحضور حسب التصويت الإلكتروني 114 زميلا وزميلة، التصويت بالأيدي، إذن النصاب متوفر حسب التصويت الإلكتروني.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الزميلات والزملاء الأعزاء، تتضمن أعمال هذه الجلسة العامة التي تم إقرارها في مكتب المجلس بتاريخ 12 ديسمبر 2024، النقاط التالية:

1. النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بصفته المتصرف في الصندوق الاستراتيجي للمناخ للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة عدد 77 لسنة 2024.

2. النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطني رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان عدد 78 لسنة 2024.

ويجدر التذكير بأن نظرنا في مشروعي هذين القانونين يخضع لجميع الترتيبات الجاري بها العمل في جلساتنا العامة التشريعية، والمضمنة بالدستور وبالنظام الداخلي للمجلس.

كما تجدر الإشارة إلى أنه وفيما يتعلق بتصويت المجلس على مشروعي هذين القانونين محل النظر، فإنه يتعلق بالموافقة عليهما حيث لا يمكن قبول التعديلات بشأن فصول كل من اتفاق القرض أو عقد تمويل المعنيين، وذلك وفقاً لما نصت عليه الفقرة الأولى من الفصل 127 من النظام الداخلي.

عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بصفته المتصرف في الصندوق الاستراتيجي للمناخ للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نمر الآن إلى النقطة الأولى في جدول أعمالنا وهي النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بصفته المتصرف في الصندوق الاستراتيجي للمناخ للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة عدد 77 لسنة 2024.

أجدد الترحيب بالسيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة أعضاء الوفد المرافق له وقبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة المالية والميزانية، لا يفوتني أن أتوجه إلى مكتبها وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول وعلى العمل المتواصل،

شكر خاص للجنة لأن مشاريع القوانين التي أحيلت مؤخرا إلى اللجنة لم تتضمن استعجال النظر ولكن نظرا إلى أن هذه القروض هي قروض للتنمية، ولكي نفسح المجال للحكومة قصد المبادرة بتنفيذ كل مشاريع التنمية، طلبنا من اللجنة بالرغم من أنها كانت متعهدة بقانون المالية باستعجال النظر في هذه القوانين، وبذلك فهي مشكورة هي والطاقم الإداري الذي صاحبها في العمل، شكرا.

الكلمة إذن للجنة المالية والميزانية لكي تستعرض تقريرها حول مشروع القانون عدد 77 لسنة 2024 المعروض على اللجنة.

تفضل السيد عصام البحري جابري، مقرر لجنة المالية والميزانية

السيد عصام البحري جابري، المقرر

شكرا،

صباح الخير لكافة الحضور،

تقرير لجنة المالية والميزانية حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بصفته المتصرف في الصندوق الاستراتيجي للمناخ للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز الفلاحة الشبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة عدد 77 لسنة 2024

I ـ التقديم :

يهدف مشروع القانون المعروض الى الموافقة على اتفاق القرض الذي أبرمته الجمهورية التونسية بتاريخ 13 جوان 2024 مع البنك الافريقي للتنمية بصفته المتصرف في الصندوق الاستراتيجي للمناخ

بمبلغ جملي قدره 14 مليون دولار أي ما يعادل حوالي 43،4 مليون دينار للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة.

ويندرج هذا المشروع في إطار تنفيذ مخطط الاستثمار الغابي الذي أعدته وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري منذ سنة 2015 بدعم من البنك الدولي والبنك الافريقي للتنمية والصندوق الاستراتيجي للمناخ بهدف المحافظة على المحيط الغابي في تونس.

سيساهم المشروع في تحقيق التوجهات الاستراتيجية للدولة التونسية الرامية الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 والايفاء بتعهداتنا الدولية من خلال المساهمة المحددة وطنيا (NDC) المنبثقة عن اتفاق باريس للمناخ خاصة المتعلقة بالحد من انبعاثات الغازات السامة والتقليص من البصمة الكربونية. كما يعتبر المشروع تجسيما للمحور الرابع للرؤية الاستراتيجية التنموية لأفق 2035 "الاقتصاد الأخضر والانتقال الايكولوجي والطاقي" والمحور الرابع للمخطط التنموي للفترة (2023 ـ 2025) "الاقتصاد الأخضر والتغيرات المناخية ".

I ـ أهداف المشروع :

يهدف المشروع عموما إلى تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة في الملك الغابي العمومي والخاص في ثلاث ولايات: باجة وسليانة وبنزرت. وذلك من أجل المساهمة في تنمية المناطق الريفية والتقليص في البصمة الكربونية والتصدي لتداعيات التغيرات المناخية. سينتفع من المشروع حوالي 42000 مواطن مع إحداث حوالي 2200 موطن شغل بصفة مباشرة وغير مباشرة. وتتمثل الأهداف الخصوصية للمشروع فيما يلي:

ـ دعم الآليات المتعلقة بمجابهة الحرائق في الغابات وإحداث منظومة يقظة استباقية في الغرض،

ـ استصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة من خلال إعادة تكوين مخزون بذور الزراعات المحلية، وتثبيت الكثبان الساحلية،

ـ تعزيز الفلاحة شبه الغابية في الملك الغابي الخاص من أجل الترفيع في الإنتاج الفلاحي وتحسين مردودية الأراضي الفلاحية والتقليص في البصمة الكربونية،

ـ تعميم أنواع الغراسات المحلية المقاومة للآفات والأمراض وتغير المناخ،

ـ التقليص في نسبة الفقر وخلق الثروة وتأمين الاكتفاء الغذائي من خلال المشاريع الصغرى المحدثة.

II ـ مكونات المشروع :

1. العنصر الأول: استصلاح ودعم توازن المنظومات الغابية المتدهورة (بكلفة تقديرية: 7,315 مليون دولار).

سيساهم هذا العنصر في المحافظة على المحيط الغابي واستدامته من خلال إنجاز الأنشطة التالية:

1.1. التنشيط المحلي وتطوير منظومة مجابهة حرائق الغابات والآفات:

- التخطيط التشاركي، الاعلام، التحسيس ودعم القدرات من خلال تكوين متخصص للمنتفعين،
- دعم التجديد التشاركي وتثمين المكتسبات في مجال البحث والتنمية عن طريق اتفاقية مع المعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات،
- خلق مناخ ملائم للاستعادة التشاركية والمندمجة للغابات،
- تطوير وإرساء نظام تطوير وتنفيذ نظام للرصد والكشف والانذار المبكر للحرائق وأمراض الغابات،

2.1. استعادة المنظومات الغابية المتدهورة بالملك الغابي العمومي:

- تهيئة وتطوير 04 منابت غابية،
- استعادة الغابات المتدهورة على مساحة حوالي 3000 هكتار (تشجير، تسيير غابي، تجديد الغابات...)،
- توفير الحراسة للغابات على مساحة 30000 هكتار،
- تثبيت 200 هكتار من الكثبان الساحلية.

2. العنصر الثاني: تعزيز قدرة صمود التجمعات المحلية (بكلفة تقديرية: 11,548 مليون دولار)

سيساهم هذا العنصر في دعم البنية التحتية الغابية وتعزيز الفلاحة شبه الغابية في الملك الغابي الخاص من خلال إنجاز الأنشطة التالية:

1.2. تهيئة البنية التحتية:

- فتح 50 كم وتهيئة 40 كم من المسالك الغابية والريفية،
- دراسة، مراقبة ومتابعة أشغال تهيئة المسالك،
- تهيئة 07 مراكز غابية،
- بناء 15 خزان مياه،
- بناء 15 صهريجا لتجميع المياه (نصف مردومة)،
- تهيئة عدد 15 نقاط مياه،
- فتح وتهيئة 101كم من القواطع النارية (فتح 17 كم وتهيئة 84كم)،
- بناء عدد 02 أبراج مراقبة،
- اقتناء عدد 02 آلة كاسحة.

2.2. تعزيز الفلاحة شبة الغابية والممارسات الغابية بأراضي الخواص ودعم الأنشطة الاقتصادية المدرّة للدخل:

- دعم انتاج النباتات الطبية والعطرية (اقتناء البذور وتجهيزات للمنابت) والإرشاد والتكوين لإنتاج البذور والشتلات بالنسبة إلى الأصناف المحلية،
- تسهيل ولوج المنتفعين للمعدات التحويلية (دعم الفئات الهشة من متساكني الغابات لتطوير مشاريع صغرى حول العسل وشمع النحل واستغلال النباتات الطبية والعطرية.

3.2. تمويل المشاريع الصغرى في مجال الغابات والفلاحة شبه الغابية بأراضي الخواص من خلال التشجير وزراعة النباتات الطبية والعطرية والفلاحة شبه الغابية:

ـ تتولى الدولة توفير الشتلات ويتولى المنتفعون القيام بعمليات العناية بالمغروسات وسقيها وحراستها. وذلك طبقا لعقود برامج

تضبط في الغرض. ودعم المنتفعين لإنجاز مشاريع صغرى وأنشطة مدرّة للتدخل وذلك من خلال التكوين والتدريب، والتوعية والتحسيس وتسهيل حصولهم على المعدات والتجهيزات اللازمة.

ـ تشجير 1050 هكتارا من الخروب والأكاسيا تتخللها الحبوب، زراعة 800 هكتار من النباتات الطبية والعطرية، تشجير 600 هكتار من الأصناف الغابية.

4.2. تسهيل الولوج الى القروض الصغرى لإرساء نظام تمويل خاص لبعث المؤسسات الصغرى:

- تشخيص مؤسسات التمويل الأصغر المتاحة،
- توفير الدعم الفني لفائدة رائدي الاعمال من النساء والشباب (إعداد مخططات الأعمال) وتسهيل تواصلهم مع مؤسسات التمويل،
- إعداد أدوات الحماية البيئية والاجتماعية (مخططات الحماية الاجتماعية والبيئية ومتابعة تنفيذها...).

3. العنصر الثالث: التصرف والمتابعة والتقييم (بكلفة تقديرية: 2,478 مليون دولار)

ستخصص الموارد المرصودة بعنوان العنصر الثالث لتمويل الأنشطة التالية:

- انتداب مكتب دراسات كدعم فني لوحدة التصرف في المشروع،
- اقتناء المعدات والتجهيزات ووسائل النقل الضرورية لإنجاز المشروع،
- تركيز نظام للتصرف والمعلومات مع إعداد دراسة حول الوضعية المرجعية، التقييم نصف المرحلي، التقرير الختامي للمشروع، الدليل العلمي للإجراءات الخاص بالمشروع،
- دعم القدرات وتكوين الإطارات،
- مصاريف التسيير وتنسيق تنفيذ المشروع على المستويين المركزي والجهوي.

III ـ كلفة المشروع ومبلغ القرض :

تبلغ الكلفة الجملية للمشروع دون احتساب الأداءات: 23,722 مليون دولار (حوالي73،54 مليون دينار)، يساهم البنك الافريقي للتنمية بصفته المتصرف في موارد الصندوق الاستراتيجي للمناخ بقرض يقدر بـ 14 مليون دولار (59 % من الكلفة الجملية) وهبة تبلغ 3مليون دولار (12,6%). وتبلغ المساهمة الوطنية حوالي 6,062 مليون دولار (25,6 %) وتقدر مساهمة المنتفعين بحوالي 0,661 مليون دولار (2,8 %).

IV ـ شروط التمويل ورزنامة إنجاز المشروع :

- نسبة الفائدة: نسبة فائدة سنوية قارة 1,11 %،
- عمولة افتتاح: 0 % وعمولة تعهّد: 0 %،
- فترة السداد: 20 سنة منها 8 سنوات إمهال،
- روزنامة الإنجاز: 2024 ـ 2029، عن طريق الإدارة العامة للغابات بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

II ـ أعمال اللجنة :

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 11 ديسمبر 2024 للاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وعن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول مشروع هذا القانون.

وبين ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط أن مشروع القانون يهم تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة في إطار التوجهات الاستراتيجية الوطنية (استراتيجية 2035 "الاقتصاد الأخضر والانتقال الايكولوجي والطاقي" ومخطط التنمية 2026-2030 "الاقتصاد الأخضر والتغيّرات المُناخية") والإيفاء بالتعهدات الدولية بمقتضى اتفاق باريس للمناخ وكذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر إنجاز مشاريع تنموية مع تكريس التميز الإيجابي للمناطق محدودة الدخل بحيث أن هذا المشروع يخص ولايات باجة وسليانة وجزءا من بنزرت ويعزز الشراكة مع القطاع الخاص في مجال تنمية الثروة الغابية والرعوية.

وأفاد أنه تم العمل مع الجهة المنفذة للمشروع وبالاشتراك مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتعزيز الملك العمومي. وتمت المفاوضات مع البنك الافريقي للتنمية بوصفه المتصرف في الصندوق الاستراتيجي للمناخ تأجلت في ثلاث مناسبات لضمان جاهزية وهيكلة المشروع وتجاوز الإشكاليات التي تمت مع البنك الدولي في سنة 2015 لضمان أكثر سبل نجاح للمشروع.

وتتمثل أهداف المشروع في المساهمة في التنمية الريفية من خلال خلق مواطن شغل والتقليص في نسبة الفقر وخلق الثروة وتأمين الاكتفاء الغذائي من خلال المشاريع الصغرى المحدثة، إضافة إلى العمل على مجابهة التغيرات المناخية من خلال دعم الآليات المتعلقة بمجابهة الحرائق في الغابات وإحداث منظومة يقظة استباقية في الغرض واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة من خلال إعادة تكوين مخزون بذور الزراعات المحلية وتثبيت الكثبان الساحلية هذا علاوة على تعزيز الفلاحة شبه الغابية في الملك الغابي الخاص من أجل الترفيع في الإنتاج الفلاحي وتحسين مردودية الأراضي الفلاحية والتقليص في البصمة الكربونية وتعميم أنواع الغراسات المحلية المقاومة للآفات والأمراض وتغيّر المناخ.

ثم استعرض مكونات المشروع الذي يتركب من ثلاثة عناصر وهي التالية:

- العنصر الأول "استصلاح ودعم توازن المنظومات الغابية المتدهورة" بكلفة تقدر بـ 7,315 مليون دولار: وسيتجسد ذلك من خلال: التنشيط المحلي وتطوير منظومة مجابهة حرائق الغابات والآفات خاصة عبر دعم التشاركية على مستوى التخطيط والتجديد والتكوين والبحث والاستعادة المندمجة للغابات وأيضا من خلال تطوير وإرساء نظام تطوير وتنفيذ نظام للرصد والكشف والإنذار المُبكّر للحرائق وأمراض الغابات؛ واستعادة المنظومات الغابية المتدهورة بالملك الغابي العمومي عبر عمليات التهيئة والحماية والتجديد.
- العنصر الثاني "تعزيز قدرة صمود التجمّعات المحليّة" بكلفة تقدر بـ 11,548 مليون دولار: وذلك من خلال دعم البنية التحتية الغابيّة وتعزيز الاستثمار الخاص في مجال الفلاحة الغابية وشبه الغابية خاصة عبر المساندة الفنية واللوجستية التي توفرها الدولة وتيسير الولوج لمصادر تمويل المشاريع الصغرى في هذا المجال.
- العنصر الثالث "التصرف والمتابعة والتقييم" بكلفة تقدر بـ 2,478 مليون دولار ستخصص للأنشطة الفنية واللوجستية والمعلوماتية والتنسيقية إضافة الى دعم القدرات وتكوين الإطارات.

وأوضح أنه تم الانطلاق في المشروع بحكم أن الهبة دخلت حيز النفاذ وقدم جدولا تفصيليا لمكونات المشروع المذكور (تجدونه مرفقا بالتقرير).

وبين ممثل الإدارة العامة للغابات بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أن المشروع يمس عديد الجوانب منها الجانب الاجتماعي بحكم أن يمس فئات هامة والجانب البيئي بحكم أنه يساهم في تخفيف التغيرات المناخية والجانب الاقتصادي بحكم دوره الهام في التنمية.

وخلال النقاش، ثمن النواب مردودية هذا المشروع وتقدموا ببعض التساؤلات تعلقت خاصة بعدم الانسجام بين عنوان مشروع القانون ومحتوى وثيقة شرح الأسباب المصاحبة وعن معايير اقتصار المشروع الاستثماري على ثلاث مناطق بعينها وهي باجة وسليانة وبنزرت رغم عدم انتمائها لنفس الإقليم واختلاف خصائصها الجغرافية وبالتالي جدوى المشروع على المستوى الإقليمي. كما استوضحوا عن مدى قدرة المشروع على توفير مواطن شغل والتقليص من نسبة الفقر وخلق الثروة وتأمين الاكتفاء الغذائي.

هذا، وجددوا مساندتهم وتثمينهم للقروض الموجهة للاستثمار واستوضحوا عن كيفية التصرف في الهبات التي يتم التنصيص عليها في مشاريع القوانين المتعلقة باتفاقيات التمويل وهل يتم توظيفها حصرا في تنفيذ المشروع الاستثماري أو توجّه لخزينة الدولة.

واستفسر النواب عن مشاركة المجالس المحلية في برمجة المشاريع ذات الطابع المحلي أم أن هذه البرمجة تتم كما جرى به العمل سابقا على المستوى المركزي وعن جدوى المشروع على الإقليمين. واستوضحوا عن أسباب فشل تجربة التمويل السابقة مع البنك الدولي وهل تمت دراسة أسباب ذلك وكيفية تداركه وسبل ضمان نجاح المشروع وتحقيقه للأهداف المرجوة، وأوصوا بتعزيز الرقمنة في مجال متابعة تنفيذ المشاريع.

وتعرض النواب إلى بعض المظاهر المستفحلة في الغابات على غرار الحرائق المفتعلة وكيفية تفعيل منظومة اليقظة والاستيلاءات على الأملاك والانتصاب في الملك الغابي الخاص للدولة والصعوبات التي يعاني منها حراس الغابات وسكان الفجوات الغابية، وتساءلوا عن وجود خطة لمعالجة إشكاليات الملك الغابي وعن التعاطي مع الانتقال من المنظومة الغابية العمومية إلى المنظومة الغابية الخاصة.

وفي رده، بين ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط أن الاشكال لا يتمثل في التمويل أو في المنح المرصودة وإنما يكمن في تنفيذ المشاريع وهو مشكل هيكلي لا بدّ من معالجته بحكم النقص الكبير في الخبرات والنقص في تحفيز الكفاءات بما يؤثر على القدرة على تنفيذ المشاريع وهو ما تعمل على معالجته دوريا وزارة الاقتصاد والتخطيط. وجدد تأكيده أن رأس المال البشري يعتبر أهم عنصر في تنفيذ المشروع والضامن الأساسي لنجاحه، معتبرا أن المسؤولية مشتركة بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية لإيجاد الحلول اللازمة لدفع تنفيذ المشاريع.

وبخصوص مضمون وثيقة شرح الأسباب، أوضح أنه لا يتم الموافقة على أي مشروع إلا بعد تقديم دراسة لمردوديته الاقتصادية والمالية والأهداف المراد تحقيقها، هذا، ويقوم الممول بصفة دورية بتقييم المشروع.

وأوضح أن الهبة ليست مرصودة في الميزانية بل هي مرتبطة بالمشروع وتخضع لنفس شروط القرض وكل نشاط ترصد له اعتمادات سواء على الهبة أو على القرض ولا يمكن استغلالها في مآرب أخرى ولا يتم بالتالي صرفها إلا في مكونات المشروع. وذكر أن المشروع تمت برمجته منذ سنة 2015 وسيتم اعتماد تمشي مختلف لاستهداف الجهات المعنية في إعداد المخطط 2026-2030.

من جهته، بين ممثل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أن المشروع سيحقق مواطن شغل وهو في مرحلته الأولية وسيتم تعميمه مستقبلا، وتم اختيار الولايات المستهدفة بناء على خاصياتها الجغرافية الغابية المتشابهة وهو اختيار تقني بحت.

III ـ قرار اللجنة :

قررت اللجنة الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

ملحق بالتقرير: جدول تفصيلي لمكونات مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية

واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة في تونس

المكون	وصف المكونات الفرعية	الكلفة (بالألف دينار)	مصدر التمويل
المكون 1: استصلاح وتثبيت المنظومات الغابية المتدهورة (الكلفة: 7.315 مليون دولار) %34	المكون الفرعي 1.1: التنشيط المحلي وتطوير منظومة مجابهة حرائق الغابات والآفات	987	
	1.1. التخطيط التشاركي، الإعلام، التحسيس ودعم القدرات التكيفية للمنتفعين من خلال نجاز الأنشطة التالية بالخصوص:	472	هبة 100 %
	أ) إعداد مخططات التنمية التشاركية والمندمجة ودعم تنفيذهم من خلال انتداب مكتب دراسات (مكتب عدد1)	276	هبة 100 %
	ب)تنفيذ مخطط توعية وتحسيس لفائدة الهياكل المنظمة (مجامع تنمية فلاحية، الشركات التعاونية، الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية الشركات الأهلية...) (مكتب عدد 1)	18	هبة 100 %
	ت)تنظيم المنتفعين ودعم قدراتهم في مجال تثمين المنتوجات الغابية والرعوية والفلاحية (مكتب عدد 1)	96	هبة 100 %
	ث) دعم القدرات في مجال التجديد التكنولوجي وتطوير نظام معلومات حول الأسواق واستغلال المنتوجات الغابية. وذلك عن طريق انتداب خبير في المجال.	58	هبة 100 %
	ج) إعداد خطة تواصل موجهة للعموم (مكتب دراسات عدد 2)	23	هبة 100 %
	1.2. دعم التجديد التشاركي وتثمين المكتسبات في مجال البحث والتنمية عن طريق اتفاقية مع المعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات.	50	
	أ) تجميع الممارسات الجيدة في مجال التنمية المستدامة للمنظومات الغابية وشبه الغابية:	10	هبة 100%
	ب) تركيز قطع نموذجية وإرشادية للممارسات الجيدة في المجال الفلاحة شبه الغابية (إدخال وإكثار الأصناف المقاومة للآفات والأمراض والمتكيفة مع تغير المناخ) لاستصلاح الأراضي المتدهورة وتثبيت التربة على المنحدرات.	40	هبة 100 %
	1.3. خلق مناخ ملائم للاستعادة التشاركية والمندمجة للغابات	310	
	أ) إعداد نظام متابعة تنفيذ أمثلة التهيئة الغابية.	10	هبة 100 %
	ب) إعداد مخططات التصرف في الغابات عن طريق مكتب الدعم الفني.	300	هبة 100 %
	1.4. تطوير وإرساء نظام تطوير وتنفيذ نظام للرصد والكشف والإنذار المبكر للحرائق وأمراض الغابات	155	
	أ) تصميم وإنشاء نظام للرصد والإنذار المبكر ودعم قدرات الجهات الجهات الفاعلة المسؤولة المكلفة باستعماله وإدارته (مكتب دراسات عدد 3)	87	هبة 100 %

	ب)اقتناء التجهيزات والمعدات الضرورية لإرساء نظام المعلومات	68	قرض 100 %
	المكون الفرعي 2.1: استعادة المنظومات الغابية المتدهورة يدعم المشروع أنشطة تدعم استصلاح واستعادة المنظومات الغابية المتدهورة بملك الدولة للغابات من خلال:	6339	
	أ) تهيئة وتطوير 04 منابت غابية	1032	50 % هبة 50 % قرض
	ب)استعادة الغابات المتدهورة على مساحة حوالي 3000 هكتار (تشجير، تسيير غابي، تجديد الغابات...)	3629	50 % هبة 50 % قرض
	ت)توفير الحراسة للغابات على مساحة 30000 هكتار لوضعها في حالة راحة.	1452	مساهمة الدولة
	ث)اقتناء دراجات نارية لفائدة حراس الغابات للحراسة	29	%هبة 100
	ج) تثبيت 200 هكتار من الكثبان الساحلية	497	100%قرض
المكون 2: تعزيز قدرة صمود التجمعات المحلية (الكلفة: 11.548 مليون دولار) 54%	**المكون الفرعي 1.2. تهيئة البنية التحتية من خلال إنجاز الأشغال التالية**	7149	
	أ) فتح 50 كم وتهيئة 40 كم من المسالك الغابية والريفية	5318	100%قرض
	ب) دراسة، مراقبة ومتابعة أشغال تهيئة المسالك	261	100%هبة
	ت) تهيئة 07 مراكز غابية	345	100%قرض
	ج) بناء 15 خزان مياه	97	100%قرض
	ح) بناء 15 صهريج لتجميع المياه -نصف مردومة)	97	100%قرض
	خ) تهيئة عدد 15 نقاط مياه	97	100%قرض
	د) فتح وتهيئة 101 كم من القواطع النارية (17فتح كم وتهيئة 84 كم)	114	100%قرض
	ذ) بناء عدد 02 أبراج مراقبة	113	100%قرض
	ر) اقتناء عدد 02 آلة كاسحة	968	100%قرض
	المكون الفرعي 2.2. تعزيز الفلاحة شبه الغابية والممارسات الغابية بأراضي الخواص ودعم الأنشطة المدرة للدخل	3446	
	أ) دعم إنتاج النباتات الطبية والعطرية (اقتناء البذور وتجهيزات للمنابت) والإرشاد والتكوين لإنتاج البذور والشتلات بالنسبة للأصناف المحلية	48	100%هبة
	ب) تسهيل وصول المنتفعين بما في ذلك النساء والشباب لمعدات التحويل: 1. إعداد دليل إجراءات لانتقاء الأنشطة المدرة للدخل والمشاريع الصغرى وإعداد مخططات الاعمال 2. اقتناء معدات التحويل الضرورية لإنجاز الأنشطة المدرة للدخل والمشاريع الصغرى 3. دعم الفئات الهشة من متساكني الغابات لتطوير مشاريع صغرى حول العسل وشمع النحل واستغلال النباتات الطبية والعطرية.	25 226 194	هبة قرض هبة
	المكون الفرعي 3.2. تمويل المشاريع الصغرى في مجال الغابات والفلاحة شبه الغابية بأراضي الخواص من خلال التشجير لدى الخواص حول النباتات الطبية والعطرية والفلاحة شبه الغابية		
	1. مشاريع صغرى حول الفلاحة الغابية: تشجير 1050 هكتار باعتماد	2032	قرض/ مساهمة

	الخروب والأكاسيا تتخللها الحبوب.		الدولة/ مساهمة المنتفعين
	2. مشاريع صغرى حول النباتات الطبية والعطرية: زراعة النباتات الطبية والعطرية على مساحة 800 هكتار	148	قرض/ مساهمة الدولة/ مساهمة المنتفعين
	3. مشاريع صغرى ذات صبغة غابية: تشجير 600 هكتار باعتماد أصناف غابية.	773	قرض/ مساهمة الدولة/ مساهمة المنتفعين
يمول المشروع أنشطة تشجير لدى الخواص حيث تتولى الدولة توفير الشتلات ويتولى المنتفعين القيام بعمليات العناية بالمغروسات وسقيها وحراستها. وذلك طبقا لعقود برامج تضبط في الغرض.. كما يدعم المشروع المنتفعين لإنجاز مشاريع صغرى وأنشطة مدرة للدخل وذلك من خلال التكوين والتدريب، وكذلك من خلال التوعية والتحسيس وتسهيل وصولهم إلى بالمعدات والتجهيزات اللازمة.			
	المكون الفرعي 4.2. تسهيل الوصول إلى القروض الصغرى لإرساء نظام تمويل خاص بالنساء والشباب وبعث المؤسسات الصغرى.	478	
	أ) تشخيص مؤسسات التمويل الأصغر المتاحة (بدعم من مكتب الدراسات)	10	100%هبة
	ب)توفير الدعم الفني للنساء والشباب (إعداد مخططات الأعمال،) وتسهيل وصولهم وتواصلهم مع مؤسسات التمويل الأصغر وذلك عبر انتداب مكتب دراسات.	48	100%هبة
	ت)اقتناء المعدات حسب الاحتياجات المضبوطة مسبقا ووضعها على ذمة الهياكل المنظمة مع تمييز النساء والشباب.	218	100%هبة
	ث)إعداد أدوات الحماية البيئية والاجتماعية (مخططات الحماية الاجتماعية والبيئية، ....)	81	100%هبة
	ج) دراسة حول جاذبية الفلاحة شبه الغابية بالأراضي المتدهورة لدى الخواص. يمول المشروع دراسة تشخيصية جاذبية الفلاحة الغابية وحول وضعية وفاعلية اليات التمويل المتاحة بهدف اقتراح أدوات مستجدة محفزة ومتماشية مع تمويل المشاريع الصغرى والأنشطة المدرة للدخل في مجال الغابات والفلاحة شبه الغابية بما في ذلك مقترحات النصوص القانونية (مكتب دراسات)	97	100%هبة
	ح) متابعة تنفيذ مخططات الحماية البيئة والاجتماعية	24	100%هبة
المكون 3: التصرف والمتابعة والتقييم (الكلفة: 2.478 مليون دولار) 12%	انتداب مكتب دراسات (دعم فني)	728	هبة
	اقتناء 06 سيارات (05 سيارات رباعية الدفع+01 سيارة اتصال)	221	قرض
	اقتناء المعدات والتجهيزات الضرورية لإنجاز المشروع	67	هبة/قرض
	تركيز نظام للتصرف والمعلومات مع إعداد دراسة حول الوضعية المرجعية ة التقييم نصف المرحلي، تقرير انتهاء المشروع، الدليل العملي للإجراءات الخاص بالمشروع.	166	هبة/قرض
	تكوين الإطارات	216	هبة
	مصاريف التسيير وتنسيق المشروع على المستويين المركزي والجهوي.	465	هبة/قرض

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على عملها القيم والآن ننتقل إلى النقاش العام.

لدينا قائمة أولية تضم السادة والسيدات النواب المحترمين: بسمة الهمامي ومحمد شعباني وعبد القادر بن زينب وعبد الستار الزارعي وعواطف الشنيتي وحاتم اللباوي ومحمد علي فنيرة وصلاح الفرشيشي.

المصدح للنائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي غير منتمية ولها خمس دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

صباح الخير جميعا،

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير التخطيط والاقتصاد وكافة الإطارات المرافقة له، كما نرحب بإطارات وزارة الفلاحة والإدارة العامة للغابات،

مرحبا بكم في رحاب مجلس نواب الشعب ونرحب أيضا بالسادة النواب،

نلتقي اليوم من أجل مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 وهذا تاريخ جديد بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بصفته المتصرف في الصندوق الاستراتيجي للمناخ للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة.

أود أن نذكر بأن تمويل هذا المشروع مبني على قرض ونحن كمجلس نواب الشعب، عندما يكون هناك قرض نشعر بثقل في مهامنا لكنه يبقى من المشاريع الاستثمارية المطلوبة من أجل إعادة جدوى الغابات وديمومتها والاستثمار فيها دعما للتنمية والاستقرار وإيجاد مواطن الشغل وتطوير الاقتصاد.

وهنا نود أن نثمن مكاسب الإدارة العامة للغابات التي احتفت هذا العام بمرور 142 سنة على إنشائها وهذا في حد ذاته مكسب كبير للدولة التونسية.

كما نشير إلى أن الغابات في حد ذاتها تعيش عديد الأزمات وأهمها الأزمة الهيكلية، حيث أن أعوان الغابات إلى حدود اليوم بلا نظام أساسي والغابات هي سلك نشيط لكنها تعد كأنها وظيفة عمومية، وهذا لا ينطبق على الغابات، هي سلك نشيط له خصوصياته. لذا هيكليا لا بد من إيلاء اعتبار أكبر للغابات.

هناك نواقص على مستوى التشريع، ما زلنا ننتظر صدور مجلة الغابات، السيد المدير العام للغابات، نود إعلامكم بأن مجموعة من النواب أعدت تعديلات نرغب في مناقشتها معكم على مستوى مجلة الغابات.

على مستوى خسائر الغابات واسترجاعها، ما حدث في الغابات منذ سنة 2011 حتى سنة 2022 مرعب في علاقة بالغابات وفي علاقة بتراجع الملك العام الغابي في مساحاته بعد الاستيلاءات وبعد جميع الحرائق المفتعلة.

مهم جدا ربط هذه المشاريع الاستثمارية بمستقبل البشرية والمواطن وسكان الغابات في علاقة بالكربون وتداعياته.

مهم جدا كذلك إعطاء الكفاءات حقها، نحن نريد أن نقول أن هذه القروض التي نأخذها يجب أن تذهب في أماكنها الصحيحة، وهنا نود أن نشير إلى أن الكفاءات يجب أن توضع في المواقع المناسبة لها لكي تقوم بعملها على أكمل وجه. فمثلا إعفاء مسؤول أو إعفاء مدير جهوي أو غيره من منصبه لعدم أداء الواجب لا يعني أن يتم نقله بعد أسبوعين إلى إدارة جهوية أخرى أو منحه وزارة أو إدارة أخرى.

الكفاءات يجب أن تأخذ دورها والكفاءات الشابة يجب أن تحظى بفرصتها في البحث العلمي وجدواه، يجب أن تأخذ حظها في الدور الوطني في علاقة بهذه المشاريع.

نعود إلى ربط هذه المشاريع الاستثمارية بالاقتصاد لأن المشكلة الكبيرة في الولايات المذكورة وهي سليانة وباجة وبنزرت هي تطوير الاقتصاد الذي يتطلب أساسا ووجوبا المتابعة والحرص على الإيفاء بالوصول إلى النتائج المطلوبة والغايات المطلوبة وتنفيذ الاستراتيجيات المرسومة في هذه المشاريع التي نقدمها للحصول على القروض، فإذا كنا نأخذ القروض ثم نكتشف أننا لم نصل إلى الغاية المرجوة، فهنا الجميع فاشل.

إذا كنتم تريدون الوصول إلى الغايات المطلوبة، فمنذ انطلاق تنفيذ المشروع يجب أن يحرص الجميع، التخطيط والاقتصاد، علما أن تأخذ بعين الاعتبار أن هذه الولايات المحرومة من الاقتصاد حقيقة دورها الآن أن تعطينا مثالا جيدا على رغبتها في تطوير الاقتصاد في هذه الولايات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب، له ست دقائق.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بوزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

نحن اليوم نناقش مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة.

أتفاجأ من أهداف المشروع التي قدمتموها لنا: "يهدف المشروع عموما إلى تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة في الملك الغابي العمومي والخاص في ثلاث ولايات باجة وسليانة وبنزرت" وكأن في القصرين لدينا أشجار نخيل مغروسة!

والله أحيانا نحاول ضبط أنفسنا في الحديث ولكن في بعض الأحيان لا يمكننا السكوت، بدراسة المساحة الغابية كم تمثل القصرين من المجموع الوطني؟ القصرين كانت تملك ثروة غابية ولكنها احترقت وأهلها دفعوا الثمن والآن ما زالوا يدفعون ثمن الألغام المزروعة في جبالها، ثلاث من أهم الجبال جبل الشعانبي والسلّوم بالإضافة إلى جبال طم صميدة، ماذا تريدون منا أن نناقش؟ هل نحن تابعون لتونس أم ماذا؟

على أي أساس يتم اختيار هذه المشاريع ومناقشتها؟ هناك تجمعات سكنية بجانب الغابات فقدت موارد رزقها بسبب الإرهاب ولا أجد لها مكانا هنا. سؤالي: ماذا تريدون من القصرين بالضبط؟ يا وزراء، يا حكومة، هل لديكم مشكلة مع القصرين؟ كيف تريدون أن يتم التعامل فيما بيننا هنا؟ الحشرات انتشرت في طم صميدة، نادينا وطلبنا التدخل ولكن ما من مجيب لإنقاذ الغابة وحتى اليوم لا نجد لها مكانا في هذا المشروع؟

هل الحكومة موجودة في القصرين فقط للقمع؟

لنذكركم أنه منذ ثلاثة أيام كنا نحتفل بثورة 17 ديسمبر وجلوسكم على هذه الكراسي كان بفضل أبناء القصرين وحي الزهور وتالة وماجل بالعباس وسبيبة، قرية في درناية وسط جبل في القصرين، كان التلاميذ في المدارس يستعملون حطب الغابة للتدفئة، لم يوفروا لهم أي وسائل للتدفئة، ثم يتم استثناء القصرين، أي إجابة ستقومون بتقديمها هنا؟ هل لكم الشجاعة أن تجيبوا أهلنا؟ نحن شعب تونس، هل يمكنكم إجابتهم حول مسألة استثناء القصرين؟ هل يمكنكم إجابتهم حول أسباب عدم وجودهم؟

قامت ثورة ودفعنا ما دفعنا وعانينا الإرهاب والمواطنون تمسكوا بمساكنهم في الغابات، أهكذا يكافؤون؟ ماذا نفعل معكم هنا؟ ماذا تعني زيارتكم للقصرين؟ ماذا تريدون إبلاغ القصرين، لا بأس في طمأنتنا ومن الشجاعة أن تقولوا لنا أننا لا نستحق وعندها سنجيبكم كما يجب.

هل هذه بلاد سنعيش فيها مع بعضنا البعض؟ كان لدي العديد من المطالب ولكن لو لم يكن في القصرين عدة غابات لما تحدثنا عن هذا، تخطيط واقتصاد ثم تستثني القصرين من كل ذلك ورغم ذلك ستبقى القصرين وفية لتونس وستكون السباقة في الدفاع عن تونس وعلى أشباه المسؤولين الذين استثنوها، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا السيد الرئيس،

صباح الخير السادة الزملاء،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق،

السيد الوزير، بصراحة لدينا دائما تساؤلات حول وزارة التخطيط ووزارة الاقتصاد، نحن الآن في العام الثالث، مبروك علينا، لكن لم نحصل على أي شيء من وزارة التخطيط، حتى ما كنا نقرأه في تقرير لجنة المالية، كل شيء مكتوب لكن لا يوجد شيء ملموس.

اليوم نريد فكرة واضحة عما تريدون إنجازه، تضعون فقط قرض وكلام إنشاء، تعلنون عن إنجازات ستقومون بها ولا نراها على أرض الواقع، تسمعون فقط سوف وسوف و"حل الصرة تلقى خيط".

منذ 25 جويلية تعددت فيها الحكومات وأقيل فيها ولاة وعين فيها ولاة جدد ووزراء جدد ولا شيء جديد. كيف تريدون بناء اقتصاد دون أي إنجازات لفائدة صغار الفلاحين، وزارة الفلاحة فيها 85 إدارة عامة، الفلاحة بلاد بمفردها، فيها مسجدان، أضيفوا لها ملاعب وستصبح بلدا مستقلا بذاته ولا تنجز شيئا حتى خلايا الإرشاد لا تقوم بعملها.

ماذا أنجزتم لصغار الفلاحين بغاية إدماجهم في الدورة الاقتصادية؟ ماذا فعلتم للشركات الصغرى لكي يقع إدماجهم في الدورة الاقتصادية؟

ماذا خططتم للقيام بـ "platform" ونوسع الجباية لكي "من قطرة تتملى الغدران" أو أن من هم مغلوبون عن أمرهم يدفعون رغما عن أنوفهم، فقط نسمع بمليارات دون أن نرى شيئا ملموسا على أرض الواقع.

اليوم البطاطا مفقودة والدجاج والبيض كذلك مفقود، الزيت فقط متوفر والحمد لله، يعني لم نر شيئا في كل هذه المليارات.

أؤكد لك بنسبة 99 % أنكم لا تستمعون لما نقوله وتستغربون من حديثنا، حتى عندما يأتي للوزارة لا تريد الاستماع إليه، جاء فريق مع السيد الوزير السابق ونهنا من عدم جدوى هذا التمشي وقلنا أن تونس لنا جميعا ليست فقط للوزراء ونحن موجودون هنا ولنا ما نقوله، عندما نبقى نصادق على القروض وعندما يتم استدعائي للمحكمة لمساءلتي عن القرض الذي صادقت عليه، ماذا سأفعل؟ هل سأنكر؟ أنا دائما أحتفظ، هذا يجب أن يعرفه جميع الزملاء، في الأخير، أنتم أرجلكم في الركاب ونحن من سيساءل ويحاسب، نريد أن نفهم ما يحدث، حيث تبين أن هناك أراضي لم يقع استصلاحها والحال أنكم من تخططون، تخططون للانتفاع بالقروض لغاية التداين وهذا واضح.

أرى أن جراية السيد رئيس المجلس جيدة، فأتقرب منه لغاية التداين، قدموا لنا استراتيجية واضحة لكي نفهم مآل هذه البلاد، فلا شيء قد تغير ونحن نرى الرئيس يسير بمفرده وأينما يذهب يجد الخور، هل يراه الرئيس بمفرده؟ واضحة وأصبحت الآن مع أعضاء مجلس نواب الشعب من يذهب حتى إلى البلدية يتعرض للاستفزاز المقصود وللعنف من قبل شخص منحرف ويقوم شخص آخر بتصويره فيصبح الزميل في السجن، تذهب للإدارة تحصل نفس العملية، هذا برنامج ممتاز جدا، "ترى بعينك وتموت بقلبك" ولا تتكلم وعندما تتكلم تصبح لوبي وخلفك جماعة على مواقع التواصل الاجتماعي.

هذه الوزارة هي أهم وزارة، صحيح وزيرة المالية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا،

بسم الله الرحمان الرحيم،

اللهم ثبّت أقوالنا واللهم اجعلنا من الصابرين واللهم احم هذه البلاد،

سادتي الكرام،

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط والطاقم المرافق لسيادته،

لا أعتقد أن هناك مواطن تونسي أو نائب شعب وطني لا يريد الاستثمار لهذه البلاد ونحن مع كل مشروع استثماري في تونس العزيزة سواء كانت طرقات أو غابات أو فلاحة.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط، أنتم من تخططون لهذه البلاد وأنا عائد إلى تونس لهذه الجلسة من سيدي بوزيد، أصبحت في دائرتي أفتح الطرقات المغلقة، لماذا هو مغلق؟ الزيتون وسأطلق صيحة فزع لكل وطني في هذه البلاد وعلى رأسهم رئيس الجمهورية الذي نراه يجتمع برئاسة الحكومة وبوزير الفلاحة وبرئيس ديوان الزيت ولا نرى شيئا.

ليس عبد الستار الزارعي فقط، عندما عدنا بعد الميزانية وأنا من طبعي أواجه لأنني صادق ولأنني أحب البلاد، وصلت إلى درجة أنني عاجز عن الدفاع عن الدولة وعن هذا المسار الذي نحن فيه ونحن منه وسأظل معه ما دام أنه مسار وطني، صيحة فزع من الفلاح التونسي إلى السيد رئيس الجمهورية، إلى السيد رئيس الحكومة، إلى السيد وزيرة الفلاحة، إلى السادة أعضاء مجلس النواب.

يا سادتي أعضاء مجلس النواب، أنتم في الدولة وأنتم جزء من الحل اليوم، عندما يصبح عضو مجلس النواب يكتب عبر صفحات التواصل الاجتماعي أن سبب أزمة الزيت هو ديوان الزيت، هذا عيب علينا، نحن جزء من الحل وأنا أقول لكم احفظوا هذه البلاد، وكل منا يتحمل مسؤوليته لأن بعد موسم الزيتون سنرى من ينتحر ومن يعلن إفلاسه وآخرون سيعزفون عن الفلاحة ولن يعملوا في الفلاحة مجددا.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط، أتمنى أن تفهم كلامي، وأتمنى ألاّ تراه نقدا غير بناء، فهذه هي الحقيقة وهذا هو الشارع التونسي.

الشعب التونسي اليوم والفلاح في تونس يستغيث ويطلق صيحة فزع، صارحوا الفلاح بالحقيقة واحموا ثروتكم، لماذا نأخذ القروض؟ لأننا بحاجة إليها ولأن تونس فقيرة ولكن في الحقيقة هي ليست فقيرة، فقيرة لأن الذي يخطط لها فقير في فكره ومخططاته.

أقول لكم، احترموا هذا الشعب وصارحوه بالحقيقة حتى نحافظ على السلم الاجتماعي ونحن من يعرف الواقع ونحن في الميدان ونحن نحتك بالمواطن في كل لحظة وكل ثانية وكل دقيقة ونصارحه...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي غير منتمية، لها خمس دقائق.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وإطارات وزارة التخطيط والفلاحة والتجهيز، مرحبا بالجميع،

السيد الرئيس، اليوم كفلاحة مشكلة زيت الزيتون مشكلة في تونس بأكملها وأطالب بعقد جلسة طارئة مع السيد وزير الفلاحة للخروج من الأزمة بأخف الأضرار خاصة للسادة الفلاحين.

سيدي، اليوم القرض الذي أمامنا قرض تنموي ونحن نحبذ أن تتحصل الدولة التونسية على قروض تنموية ونعرف كيف ستتحصل عليه، اليوم عواطف شنيتي نائب شعب على جهة باجة استمعت للزملاء، يعني سندخل في الجهويات، لماذا في باجة وفي سليانة وليس في مكان آخر؟

أريد أن أعلم الجميع أن الشمال الغربي يمنحكم القمح والشمال الغربي يزودكم بالماء، لأن جميع السدود موجودة بالشمال الغربي وما زال هناك من يعاني العطش، لدينا زياتين ماتت عطشا في الشمال الغربي جراء النقص الحاد في المياه.

الوقت غير مناسب لكي نقول ما معنى باجة؟ منذ دخولي لمجلس نواب الشعب منذ سنتين هذا القرض الثاني الذي يعنى بالشمال الغربي وكنا نصادق بفرح ونعرف مشكلة تونس ووضعية المالية العمومية، لذا لا داعي للمزايدات، لماذا الشمال والجنوب.

السيد الوزير، ما شد انتباهي في القرض خاصة استصلاح ودعم ومجابهة حرائق الغابات، في المدة الأخيرة لدينا مشكلة في الحرائق، فعندما تقول مثلا 7 مليارات مخصصة لمجابهة الحرائق، أقول لك أننا في ربوع الشمال الغربي كلها زراعات قمح وشعير، المبلغ ضعيف جدا لحماية الغابات من الحرائق، لأننا لا نستطيع إيقاف شرارة النار، حتى أعوان الحماية المدنية يشتكون لأن الحرائق عندما تشب في الشمال الغربي ليست سهلة مقارنة بأماكن أخرى نظرا لتضاريسها الوعرة والجبال الشاسعة، فنتمنى أن ننظر في هذه المسألة، ونحاول أن نرفع في مبلغ 7 مليارات ونضاعفها.

كذلك فيما يخص "تعزيز قدرة صمود التجمعات المحلية"، السيد الوزير، عندما يأتي مشروع مثل هذا وتتفاوض معهم على الأقل نتفاوض على من يرغب في الحصول على تمويل، لأنه لا يرغب في تلقي تكوين في تربية الدجاج أو زرع "لاكاسيا" أو رعاية الغنم، فهم يرغبون في مورد رزق فقط، حتى 10 آلاف دينار أو 20 ألف دينار حيوانات ولكن تلقيهم تكوينا لا ينفعهم، فهناك عزوف تام على التكوين، وأنا أحدثك كابنة ميدان لأن الأموال تنفق هباء، تساعد 1000 عائلة أو 500 عائلة أفضل من تكوين 4000 أو 5000 شخص ولن تحصل المنفعة حينها.

السيد الوزير، سأتحدث مع السيد مدير عام الغابات، متى سترد علينا مجلة الغابات؟ أنتم لا تفهمون، مشكلة المياه ومجلة الغابات في غاية من الأهمية، وهي أدوات للعمل وتطبيق القانون حتى نفهم ما لنا وما علينا، لماذا تحرم الشمال الغربي من الآبار العميقة في حين أن هناك من يحفر ويفعل ما يشاء.

هنا أطلب بكل إلحاح وطرحت سؤالا شفاهيا على السيد الوزير، قدموا لنا مجلة المياه ومجلة الغابات لكي يكون لدينا أدوات وتعود الدولة بقوة ونعرف ما لنا وما علينا، هكذا ستعم الفوضى...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق.

السيد حاتم اللباوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالضيوف الكرام،

هل أن تونس في حاجة إلى هذا القرض ونحن في مديونية كبيرة؟

هل أن تونس في ظل العجز الغذائي قمح وشعير وخبز في حاجة إلى مثل هذا القرض؟

هل أن تونس وهي في طريقها إلى استكمال التحرر الوطني في حاجة إلى الاقتراض من أجل غراسة الأشجار الغابية؟

والله لو كان هذا المال سيوجه لإنتاج الحبوب والتحرر الغذائي لكان أفضل خاصة أن كل العوامل الخارجية والداخلية والفيزيائية والميتافيزيقية تقول أن السنوات القادمة هي سنوات صعبة من حيث الغذاء.

نمر، المشروع جميل لكنه استثنى القصرين كليا وعندما نقول القصرين، نقول الشعانبي، سلوم، سمامة، هذه الجبال الكبيرة ولن أحدثك عن الجبال الأخرى، فالقصرين منطقة جبلية بالأساس ولا مثيل لها في الجمهورية التونسية من حيث عدد الجبال وغابات واليوم تستثنى وأنا أعلم لم تستثنى وسأقول لك السيد الوزير لم تم استثناء القصرين. تم استثناء القصرين لأن جميع الجبال مناطق عسكرية مغلقة وبقينا في مسمار جحا منطقة عسكرية مغلقة، انتهت كل الظواهر وانتهى الإرهاب وانتهى كل شيء والجيش قال أنها منطقة عسكرية.

من لديهم مورد رزق من الجبال من عسل وإكليل ومرعى كلهم غادروا الجبال ونزحوا إلى المدن وتركوا تلك الأراضي وأنتم تتحدثون عن تعزيز قدرة صمود التجمعات المحلية، عن أي فلاحة شبه غابية تتحدثون وعن أي مشروع؟

سيدي الوزير، لا بد من الالتفات إلى هذا الإشكال، هذا "الضرس المسوس"، هذه المنطقة العسكرية المغلقة، لا بد من حل هذا الإشكال ولا يحل الإشكال بغراسة الأشجار، بل بتأمين العيش الآمن والكريم لسكان جبال القصرين.

نقطة أخرى، فلاحة شبه غابية على سبيل الذكر أشجار الإكليل من يعمل في الإكليل؟ الكادحات والفقراء والمساكين ومن يتمعش ويتمتع به؟ بارونات وكبار المقاولين الذين يقومون بشرائه بأسعار بخسة وأنا أعي ما أقول، يتم شراؤه بالكيلوغرام وبالطن بأسعار قليلة ثم يباع بأضعاف أضعاف الأسعار. هل أن الدولة على علم بهذا الفساد وعلى علم بهذا الإشكال وعلى علم بهذا الاستعباد؟ "l'esclavage moderne " الذي يحصل في جبال القصرين وربما يحدث حتى في جبال أخرى.

قبل أن أنهي، الأمن الغذائي، ستأتي علينا سنوات عجاف ونحن الآن نعاني من مشاكل قمح وخبز وشعير والحروب تتسع والأبواب ستغلق علينا وعندما نعاني الجوع لن ينفعنا لا فراولة ولا خوخ ولا تفاح، سنجد فقط القمح والشعير، الأراضي موجودة والمياه موجودة لكنها تستثمر في إنتاج الغلال وإنتاج الفراولة والدلاع والبطيخ ونحن على أبواب الجوع.

ثم زيت الزيتون، اليوم جميل جدا أن يتم بيع لتر الزيت بسعر مناسب للمواطن، هذا أمر رائع، لكن ما ذنب ذلك الفلاح والمعاصر التي ستغلق ولن ينتج لأنه سيبيع بالخسارة، فهل فكرت الدولة في تعويض هؤلاء الذين أنفقوا الكثير وفجأة تأتي الصدمة في إنتاج زيت الزيتون وتجد الأشخاص متورطين في القروض وديون كبيرة متخلدة لا يمكن لإرجاعها على حساب من هذه الأشياء؟

أجدد شكري لكم وقبل أن أنهي، القصرين منطقة غابية وتم استثناؤها عمدا، فلولا القصرين لما كنتم أنتم وزراء ومسؤولين وأعضاء مجلس النواب وكل السادة، لما كنتم تحت هذه القبة، مرحبا بكم مرة أخرى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرحبا بكافة الطاقم المرافق لك،

سيدي الوزير، مشروع قانون بـ 14 مليون دولار لزراعة أشجار غابية، عديد النواب اليوم تساءلوا: هل هذه أولوية اليوم أم لا؟

سيدي الوزير، هذه أولوية، اليوم التنوع البيولوجي أصبح من أولويات الدولة التونسية، النظم الإيكولوجية الصحية من أوكد أولويات الدولة التونسية وهذا أيضا يساهم في سبل عيش عديد سكان الغابات الذين يقدرون اليوم تقريبا بمليون ساكن في الدولة التونسية.

السيد الوزير، الاعتناء بالملك الغابي اليوم وتعزيز قدرة الصمود هو أقوى دفاع عن التغيرات المناخية التي تشهدها الدولة التونسية لكن هناك إشكال في هذا البرنامج، إذ يعتني بـ 50 كيلومتر فتح و40 كيلومترا تهيئة من المسالك الفلاحية فقط واليوم أكبر إشكال من الإشكاليات التي تحدث عنها أهالي الجبال الذين يقطنون بها ويسترزقون منها أو الأهالي الذين لديهم أراضٍ فلاحية موجودة في الجبال وهي المسالك الفلاحية واليوم نرى أن وزارة الفلاحة آخر اهتماماتها المسالك الفلاحية، وهي أوكد أولويات المواطنين حتى في تنقلاتنا اليوم نرى أن هذا آخر اهتمامات الوزارة.

السيد الوزير، ولاية نابل كالعادة ليست محسوبة لكن فيها 61 ألف هكتار من الأشجار الغابية وتمثل 22% من مساحة الولاية وتتعرض لاعتداءات كل سنة، تقريبا تفقد بمعدل 100 هكتار من الأشجار الغابية كل سنة، العام الماضي 400 هكتار في منطقة الهوارية ولكن لا نجد فيها برامج تنموية تخص الغابات.

السيد الوزير، أريد أن أذكرك بأن ولاية نابل فيها 4% فقط من الأراضي الفلاحية لكنها تعطي 15% من الإنتاج الفلاحي وهذا الرقم أريده أن يبقى في مذكرتك، 4 % من الأراضي الفلاحية تعطي 15% من الإنتاج ومن هنا أتطرق إلى الموضوع الثاني وأقول لك أن ولاية نابل تبقى دائما بصفر مشاريع من طرف وزارتكم.

السيد الوزير، نبدأ بالتنمية الجهوية، قبل مجيئك للوزارة كنا نأخذ 350 مليارا توزع على جميع الولايات، للأسف في ميزانية 2025 أصبحنا نأخذ 300، استبشرنا بقدومك على أساس أن الاعتمادات سترتفع لكن بقدومك نقصت الاعتمادات وهذا خطر تتحمل مسؤوليته كاملة السيد الوزير ومسؤولية التنمية الجهوية بأكملها.

ننتظر سنة 2026 الترفيع في هذه الميزانية إلى 700 أو إلى 1000 مليار، لا نريد أن تنخفض بينما كلفة المشاريع ترتفع، بمعنى 350 مليار التي كنا ننجز بها 4 أو 5 كلم، اليوم لن نستطيع ذلك نظرا لارتفاع كلفة المشاريع وتقلص الاعتمادات في وزارتكم وننتظر السيد الوزير أن ترتفع وأؤكد على هذا.

هذا الموضوع يجب إيلاؤه الأهمية اللازمة من طرفك شخصيا.

السيد الوزير، نقطة ثانية ولاية نابل، هل تعلم متى انطلق التمييز السلبي؟ منذ سنة 2014 وهي تعاني، أراضي غير مزروعة ومؤسسات سياحية مغلقة، تراها حتى على صفحات التواصل الاجتماعي، مصانع تسرح العمال ووزارة الاقتصاد آخر اهتمامها.

كنت قد تقدمت لسيادتكم بعديد الملفات وللأسف لم أجد تجاوبا من طرفكم.

اليوم ترتيب ولاية نابل 20 من حيث الاستثمارات العمومية للدولة التونسية ويمكننا أن نصل بها إلى المرتبة 24، لو كان هذا مشروعكم أو هدفكم بإمكانكم تحقيقه.

قمتم بتدمير الولاية، فإلى متى تواصلون في هذا؟ ما هو برنامجكم لهذه الولاية؟

الوقت لا يكفي، قدمتم لها 200 مليارا من الاستثمارات سنة 2025 مقابل ولايات أقل منها من حيث عدد السكان منحتموها 500 يعني 2.5 %.

اليوم التميز أصبح سلبيا، أدعوك إلى جلسة على مستوى ولاية نابل لمناقشة الأمر الذي أصبح ضروريا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد صلاح الفرشيشي عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

نناقش اليوم اتفاقية قرض تنموي بين تونس والبنك الإفريقي للتنمية لتمويل مشروع تعزيز الفلاحة الشبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة. هذا المشروع مهم جدا من حيث دوره في التنمية المستدامة والشاملة بالمناطق الغابية والشبه الغابية والذي من خلاله سيتم استعادة 3000 هكتار من الغابات المتدهورة وتوفير الحراسة للغابات على مساحة 30 ألف هكتار وتثبيت 200 هكتار من الكثبان الرملية، بالإضافة إلى تدخلات أخرى في مجال البنية التحتية وفتح مسالك غابية وتهيئة مراكز غابية وتهيئة منابع مياه وخزانات مياه وفتح قواطع نارية واقتناء آلات كاسحة وغيرها وأيضا تمويل المشاريع الصغرى في مجالات الغابات والفلاحة الشبه الغابية بأراضي الخواص.

أبارك جدا هذا المشروع الهام وأدعو من تحت قبة البرلمان إلى إدراج ولايتي، ولاية جندوبة ضمن برامج مستقبلية على هذه الشاكلة نظرا لتوقف مثل هذه المشاريع على غرار مشروع التنمية المندمجة بولايتي وخاصة بمعتمدية بوسالم وبلطة بوعوان فعمادة بني امحمد وعمادة الشواولة والعواوضة وعماد غزالة وعمادة سد كساب من معتمدية بلطة بوعوان وأيضا عمادة دزيرة من معتمدية بوسالم، هي عمادات غابية أو شبه غابية في حاجة أكيدة وماسة لفتح مسالك غابية وطرقات لفك عزلة مواطنيها وأيضا لتوفير الماء الصالح للشرب عن طريق "SONEDE" أو الهندسة الريفية، بالإضافة إلى توفير مواطن شغل من خلال إحياء الحضائر الغابية وإضافة أعداد أخرى أكثر أهمية، بالإضافة إلى تشجيع شباب هذه المناطق على بعث مشاريع متوسطة الكلفة لاستصلاح الفجوات الغابية واستثمارها مثل تربية الأبقار والأغنام والدواجن وغيرها وأيضا تمويل أصحاب الحرف المرتبطة بالغابة.

شباب هذه العمادات يعيش البطالة وأصبح هاجسه الوحيد الهجرة، فعدد سكان هذه العمادات الغابية يتناقص من سنة لأخرى وهنا سأضرب مثالا بعمادة بني امحمد من معتمدية بلطة بوعوان التي هجرها أهلها وأصبح عدد السكان بها لا يتجاوز الألف بعد ما كانت تضم 3000 ساكن سنة 1990.

السيد الوزير، أدعو مجددا إلى توسيع مجال تدخل هذه المشاريع على ولاية جندوبة وباعتمادات أهم لأن المشاكل بهذه الجهة أكبر وأعظم، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حمادي العشاري غيلاني غير منتم، له ثلاث دقائق.

السيد حمادي غيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بسامي إطارات الوزارة،

سأنطلق من مناقشة هذا المشروع الذي هو في علاقة بتعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة، لكن سأحاول الرجوع بالـ "historique" إلى الوراء قليلا.

سبق أن أخذنا قروض خارجية لتمويل جملة من المشاريع الحيوية التي هدفها تحسين معيشة المواطن من جهة وتطوير البنية التحتية وخاصة البنية التحتية الخاصة بالفلاحة.

سيدي الوزير، أريد أن أذكر ببعض المشاريع التي هي في نفس السياق ولكننا لا نعرف مآلاتها منها مشاريع توقفت رغم أنها بتمويلات خارجية وفيها مشاريع أخرى التي هي على الورق مشاريع منتهية ووقع استهلاك الاعتمادات ولكنها على الأرض غير وظيفية ولم ينتفع منها المواطن ومن حقنا أن نتساءل عن هذه المسائل.

المسألة الأولى، نحن نعلم بأن هناك مشاريع المشاهد الغابية بتمويل خارجي ولكن وقع إيقاف هذا المشروع ولا نعرف لماذا توقف ولا ما هي المكونات التي أنجزت على الأرض، على الأقل في الجهة التي تخصني مشاريع المشاهد الغابية تمثل مجمعين تنموية فلاحية في عمادة الوساعية وفي عمادة سمامة، على الأرض لم نر أي شيء حتى لا أدخل في العديد من التفاصيل وأقدم معطيات غير صحيحة، المواطن يقول أن هذا المشروع قد توقف، تم صرف اعتمادات منه ولا نعرف ما المكونات التي أنجزت من خلاله وأذكر أن بعض المكونات أنجزت على الأرض ولكنها غير وظيفية، أتحدث عن آبار للمياه الصالحة للشرب بقيت غير وظيفية إما لأنها غير مجهزة أو لا يوجد ربط لينتفع منه الأهالي أو لا توجد "conduite" لتصل إلى هذه المنطقة.

نفس السياق يطرح في مشروع جنوب ولاية القصرين الذي بقي معطلا وكان من المفترض أن ينطلق بعد تكوين وحدة التصرف ولكن لم نفهم، عندما نأخذ الكتيب الذي تمدنا به وزارة الفلاحة والمندوبية الفلاحية، لم نفهم ما المشاريع التابعة لمشروع جنوب الولاية الذي خصص له 240 مليار يتم إلحاقه بالمشاريع التي لها اعتمادات على المندوبية الجهوية للفلاحة إلى جانب المشاريع التي هي في علاقة بالمجلس الجهوي بالشراكة مع...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يسري البواب، له عشر دقائق.

السيد يسري البواب

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بإطارات الوزارة،

سيدي الوزير، اليوم نحن نخاطب السيد وزير الاقتصاد والتخطيط، كلمتان قويتان جدا وهما عماد تواصل هذه الدولة وعماد نجاح هذه البلاد ومن المفروض أنهما سيخرجان البلاد من هذه الأزمة التي تعيشها.

أبدأ بالمشروع الموجود أمامي، سأقرأ العنوان: "تمويل مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة" هذه المنظومات لم تتدهور في يوم أو يومين، هذه المنظومات التي أعطتنا إياها الطبيعة لم ننفق عليها الكثير سابقا، قمنا اليوم بدهورتها ونأخذ من أجلها 14 مليون دولار لإصلاحها ولإعادة الانتفاع بها، لكن من يقول لنا السيد الوزير هل ستعرف تدهورا في المستقبل أم لا؟ ما هي الاستراتيجية التي قمتم بإعدادها حتى لا نقترض من جديد بعد أن نصرف 14 مليون دولار هذه ثم بعد سنوات تأتي أجيال أخرى وتقول بأنها تدهورت؟

سأوجه لك السيد الوزير سؤالين، هل سنجد في السنة القادمة منتوج البطاطا في السوق؟ هل سنحافظ خلال السنة القادمة على نفس صابة الزيت وعلى نفس الأسعار؟ هذا صعب بعض الشيء السيد الوزير.

سيدي الوزير، على إثر اتصالي بعديد الفلاحين يقولون أن هذه السنة لن نقوم بزراعة البطاطا، اليوم الفلاح سنه سبعين سنة يجد نفسه في السجن لأن ممثل مندوبية الفلاحة يقول أن البطاطا الموجودة لديه هي "زريعة" وممثل وزارة التجارة يقول يمكن أن تكون قابلة للاستهلاك، نحن اليوم بصدد استهلاك البطاطا التي تم زراعتها في سبتمبر ولكن كل الفلاحين هربوا من "زريعة" البطاطا ولن يقوموا هذه السنة بزراعة البطاطا، سينتجون البطاطا " sur commande" لمعامل "frite" ولبعض الأشخاص الذين سيقدمون طلبية في السلع.

أعيش في منطقة ساحلية كانت تعتبر أكبر منطقة في إنتاج الباكورات، فقد كان يقام كل سنة على الأقل معرض للباكورات يشرف عليه أعلى رمز في السلطة التونسية في السلطة التنفيذية وهذا يظهر قوة هذا الإنتاج، أين هذه الباكورات اليوم؟

اليوم هجوم عمراني على العقارات والأراضي الفلاحية ولا ندري أين الدولة، اليوم هناك نقص في مياه نهانة ولم نجد لهذا أية حلول والفلاح يستغيث، ارتفاع تكلفة البيوت المكيّفة والإنتاج، مشاكل كبرى.

80% من صابة الزيتون تعتمد على الري التكميلي أو السقوي وهي تتطلب عملا جبارا وتكلفة كبيرة على المستوى العام، يقول الفلاح أن كلفة اللتر من زيت الزيتون اليوم تتطلب 7 كلغ من الزيتون، الجمع بـ 3500 مليما والعصر بـ 1400 مليما، هذه 6500 مليما دون احتساب مصاريف التنقل والمصاريف الأخرى، مع العلم أن المنتوج البعلي في السنة القادمة لن يكون صابة ونصف صابة بالنسبة إلى السقوي، أي أن 10 دينار التي يباع بها سعر اللتر من الزيت اليوم هي لسنتين أو سنة ونصف لبعض الفلاحين.

السيد الوزير، بخصوص المشكل كان هناك حل، كان هناك شيء اسمه ديوان الزيت كان في سبات عميق، أيقظناه وقلنا له انهض وعليك حل مشكل البلاد وهو غير مستعد لذلك.

سيدي الوزير، هل تعلم ماذا كان يفعل سابقا ديوان الزيت؟ كان ديوان الزيت يشتري من الفلاح ويدفع له تسبقة، يبيع الزيت وبعد ذلك يقوم بـ "reliquat" على سعر البيع. أين ديوان الزيت هذا بعد الثقة التي كانت ممنوحة له وبعد الدور الذي كان يقوم به اليوم؟ حتى مواجل ديوان الزيت وحتى إمكانية التخزين لديه انهارت، أين ديوان الزيت؟ ولماذا انهار؟ وما سبب تدهور وضعية ديوان الزيت؟

السيد الوزير، سابقا كانت هناك تقريبا 300 ألف طن من الزيتون وكان هناك تقريبا 230 ألف طن استيراد للزيت النباتي، هل أن الدولة لا تنفق على الأدوية نتيجة التبعات الصحية للزيت النباتي؟ أكبر المصدرين للزيت الزيتون؟ هم أكثر الدول المستوردة للزيت النباتي، أين نحن سيدي الوزير؟

يجب أن تعيدوا وضع اليد على القطاع ويجب إعادة تنظيمه، سؤالي: من يقوم اليوم بتحديد أسعار الزيت؟ هناك كلمة تتداول لا نعرف مصدرها، كل يوم يتغير سعر الزيتون وسعر الزيت، من يقوم بهذا الشيء؟

اليوم السياحة والفلاحة ركائز هذه البلاد تشهد تضررا ويتم ضربها. هل أنتم واعون بأن هناك اليوم مخططا كبيرا لضرب الدولة أم لا؟ إن نجاح الفلاح وقفة المواطن مرتبطان ببعضهما البعض السيد الوزير وكما ذكر الزملاء علينا الانتباه من ثورة الجياع، كل الثورات الأخرى لا تهمنا، اليوم ثورة الجياع هي التي تقلق وهناك مخططا يحاك لهذا البلد.

سيدي الوزير، يقولون أن سعر البطاطا في ليبيا خمس سعر البطاطا في تونس، لماذا؟ لماذا الفلاح اليوم يشتري طن البطاطا بـ5 ملايين و"productivité" غير جيدة؟ من يشرف على عملية استيراد "فحل" البطاطا؟ لماذا لا تتدخل الدولة؟ لماذا لا يتم مراقبة " marge bénéficiaire des importateurs"؟ تقومون بتحرير أسعار "les engrais" والأدوية وتقومون بتحديد أسعار المنتوج، أي بقية الأسعار تم تحريرها، يبيع لـ "importateurs" بالسعر الذي يريده والسوق مفتوحة أمامه وبعد ذلك يجد الفلاح نفسه يبيع ..

هل تعلمون سيدي الوزير أنه في "circuit" التوزيع أن أكثر متضررين هما الفلاح المنتج والمستهلك الذي يستهلك الأخير. الفلاح المنتج يبيع بأرخص الأسعار والمستهلك الأخير يشتري بأغلى الأسعار والوسطاء الله أعلم ماذا هم بصدد الضخ في ميزانية الدولة، اليوم نتحدث عن "هباط" وعن وكيل سوق ولا أدري عن ماذا.

أتذكر أنني شاهدت في برنامج شخص أوقف شاحنة لبيع الأسماك في الطريق، بمكالمتين هاتفيتين ربح 3 ملايين. من يراقب هذا الشيء؟ هذا بثته التلفزة التونسية ولم أره أنا.

اليوم عندما تقوم أنت بجلب "فحل" البطاطا وعندما تقوم أنت بجلب الأسمدة، الأسمدة تصل لتونس مهربة من الجزائر، عليكم أن تطلعوا على جودتها، عليك أن تقوم أنت بجلب الأسمدة وبتحديد الأسعار وعليك أنت أن تضع "marge bénéficiaire"، عليك أن ترجع وتضع يدك، عليكم أن لا تتركوا هؤلاء لأن هؤلاء هم "مخنق"

الدولة، هؤلاء الذين تعيش عليهم الدولة، عليك أن تضع يدك عليهم، راقب، راقب وحدد.

هناك أشخاص لا رقيب عليهم، هناك أشخاص يحتكرون السوق ويعيثون فيه فسادا، فهم يستعبدون الشعب التونسي وهذا غير معقول، يا سيدي عليك أن تقوم بـ " restructuration de marché" عليكم أن تطلعوا على "régit" في فرنسا، اليوم الفلاح يتم تجميد سلعه ويبيع مجبورا بـ 600 مليم الكلغ ويقولون له سنسجل لك 800 مليم ويجد نفسه مجبرا على بيع سلعه بهذا السعر حتى لا يعود بها متضررة.

السيد الوزير، اليوم عندما يأخذ الفلاح منتوج الطماطم لسوق الجملة يجد وسيطا مع معامل الطماطم ويتم تجميد منتوجه ولذلك يضطر للبيع بالسعر الذي يحددونه له حتى لا يعود بمنتوج الطماطم أو يلقي بها في الشارع.

اليوم عليكم أن تعودوا إلى أراضي الدولة الفلاحية وعليكم أن تقوموا بإعادة توزيعها على الشبان المتحصلين على شهائد والذين تخرجوا من المدارس العليا للفلاحة وعليكم البحث لهم عن طريقة ليتحصلوا على قروض بنكية لأنهم عندما يأخذون عقارا من الدولة ويقومون بكرائه لا يوجد لديهم ضمان، فالعقار على ملك الدولة "titre bleu" باسم الدولة، لا يوجد لديهم ما يقومون برهنيته ليتحصلوا على قرض من البنك، عليكم أن تتدخلوا أيها الدولة، تدخلوا يا دولة وسترون، لدينا أجمل شمس وأحسن أرض وربي إن شاء الله يعطينا الماء ولكن المشكل في العقل التونسي الذي كنا سابقا نفاخر به، لا يقدم لهذه الدولة أو أنه لا توجد إرادة ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عصام البحري جابري عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

السيد عصام البحري جابري

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيد الوزير والوفد المرافق له،

المشروع يأتي تجسيدا للمحور الرابع للرؤية الاستراتيجية التنموية لأفق 2035 الاقتصاد الأخضر والانتقال الإيكولوجي والطاقي وسأقف عند هذه الجلمة "الاقتصاد الأخضر والانتقال الإيكولوجي والطاقي".

سيدي الوزير، المعركة هي معركة الانتقال الطاقي، ماذا أعدت وزارة التخطيط؟ وماهي استراتيجية الدولة للاقتصاد الأخضر والانتقال الطاقي؟ وهل تحترم الثوابت والسيادة الوطنية والسياسة العامة للدولة التي يسطرها رئيس الجمهورية؟ على الوزارات والإدارات العامة كلها أن تلتزم بالسياسة العامة للدولة، لذلك نحن هنا في هذا المسار الجديد للدولة وخاصة السيادة الوطنية.

سيدي الوزير، ولاية قابس جاءتها العديد من اتفاقيات، لا نعلم شيء عن استراتيجية الدولة، ولاية قابس عانت أربعين سنة من الجريمة ومن التواطئ ومن الخونة الذين تقلدوا مناصب في الدولة، لكن دورنا نحن البناء والتشييد ضمن هذه الثوابت.

ما هي استراتيجية الدولة للهيدروجين الأخضر؟ وهل خضعت الدولة والحكومة لإملاءات خارجية؟ هناك ضغط كبير في الولاية واحتجاجات ولا نريد هذه الملفات أن يديرها أشخاص باعوا ملفات قابس سابقا، نريدها بين مؤسسات الدولة وهل شاركتم المجالس المحلية والجهوية في هذا الموضوع؟ ما هذه الاتفاقيات؟ سفراء تأتي لولاية قابس، نريد السيادة الوطنية، سفير مع سفير، سفير فرنسي مع سفير تونسي ويعطون ولاية قابس حقها، نريد أن تتجسد هذه السيادة،

الرئيس لديه سياسة عامة، وليس كل وزير يعمل وحده، هناك سياسة عامة والحكومة تعمل تحت السياسة العامة للدولة، نحن في نظام رئاسي ومن يعتقد أن بإمكانه القيام بأشياء نحن لا نعلم بها، لدينا دور رقابي وقد بلغناكم صوتنا ولا نريد مغالطة رئيس الجمهورية.

ما هي الاتفاقيات حول الهيدروجين الأخضر؟ نحن لسنا على علم بهذه الاتفاقيات وجهنا سؤالا لوزيرة الطاقة وننتظر إجابة عنه، لن تكون ولاية قابس كبش فداء...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة نورة الشبراك عن الكتلة الوطنية المستقلة، لها ثلاث دقائق.

السيدة نورة الشبراك

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط ومرحبا بالإطارات المرافقة،

السيد الوزير، في البداية أود الإشارة إلى أنني لاحظت في مناقشة المهمات التعليل بشكل متواتر بأزمة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية، هذا التعليل إن كان فيه وجاهة في جانب منه ولكن لا يكون على حساب التفكير في سرعة المرور إلى تحويل الأزمة إلى فرص وذلك بالدور الذي يمكن أن تقوم به وزارتكم الموقرة، فهي الوزارة التي بإمكانها ضمان التقاطعات بين المهمات.

سيدي الوزير، أريد الإشارة إلى أن الاختلال في العرض والطلب لا يكون بالدور الموكول لوزارة التجارة فقط الضامنة للسياسة العامة في مجال التجارة الداخلية والإشراف على تنفيذها وتضمن توفر المواد واعتدال الأسعار ومقاومة الاحتكار وغيرها ولكن في المقابل نرى بعض التقاطعات مع الوزارات الأخرى مثل وزارة الفلاحة، نجد اليوم أن الفلاح ليس له أي علم بسياسة الدولة في هذا المجال، نجد طفرة في الإنتاج في بعض المواد الاستهلاكية الإنتاجية الفلاحية الموسمية خاصة ونلاحظ غياب سياسة الدولة في امتصاص هذه الطفرة الزائدة عن حاجة السوق ونشاهد مشاهد مؤلمة عندما يتم إتلافها بطريقة غير مستهجنة لدى المستهلك. هنا لا بد من إرساء آليات لامتصاص الطفرة في هذا الإنتاج عبر آليات التصدير التي تناسب طبيعة هذه المواد وتراعي مدى قابليتها للتلف.

هذا بعجالة سيدي الوزير، بعض الحلول التي تضمنتها سياساتكم ضمن وزارة التقاطعات بامتياز، هذه الوزارة السيادية يمكننا اقتراح ورشات عمل. نقترح ورشات عمل مشتركة بين الوظيفة التنفيذية والتشريعية لإيجاد حلول تشريعية لأننا نعمل في واد والسلطة التنفيذية مع الأسف لديها نفس المقترحات ولكن لا نرى تقاطعات في هذا المجال ونحن نريد أن نرى تكاملا بين الوظيفتين.

بعجالة أيضا لا بد من التفكير في المرور إلى التحول الرقمي والرقابة التموينية وغيرها وتسليط الضوء على الرقابة التموينية التي تشهد ركودا وتراجعا لأنها تعتمد على أساليب تقليدية في غياب العدد الكافي من الأعوان والوسائل.

بالنسبة إلى ولاية نابل، فإني أضم صوتي إلى صوت زملائي وأقترح جلسة خاصة بهذه الولاية لتدارك حظوظها لأن الاعتمادات المخصصة لها لا تتناسب مع ترتيبها الثالث من حيث عدد السكان وهي تشهد تراجعا تقريبا في جميع القطاعات وخاصة قطاع الفلاحة والسياحة والصحة والعديد من المجالات.

شكرا سيدي الوزير، والرجاء متابعة هذا الموضوع.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عماد الدين السديري عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق.

السيد عماد الدين السديري

شكرا سيدي الرئيس،

زملائي أعضاء مجلس نواب الشعب،

لا يمكنني أن أقول في هذا المشروع إلا أنه يمثل إضافة لبلدي تونس انطلاقا من ثلاث ولايات مهمة وهي: سليانة وباجة وبنزرت وعندما أتحدث عن الإضافة اليوم فإنني على علم بملفات الغابات، عندما نتحدث عن هذه الإضافة فإننا ندرك الخصوصيات البيئية لهذه المناطق، حيث الغابات والأراضي شبه الغابية وأقول أن أي إضافة تحصل في تونس هي إضافة للشعب التونسي من حيث الأمن والاستقرار وتوطين المتساكنين بالريف وضمان الحماية الاجتماعية والاقتصادية، لكن أقول أن جندوبة والكاف والقصرين هي ولايات حدودية والغابات الموجودة في جبال خمير وجبال ورغة وجبال الشعانبي لها خصوصية، في بداية الاستقلال كانت تمثل ملاذ المقاومة لتخرج الاستعمار الفرنسي، مع الأسف في بداية الثورة كانت ملاذ الإرهاب لإرهاق ولتكبيل الدولة وللحد من إمكانياتها.

أقول أيضا أن في الغابات هناك أداء ضعيف وبطيء وهذا الأداء يجعل كل الناس يخافون على الغابات وعلى الملك الغابي الذي يتم إهداره في بعض الأحيان ونخاف على ثرواتنا الغابية التي تنتهكها الحرائق ونخاف على ثرواتنا الحيوانية التي لم تعد قادرة على توفير الإطار المناسب للصيادين لممارسة أفضل رياضة لديهم.

هذه الملاحظات أود أن أسوقها في شكل عناوين:

الغابات في علاقة بديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي: ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي قام بغرس العديد من الغابات وهي الآن متلفة، تمنّينا أن تكون لوزارة الفلاحة خطة لاستيعاب هذه الأراضي ولتحافظ على الملك الغابي لما فيه من ضمانات لكل المواطنين خاصة سكان الريف بالطبع.

عملة الحضائر: عملة الحضائر الظرفيين يعملون لمدة عشرة أيام و12 يوما، يعملون دون أية إضافة تقدم في الغابات بدليل أنني لم أرهم ولو لمرة يحملون شتلة غابات يريدون غراستها، عملة الغابات هؤلاء يمثلون مشروع لدفتر أبيض، مع الأسف تمنيت لو كان لدينا حل براغماتي لننتشل هؤلاء الأفراد من الوضع الموجودين فيه ونترك الغابات كمجال للاستثمار وليس مجالا لبعض التغطيات الاجتماعية التي لا تغني ولا تسمن من جوع.

حراس الغابات: من المهم أن ينتش حراس الغابات في هذا البرنامج على 30 ألف هكتار، أتمنى أن يمتد هذا المشروع للولايات التي ذكرتها آنفا، جندوبة والكاف والقصرين لحماية غاباتنا وحماية ثرواتنا الحيوانية وخاصة بتطوير المعدات والآليات التي من شأنها أن توفر لنا ضمانة لإنتاج غابي ولسياحة إيكولوجية تنفع كل من يزور هذه الغابات.

الحرائق: هي أكبر عائق لغياب حراس الغابات ولعديد المافيات التي تنتصب في الغابات بطريقة غريبة، لم أجد حديثا في هذا البرنامج عن الحرائق بطريقة تنبئ بأننا نواكب العصر أو أننا بصدد تأمين غاباتنا من التلف، بحكم أن كل التدخلات التي تم ذكرها في هذه العناوين أعتبر أنها تدخلات بسيطة وبدائية، تمنيت لو تم في هذا المشروع ذكر اقتناء طائرة لإطفاء الحرائق لأنها عندما تكون موجودة ستنفع جميع الغابات خاصة على مستوى جندوبة والكاف وطبرقة وبنزرت وباجة حيث توجد غابات ممتدة، وبالتالي فإن هذه الطائرات لن تكلفنا الكثير، لماذا؟ لأنه لإنبات شجرة في غابة يتطلب منا سنوات ولكن لتحرق الغابة فإن هذا لا يدوم سوى بعض الساعات، لذلك أتمنى أن تضعوا في اعتباركم مشروع اقتناء طائرة لإطفاء الحرائق من أجل حماية هذه الغابات.

أختم بالقول بضرورة تطوير الآليات من أجل إيجاد القواطع النارية وسط الغابات، كنا سابقا نلمس تدخلات في الغابات ولكن حاليا هي غير موجودة بحكم عدم توفر اللوجستيك الميكانيكي الذي من شأنه توفير تهيئة للمناطق الغابية وحماية لثرواتنا الغابية، شكرا وبارك الله فيكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد بن سعيد عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثماني دقائق.

السيد محمد بن سعيد

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير للجميع،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة الإطارات المرافقة،

سيدي الوزير، نواب ولاية نابل يطالبونكم بإيقاف العمل بمبدأ التمييز الإيجابي الذي أضر بولاية نابل ضررا كبيرا طيلة أكثر من عشر سنوات.

السيد الوزير، تحتل ولاية نابل اليوم المرتبة 23 على مستوى الصحة، أي أنها تحتل المرتبة قبل الأخيرة ولعل الوضع الصحي الكارثي في معتمدية تكلسة -بصفتي نائبا على هذه المعتمدية- خير دليل على الوضع العام فيها، إذ تنقصها عديد المرافق، أتحدث عن وضع صحي بدون مستشفى محلي بدون مركز للحماية المدنية، بدون قسم استعجالي، بدون سيارة إسعاف وبدون عديد المرافق الحيوية العمومية الأخرى مثل "CNSS" و"CNRPS" و"CNAM" ومركز شرطة إلى غير ذلك.

ولاية نابل تعد حوالي مليون ساكن، أي أن عشر الشعب التونسي موجود في ولاية نابل، ترتيبها من حيث عدد السكان الثالثة لكن اعتمادات التنمية الجهوية المخصصة لها محتشمة، سنتان لم

يصرف لولاية نابل ولا مليم للتنمية الجهوية سنة 2022، أدرجت بميزانية 2022 اعتمادات قدرها 16 مليار دينار لولاية نابل إلا أنه لم يصرف أي مليم لهذه الولاية،

كذلك في سنة 2023 تم رصد نفس المبلغ 16 مليار دينار ولكن أيضا لم يصرف أي مليم لهذه الولاية ربما لأسباب خارجة عن نطاق وزارة الاقتصاد والتخطيط وربما نتيجة بطء في إعداد الملفات من طرف الوالية السابقة التي سامحها الله أذنبت وأجرمت في حق هذه الولاية.

سنة 2024 انتظرنا إنصافا من وزارة الاقتصاد والتخطيط وانتظرنا تنفيلها في ميزانية التنمية الجهوية لكن ما راعنا إلا أن تخصص لها اعتمادات أقل من الاعتمادات المعهودة. كانت الاعتمادات السابقة التي كانت تتحصل عليها ولاية نابل 16 مليار دينار، يتم رصد 14 مليار دينار سنة 2024، سنة 2025 تتواصل نفس الممارسات ونفس التنكيل بمتساكني ولاية نابل وحرمانهم من حقهم في المشاريع عن قرب بتوفير تمويلات إضافية، نفس الشيء 14 مليار دينار سنة 2025.

سيدي الوزير، إن كانت تصلكم مغالطات عن ولاية نابل فإن متساكنيها يعيشون ظروف تعيسة وتعيسة جدا، إلى حد اليوم ما زالت لدينا في ولاية نابل عائلات توفر الماء الصالح للشراب على ظهور الدواب، إلى حد اليوم في ولاية نابل عديد التجمعات السكانية بلا ماء صالح للشراب، أكثر من 50% من التجمعات السكنية غير مشمولة بشبكات التطهير، إضافة إلى مئات التجمعات التي لا تزال خارج شبكة التنوير العمومي، 48 جمعية مائية لا تزال ناشطة في ولاية نابل ونحن نعرف طريقة تسيير شبكات التزود بالماء الصالح للشراب التي تتم عن طريق هذه الجمعيات.

تنكيل كبير لمواطنينا رغم وجود بعض الجمعيات التي لا بد من إنصافها ولا بد أن نعطي في حقهم كلمة حق، فهم يقومون بعمل جبار لكن لا مقارنة مع شركة استغلال وتوزيع المياه اليوم، مبدأ التمييز الإيجابي جاء به دستور 2014، أظن أننا اليوم نعمل وفقا لدستور 2022 الذي من بين أسسه ومبادئه العدالة الاجتماعية، العدالة في توزيع الثروات بين جميع أفراد الشعب التونسي، العدالة في توزيع المشاريع والتنمية على جميع الجهات على حد سواء.

السيد الوزير، اليوم أمامكم فرصة لإصلاح ما أفسده بعض الوزراء السابقين، اليوم لدينا العديد من المشاريع المعطلة في ولاية نابل التي تستحق اعتمادات إضافية لتنفيذها وقد تعطلت لأكثر من خمس سنوات بسبب نقص الاعتمادات، اليوم لا بد من تنفيل ولاية نابل على الأقل بتوفير اعتمادات لتنفيذ هذه المشاريع ولتغطية العجز الحاصل في هاته المشاريع، أتحدث هنا عن معتمدية تكلسة ومعتمدية الهوارية، نقص في الاعتمادات قرابة 5 مليارات والسيد فوزي غراب موجود معنا ويعرف هذه المشاريع وعلى علم بالنقص الموجودة فيها، وانسخ على نفس المنوال على بقية المعتمديات.

السيد الوزير، اليوم ننتظر تفاعلا إيجابيا وإنصافا لمتساكني ولاية نابل من طرفكم رأسا، ونطالب بعقد جلسة جهوية للتنمية بولاية نابل وذلك للاطلاع على الوضع الكارثي في الولاية وعلى ما خلفه هذا العقاب المسلط عليها، سنتان بدون ولا اعتماد ولا مليم وسنتان باعتمادات منقوصة.

السيد الوزير، رجاء برمجة عقد مجلس جهوي للتنمية لولاية نابل لتدارس كل هذا وليقع إصلاح ما أفسد خلال مشروع ميزانية سنة 2026 وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل، له ست دقائق.

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة لكم،

لدينا بعض التحفظات بالنسبة إلى هذا القرض، ليس على مستوى شكله كقرض تنموي باعتبار أن ميزانية 2025 كانت تقريبا كلها موجهة إلى الاقتصاد الحضري وغيبت المناطق الريفية ولكن هناك تحفظات انطلاقا من التجارب السابقة على مستوى هذه القروض.

أولا، نتمنى ألا يقع هدر هذه الأموال مثل التجارب السابقة.

سيدي الوزير، كنت على اطلاع جيد على بعض المشاريع في المناطق الغابية في السنوات القليلة الفارطة ولامست جهات وأرياف جهة جندوبة، هذه الأموال صرفت إما في منح بعض أشجار الزيتون أو في منح أنابيب وهي رؤية سيئة جدا للاستثمار.

المشكل الثاني هو عدم اكتمال هذه المشاريع، هذه الأموال التي كانت مرصودة من البنك العالمي والبنك الياباني في جهة عين دراهم تحديدا صرف منها بعض الفتات، في حين أن هذه المشاريع لم ينجز منها أي شيء، فقد تم الشروع في بناية في المحمية الموجودة في دار فاطمة لكن لا تزال إلى يومنا على حالتها الأولى، حتى السياج الذي تم تسييج المحمية به وهي محمية مصنفة دوليا، وقع إهداره وهي اليوم في حالة رثة جدا.

سيدي الوزير، نطالب برؤية تنموية حقيقية تقوم على المشاريع التنموية المندمجة من عدة عناصر وثانيا، لا بد من تشريك المواطن في هذه المشاريع حتى يحميها المواطن في حد ذاته. عندما أتحدث عن أريافنا في جهة طبرقة عين دراهم فهي كنز كبير جدا على المستوى الغابي إلا أنها مهملة.

ولهذا نطالب بضرورة تعميم هذه المشاريع والقروض على مستوى الشريط الحدودي لإحداث نقلة نوعية وتنمية حقيقية دامجة لهذه المناطق عوض أن نتركها لحالها، لا نريد أن تتحول الطبيعة القاسية في هذه المناطق إلى سجن كبير لسكاننا وسأعطيكم بعض الأمثلة سيدي الوزير:

أولا، على مستوى الملك الغابي: اندلاع عديد الحرائق في مناطق عديدة وأهمها جهة الحمران التباينية حمام بورقيبة في عين دراهم وجهة ملولة دار زغيات في طبرقة، إلا أن هذه المناطق لا تزال كما هي كما تركتها الحرائق ما عدا بعض الخطوات البسيطة على مستوى التشجير.

ثانيا، على مستوى المشاريع المندمجة: تقريباً في معتمديتين يمكن إحداث برامج وتصورات، ماذا يوجد لدينا مثلا في هذه المنطقة عين دراهم؟ لدينا هذه المحمية، لدينا الفلين ولدينا الفلاحة المعاشية نتيجة توفر بعض العيون في هذه المناطق، لو يتم إدماج هذه

العناصر إضافة إلى الإقامات الريفية السياحية، يمكن أن نتحدث عن مشروع تنموي حقيقي.

عندما نلاحظ أرياف جهة طبرقة: عين السنوسي، الناظور، عين صبح، ملولة، كلها مناطق جبلية ريفية وهي مهملة ولا يقع الاعتناء بها، وأنا أستغرب أحيانا أن بعض المنتجين في قطاع الحليب يأتون إلى تلك المناطق لدعم الفلاح في حين أن الدولة في غياب تام عن هذه المناطق، عندما نحدث نوعا من المشاريع الدامجة، المشاريع التنموية، يمكن أن تتحول هذه المنطقة إلى منطقة لتربية الأبقار بامتياز، نتيجة وجود المراعي في الفجوات الغابية.

ثانيا، على مستوى المناطق السياحية في هذا الملك الغابي: اليوم توجد لدينا أكثر من 35 إقامة سياحية مغلقة في عين دراهم، لو نعود للتجارب المقارنة في جبال الألب فإن تكلفة الليلة الواحدة تقريبا 200 أورو، في حين أنه حاليا في جهة عين دراهم تم إغلاق أكثر من 35 إقامة وهي مجال للتشغيل بالنسبة إلى مواطنينا.

اليوم المواطن في جهاتنا سجين هذا الملك الغابي ولا يمكنه المساس به، لماذا؟ لأننا اليوم نتحدث عن منطقة باردة كمنطقة عين دراهم ثمن جرار الحطب 150 دينار.

ثانيا، عندما يحاول المواطن البناء والتشييد في هذه المناطق، يطلب منه شهادة ملكية، فمن له شهادة ملكية في الملك الغابي؟

أيضا على مستوى قطاع الصيد البحري هناك غياب كلي لدعم هذا الشريط الساحلي خاصة بحارة مدينة طبرقة باعتبار أن التيارات الهوائية في هذه المناطق صعبة جدا ولهذا لا بد من دعمهم.

سيدي الوزير، نحن نريد أن يكون هناك اقتصاد دامج لهذه المناطق، هناك رؤية واضحة ونطالب خاصة ونحن على مشارف مخطط تنموي جديد بضرورة تشريك كل الفاعلين السياسيين من المجالس المحلية والجهوية ومجلس الأقاليم ومجلس النواب في هذا المخطط قبل إصداره لأننا نعلم الحقيقة ونلامس أهالينا في هذه المناطق ونعرف ما هي تشكياتهم وأولوياتهم في هذه المناطق من أجل النهوض بالمناطق الحدودية ولكم كل الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد الفاضل بنتركية عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق.

السيد الفاضل بنتركية

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرحبا بالوفد المرافق له،

نعم نحن بحاجة لمثل هذا التمويل لتطوير البنية التحتية خاصة في الميادين الحساسة مثل الفلاحة والسياحة.

من يقول قليبية وحمام الغزاز يتبادر إلى ذهنه الشواطئ الخلابة و"الخلاعة" في حين أن هذه الجهة تزخر بغابات شاسعة وبتنوع بيولوجي خارق للعاد وبالإمكان أن تكون مناطق تنمية ذات قيمة مضافة، ونذكر من ذلك غابة واد شيشو وغابة دار دبوس وهما مع الأسف طالتهما عمليات حرق، نعم حرق للغابات، قصد التفريط فيها للخواص و"للكناطرية" لبيعها كأرض لغرض البناء نظرا لموقعها الاستراتيجي وهذا الملف هو ملف فساد كبير، وهو الآن تحت أنظار العدالة ونرجو أن يعود الحق إلى أهله، وتبقى منطقتنا منطقة خضراء.

أما الآن وفيما يتعلق بمشروع القانون المعروض علينا، فإن المسلك الفلاحي "بني خطار" من عمادة ملول كان من المفروض الشروع في تهيئته منذ 10 ديسمبر الجاري ولكن للآن ما زالت معاناة الفلاحين مستمرة، وأبناؤهم التلاميذ الذين يزاولون دراستهم بمختلف المعاهد في عزلة تامة، وهم مهددون بالانقطاع عن الدراسة وهذا المسلك هو مثال من عدة مسالك فلاحية بمعتمديتي قليبية وحمام الغزاز اللتان حان الوقت لإيلائهما العناية اللازمة، والمناطق في جهتنا كثيرة وكثيرة جدا ومتعددة، وأذكر منها خاصة عمادة واد الخطف، ملول، بوشة، حارة الشعرة، دار دبوس، دار علوش وغيرها، فهذه المناطق نعم تملك غابات ولكن تنقصها المسالك الفلاحية، حتى تستطيع القيام بواجبها على أحسن وجه وفي أحسن الظروف.

سيدي الوزير، نرجو منكم تنظيم لقاء مع سيادتكم لطرح هذه المشاكل التي أعتبرها هامة وحان الوقت لإيجاد حلول لها وشكرا على انتباهكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رضا الدلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي، له سبع دقائق.

السيد رضاء الدلاعي

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

كل قرض يوجه للاستثمار مرحب به طبعا ونعتبر أن هذا المشروع ذو مردودية ويمكن أن يساهم في حل مشكلة العزلة بالنسبة إلى متساكني هذه المناطق، ونحن نواب شعب ونعتبر هذه بداية ويمكن أن تشمل مثل هذه المشاريع بقية الجهات الغابية.

نعتبر أن استصلاح ودعم المنظومات الغابية المتدهورة أمر مهم.

التنشيط المحلي وتطوير منظومة مجابهة حرائق الغابات خاصة إثر الحرائق الأخيرة، يعني نحتاج إلى مثل هذه المشاريع.

استعادة المنظومات الغابية المتدهورة بالملك الغابي العمومي ونحن نراها بشكل واضح، ويمكن أن يساهم هذا القرض في حل هذا الإشكال.

كذلك تعزيز قدرة صمود التجمعات المحلية، وأريد أن أركز على نقطة هي فتح 50 كم في المناطق الغابية لمواجهة مشكلة الحرائق.

كذلك 40 كم للمسالك الغابية والريفية، 40 كم لا يمكن أن تفي بالغاية المطلوبة لأن الكثير من متساكني هذه المناطق في عزلة تامة، وبالتالي المفروض مراجعة مثل هذه القيمة حتى نحقق الغاية المرجوة في رفع العزلة عن متساكني هذه المناطق الغابية،

وحتى يحقق هذا القرض وهذا المشروع أهدافه يجب أن يحسن التصرف فيه ويقع حوكمته حتى لا نكرر تجربة مشروع المشاهد الغابية الخاصة بالشمال والوسط وهو كان ممولا من البنك الدولي ولكن انتهى هذا المشروع في مارس الأخير ولم يحقق الغاية المرجوة، فلا حقق التنمية ولا حقق رفع العزلة عن متساكني هذه المناطق وتقريبا انتهى المشروع وأنا أدعو إلى مراجعة هذه المسألة وندعوك السيد الوزير وفي زيارتك إلى باجة طلبت منك أن يقع البحث عن خط تمويل جديد لرفع العزلة عن متساكني هذه المناطق في الشمال والوسط، لأن الحلم الحقيقي الذي انتظره الناس ولم يتحقق هو رفع العزلة.

سيدي الوزير، نقطة أخرى في علاقة بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي خاصة بالنسبة إلى المعتمديات المشمولة بالقسط الأول من برنامج التنمية المندمجة، في باجة هناك عمدون ونفزة وكذلك في بقية الجهات، تم الاتفاق في 2019 على الرفع وتمكين هذه الجهات من قسط جديد باتجاه دعم التنمية المندمجة، لأن أغلب هذه الجهات التي نالت القسط الأول ظلت في أواخر مؤشر التنمية، لذلك ندعو أولا إلى الرفع من الاعتمادات التي كانت مخصصة في 2019 لأن الأسعار تغيرت، ونرجو أن يقع التسريع في عقد الاتفاق مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي في أقرب الآجال الممكنة.

نقطة ثانية تتعلق بعمال الانجراف الذين يعملون 14 يوما و11 يوما وأنتم تدعون إلى أن يكونوا حراس غابات، هؤلاء الناس لم يشملهم قانون تحت 45 الذي شمل عمال الحضائر ولا 45-55 ونحن بالمناسبة نعبر عن سعادتنا بتحقق الغاية بالنسبة إلى 45-55، فقد تحققت غايتهم ونالوا حقهم، نريد أن يشملهم قانون القضاء على التشغيل الهش، عمال الانجراف في 18 أو 14 أو 11 يوما، ربما منهم من يعمل أقل والمفروض أن يكونوا مشمولين بالقضاء على ظاهرة التشغيل الهش في القانون الذي تعمل عليه وزارة الشؤون الاجتماعية، لأنهم يتعرضون لإشكاليات كبيرة فلم يشملهم قانون تحت 45 ولا 45-55،

المطلوب من الوزارة أن تعمل بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية باتجاه أن يكونوا مشمولين ضمن القضاء على التشغيل الهش الذي سيصل ربما إلى البرلمان في أقرب الآجال الممكنة ويجب على وزارة الفلاحة أن تدفع باتجاه تسوية وضعيات هذه الفئة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

في الحقيقة كلما حل بيننا وزير الاقتصاد والتخطيط أتمسك بالتدخل لأنني أعتبر أنها من أهم الوزارات نظرا للبعد التخطيطي ولنقل بلغتنا العامية البعد التكتيكي، فهي "تتكتك" وتخطط لمستقبل البلاد وخاصة فيما يتعلق بالرؤى والاستشراف والمجال الاستراتيجي.

السيد الوزير، أولا أبلغكم نداء وطلب التونسيات والتونسيين المقيمين بالخارج وكان لهم دور إيجابي جدا في دعم موارد الدولة من العملة الصعبة ويطلبون منكم أن تنظروا في التخفيف من ثمن تذاكر السفر ونعرف أنهم حين يأتون لبلادهم هناك حركية اقتصادية تكون نتاجا لزيارتهم وهذا الطلب ليس بالعزيز، وبالتالي لا بد من النظر في هذه المسألة حتى لا يعودوا في الصيف فقط بل على مدار السنة خاصة أننا على أبواب الاحتفال بسنة إدارية مرتقبة إن شاء الله تكون سنة خير على تونس وعلى كل التونسيين، لا بأس من أن ننظر في إمكانية التخفيف من ثمن تذاكر السفر لهم.

ثانيا، أريد العودة إلى موضوع طالبت به أقل شيء عشر مرات تحت قبة البرلمان وهو يتعلق بالاقتصاد وبعمود من الأعمدة المهمة وهو قطاع صناعة النسيج، على اعتبار أني ابن جهة ومنطقة وبلاد معروفة بالنسيج، قصر هلال عاصمة النسيج وهي تمر بأزمة كبيرة ترجع بالأساس إلى اتفاقيات التبادل التجاري الحر وتحديدا اتفاقية أغادير 2007 التي بصدد الإتيان على ما تبقى من هذا المجال ونعرف الأقمشة التي تردنا من القطر المصري بأعداد كبيرة برشا.

هناك مقاييس ديوانية غير مقبولة اليوم، ما زلنا نعتمد على "prix de référence" هو المتر في حين أنه من المفروض أن يكون الكيلوغرام والإعفاء من الرسوم الجمركية ومبدأ المنافسة مع الأقمشة التي تردنا من القطر المصري وهي لا تقبل المنافسة وهناك مؤسسات على أبواب الغلق وما سينجر عنه لا قدر الله من تسريح لليد العاملة وتداعياته.

لا بد من أن يفتح هذا الملف وأذكر أنني توجهت بسؤال كتابي في الغرض إلى السيدة وزيرة التجارة والصناعة السابقة والمالية ولكن للأسف الشديد لا حياة لمن تنادي، هذا المجال قطاع حيوي استراتيجي مهم جدا وتعرفون لا قدر الله لو نواصل في هذا ستكون تداعياته سلبية جدا. رجاء فتح هذا الملف.

أمر إلى موضوع الشريط الساحلي في معتمدية قصيبة المديوني، كارثة بيئية بأتم معنى الكلمة، قمت باتصالاتي والأسئلة الكتابية اللازمة وكل الآليات الدستورية المتاحة لي كنائب شعب وآخر اتصال قالوا لي أنه تم توجيه مراسلة إلى وزارتكم سيدي وزير الاقتصاد والتخطيط من أجل البحث عن تمويل لأن هناك مشروع محطة جديدة في القطب التكنولوجي بالمنستير ونحن بصدد الانتظار.

رجاء فقصيبة المديوني صنفت الأولى على مستوى وطني من حيث الأمراض الخبيثة -عافانا وعافاكم الله- جراء التلوث الموجود.

البحر وما أدراكم ما البحر، تحدثنا عنه عديد المرات، لا بد من توظيفه اقتصاديا، فنحن لسنا بصدد توظيفه وتثمينه بل نشاهد خسارتنا لهذه الثروة البحرية والسمكية وحتى الإنسانية، لأن هناك اليوم أضرار كبيرة تلحق الناس الذين هم على امتداد هذا الشريط، رجاء توفير التمويل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الأخيرة للنائب المحترم السيد حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالحضور الكريم،

مرحبا بممثلي الوزارتين،

سيدي الرئيس، عندي سؤال أمانة من جندوبة ومن أهالي جندوبة لسيادتكم وللحكومة الموقرة ولرئاسة الدولة: هل الماء الصالح للشراب والكهرباء يخولان الملكية أم لا؟ لأن دولتنا تخاف من إعطاء الماء والكهرباء لأهالينا في جندوبة وبقينا خارج دائرة الضوء والعديد من الأهالي في جندوبة لا يملكون الماء والكهرباء في منازلهم ونطلب من أبنائهم أن يدرسوا ويكونوا متميزين على مصباح يدوي في 2024 ونشارف على 2025.

مرحبا بضيوفنا الكرام ممثلي وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الفلاحة والموارد المائية،

من جندوبة ومن يقول جندوبة يقول 70% أرياف منها 90% غابات ونسبة 33% من المخزون الوطني للماء الصالح للاستهلاك، ولاية الثروات الرهيبة والنسيان الرهيب ولعل اليوم تجسد في هذا المشروع كذلك غياب تام لولاية جندوبة.

هل فعلا نتحدث عن تنمية مندمجة حقيقية لتحسين وضعية المواطن؟ عديد نقاط الاستفهام سيدي الوزير والحضور الكريم.

أريد أن أسأل وزارة الاقتصاد والتخطيط، الغابات، الدفاع، الثقافة والسياحة، أين التليفيريك؟ ما زلنا إلى الآن ننتظر وما حكاية "les maisons d'hôtes" التي تم غلقها وتعطيلها؟

المسالك الصحية والسياحة والجميع يعرف "bilan" أوكسجين وتعرف "la puissance pulmonaire et cardiaque" في عين دراهم والتي التحق بها أبو القاسم الشابي حين مرض، من هنا أريد أن أطرح تساؤلات أخرى لأقول: مستشفى الأمراض الصدرية ومكانه الأصلي عين دراهم، تاريخيا الجميع يعرف عما أتحدث، أتحدث عن أريانة ومن البديهي أن يكون في عين دراهم، لكن للأسف لتجاذبات سياسية نقل هناك وتضررت فيه تونس.

كلية طب مغاربية في عين دراهم وأذكر أيضا تحمل اسم أبو القاسم الشاب ونحن في انتظارها، ثم ما جاء فيما يخص الـ 20,000,000م^3 من الماء الذي وقع تصريفه من جندوبة في مناطق أخرى، لست ضدها وتم سقي الدلاع والطماطم الذي حرمت منه جندوبة، من أذنب بحق جندوبة في ذلك الوقت؟

ثم البتراف ومعمل السكر في جندوبة والعلف...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نرفع الجلسة لمدة 15 دقيقة، إثرها نحيل الكلمة إلى السيد سمير عبد الحفيظ قصد الرد على كل تدخلات السادة النواب.

(كانت الساعة منتصف النهار وعشر دقائق)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة منتصف النهار وخمسا وثلاثين دقيقة)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة، ونحيل الكلمة إلى السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب، فليتفضل.

السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا للسيد الرئيس،

كما تفضلتم وقلتم في بداية الجلسة هذا القرض موجه لمشاريع تنموية مثل القرض الذي سيليه في الجلسة الأخرى وهو ما جعل الحكومة تطلب استعجال النظر وشكرا لكم السيد الرئيس على برمجة هذه الجلسة وشكرا للجنة المالية رئيسا وأعضاء على الاستجابة وعلى كل المجهودات المبذولة في دراسة مشروع القانون.

هو مشروع مهم لأنه يستجيب لمقتضيات التنمية المستدامة والتأقلم مع المتغيرات المناخية وحماية ثرواتنا الطبيعية الوطنية، أيضا هو مشروع يتكامل مع برامج ومشاريع تنموية أخرى وهو أيضا مشروع يركز على المنظومات الاقتصادية المميزة والخصوصية بإحكام استغلال الثروات الغابية وتثمينها لخلق حركية اقتصادية وخلق مواطن شغل وهو كذلك مشروع يولي أهمية قصوى للمجتمعات الساكنة بالغابات وباستشارتها وإدماجها اجتماعيا واقتصاديا.

قبل أن أمر إلى بعض الأسئلة التي طرحت أود التأكيد على نقطة مهمة، تونس للجميع ودور الدولة وواجبها هي تنمية كل مناطق الجمهورية ولا يوجد تفضيل لجهة على جهات أخرى وأشكر عديد السيدات والسادة النواب الذين ركزوا في تدخلاتهم على البعد على إحياء النعرات الجهوية في مستوى المشاريع العمومية، كل الجهات تحظى وستحظى بما يجب لتنميتها وهذا واجب على الدولة.

نقطة ثانية طرحها عديد السيدات والسادة النواب تهم وفرة إنتاج الزيتون وكيفية التصرف في هذه الوفرة، أنا أقول في مثل هذه الحالات أفضل طريقة لمجابهة الوضعية هي مجابهتها بهدوء وعقلانية، فلا ينبغي أن نسير في تيار أن نعتبر الحالة كارثية ونزيد من خوف الفلاح الذي بطبعه اليوم خائف مما يسمعه والدولة تقوم بما يجب القيام به بتعليمات من سيادة رئيس الجمهورية وتعرفون التعليمات التي صارت على مستوى ديوان الزيت والاجتماعات التي صارت على مستوى رئاسة الجمهورية وكذلك على مستوى رئاسة الحكومة لإيجاد حلول للتعامل مع هذه الوفرة في زيت زيتون والحمد لله.

إذن ربما هدوء وطمأنة للمواطنين تكون أحسن استراتيجية للتعامل مع مثل هذه الوضعيات وإذا سنحاول بيان أن الحالة كارثية فهذا غير صحيح والحالة ليست كارثية ونحن نتصرف معها بأفضل مما كان في بداية موسم جني الزيتون ونبني مع بعضنا على هذا الشيء.

فيما يخص بعض الأسئلة التي طرحت: مراجعة مجلة الغابات، مهم التأكيد على أنه يتم العمل حاليا على مراجعة مجلة الغابات بالتنسيق مع كافة الأطراف وتهدف هذه المراجعة إلى تدعيم وتطوير استغلال المنتوجات الغابية وإدماج الفضاء الغابي ضمن التنمية الجهوية إلى جانب الترفيع في سقف العقوبات للمخالفين، مع إدراج سلك الغابات كسلك نشيط.

وقع التطرق إلى موضوع الحرائق ومهم التأكيد على أن الدولة تولي أهمية قصوى للتوقي من الحرائق من خلال اعتماد منظومة متكاملة تضم مجموعة من التدخلات الفنية واستعمال الوسائل المتوفرة لدى مختلف المتدخلين: وزارة الفلاحة ووزارة البيئة ووزارة التجهيز ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع وكل هذه الأطراف تتدخل مع بعضها لمجابهة الحرائق في حال حدوثها.

لماذا لم يتم إدراج ولاية القصرين ضمن هذا المشروع؟ هنا أيضا أؤكد على النقطة التي بدأت بها، لا يوجد أي استهداف لأية جهة، فكل الجهات هي جهات الجمهورية التونسية والدولة هي دولة واحدة والسيد الرئيس في كل مرة يؤكد على وحدة الدولة وعلى الاهتمام الكامل بتونس من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق.

إذن أعيد التأكيد على هذا، واجب الدولة أنها تهتم بكل المناطق لاعتبارات ربما فنية أو مادية في بعض الأحيان الأخرى يقع ربما

برمجة مشاريع في بعض الولايات دون ولايات أخرى ولكن كل الولايات ستحظى بما يجب أن تحظى به.

بالنسبة إلى ولاية القصرين أؤكد على أنه تم الشروع في إنجاز مشروع التنمية الفلاحية المتكاملة لجنوب ولاية القصرين الذي يضم تهيئة جزء من المجال الغابي إلى جانب البنية الأساسية والمسالك الغابية، أيضا يتم حاليا إعداد الدراسة النهائية لمشروع يستهدف استصلاح المنظومات الغابية التي أتلفت والمتدهورة بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ويشمل غابة طم صميدة وهي ذكرت في أحد التدخلات والمشروع موجود.

بالإضافة أيضا إلى السعي حاليا إلى وضع أسس برنامج جديد يضم كل غابات ولاية القصرين لحمايتها وإعادة ما أتلف تحت تأثير التغييرات المناخية واستعادة المنظومات الغابية والرعوية بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة للتنمية لغرب آسيا، كما ستنتفع ولاية جندوبة بنفس البرنامج.

فيما يخص دعم العمل التنموي في ولاية القصرين مهم التأكيد أنها تنتفع بكل البرامج الخصوصية:

البرنامج الجهوي للتنمية تم فتح اعتماد قدره 36 مليون دينار خلال فترة 2021 – 2024.

برنامج التنمية المندمجة، جميع المعتمديات بولاية القصرين منتفعة بكلفة جملية تناهز 100,000,000 دينار.

مشروعان نموذجيان للتنمية الحضرية المندمجة.

معتمدية القصرين الجنوبية وسبيطلة تمتعت بدعم 20,000,000 دينار ومستوى هذه المشاريع بالإضافة إلى المشاريع القطاعية وذات الصبغة الإقليمية كتعصير المؤسسات التربوية ومضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 وهو الموضوع الثاني المدرج في جلستنا اليوم، وربما في الجلسة الثانية بعض الجهات الأخرى، إذا أكملنا في هذا السياق سيقولون لماذا المشروع في RN13 وليس في طريق أخرى؟ ذلك لاعتبارات فنية متصلة بالاعتمادات المادية وبحول الله كلنا نسعى كي تتوفر كل المرافق الحياتية وكل البنى الأساسية في كامل مناطق الجمهورية.

وقع التطرق أيضا إلى تراجع الاعتمادات الخاصة بالبرنامج الجهوي للتنمية ككل، يجدر التذكير أن الاعتمادات الخاصة بالبرنامج الجهوي للتنمية شهدت ارتفاعا ملحوظا بعد سنة 2010 حيث كانت لا تتجاوز 50,000,000 دينار قبل 2010 لتصبح منذ سنة 2011 وإلى حد اليوم بمعدل 300 مليون دينار في السنة يتم توزيعها على مختلف الولايات حسب مفتاح توزيع يأخذ بعين الاعتبار مؤشر التنمية معدلا بعدد السكان.

وقد تشهد هذه الاعتمادات تراجعا في بعض الأحيان وذلك نظرا للظرف الاقتصادي وللتوازنات المالية العمومية وكذلك بالنظر إلى نسب الإنجاز والموارد المتوفرة بعنوان البرامج السابقة لدى الولايات والتي لم يتم صرفها.

وقع التطرق من قبل العديد من السادة النواب لولاية نابل، شكرا لهم لدعوة وزارة الاقتصاد لولاية نابل وإن شاء الله لو لم يكن خلال الأسبوع القادم فالذي يليه نعدكم أن نكون في ولاية نابل كما كنا في ولاية باجة وفي ولاية الكاف وسنكون بحول الله في كافة ولايات الجمهورية وعندما نتنقل نعلم السادة الولاة الذين يتولون إعلامكم ونقوم بجلسات عمل في الولاية ونحن منفتحون إلى تبادل كل الآراء ودورنا هو دور تنموي بامتياز، هذا واجبنا ونقوم به.

بخصوص ولاية نابل وجب التأكيد على أنها تحتل المرتبة الثانية وطنيا من حيث الاعتمادات الخاصة بالبرنامج الجهوي للتنمية حيث تم برمجة وفتح اعتمادات بقيمة 13.8 مليون دينار بعنوان البرنامج لسنة 2014.

أيضا شهدت مشاريع ولاية نابل ضمن برنامج التنمية المندمجة القسط الثالث لكل من الهوارية وتاكلسة تأخيرا هاما في الإنجاز جراء أسباب عقارية والتأخير في إعداد الدراسات في علاقة بإعادة الإعلان عن طلبات العروض، هنا وزارة الاقتصاد حين يردها طلب اعتمادات ربما في ظرف يومين أو ثلاثة أيام يتم الإمضاء على الاعتماد ويرسل للولاية، إذا كان هناك تعطيل فليس على مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط، ونحن دوما على اتصال مع السادة الولاة وأحيانا هناك من لا يكون ربما على علم بملف ما نظرا لتسميته حديثا، فنذكره في عديد الأحيان بضرورة أن يطلب الاعتمادات لأن السنة ستغلق وهذا ما نقوم به مع كافة الولايات.

شهدت مشاريع ولاية نابل ضمن برنامج التنمية المندمجة القسط الثالث بكل من الهوارية وتاكلسة تأخيرا هاما في الإنجاز جراء أسباب عقارية وتأخيرا في إعداد الدراسات في علاقة بإعادة الإعلان عن طلبات العروض، وتم القيام بعدة زيارات من قبل المندوبية العامة قصد دعوة الجهة لتسريع الإنجاز، آخرها بتاريخ 22 أكتوبر 2024 حيث تم الاتفاق مع الجهة على إجراء تعديلات من شأنها تجاوز الإشكال بالنسبة إلى الهوارية، والنظر في توفير اعتمادات إضافية بالنسبة إلى تاكلسة من خلال عرض الملفات في وقت قريب إن شاء الله على أنظار لجنة القيادة.

بالنسبة إلى ولاية باجة تمت منذ سنة 2019 إجراءات تمشي تتعلق بالنظر في تدعيم مشاريع برنامج التنمية المدمجة في قسطيه الأول والثاني بهم 90 معتمدية بصفة عامة منها معتمديتي عمدون ونفزة بولاية باجة، وتم اعتماد منهجية تشاركية انطلاقا من المجالس المحلية المعنية ثم المجالس الجهوية وتمت دراسة الملفات على مستوى المندوبية العامة وصولا إلى مصادقة لجنة القيادة في وزارة الاقتصاد والتخطيط وقد أبدى الصندوق العربي "FADES" موافقته الأولية شرط استكمال البرنامج الأصلي الذي ينتهي موفى 2024.

ما هي الوضعية الحالية؟ نحن بصدد الحسم في الموضوع بالتنسيق بين وزارة الاقتصاد والتخطيط وصندوق التنمية "FADES" قصد استعمال الوفر الحاصل لإنجاز مشاريع تكميلية في صورة تمديد القرض.

وقع التطرق إلى وضعية صغار الفلاحين، يجدر التذكير أن صغار الفلاحين يعتبرون من أولويات السياسات الفلاحية في البلاد باعتبار هشاشة هذه الفئة لدورها في تأمين الأمن الغذائي وتثبيت السكان في المناطق الريفية والجبلية ويتجلى ذلك من خلال مختلف البرامج المتعلقة بالمياه والغابات والإنتاج الفلاحي والمشاريع الخصوصية وتخصيص خطوط تمويل ميسرة لدى البنوك العمومية.

تمت مناقشة قانون المالية أمام حضراتكم وأكيد أنكم لاحظتم أن قانون المالية لسنة 2025 نص على إسناد منح استثنائية لدعم التمويل الذاتي لتربية البقر الحلوب وتربية الأراخي والعجول المؤصلة،

أيضا وقع التطرق إلى محطة التطهير بالقطب التكنولوجي بالمنستير، تجدر الإشارة هنا إلى أنه تم فعلا تقديم طلب تمويل من الديوان الوطني للتطهير لفائدة محطة التطهير بالقطب التكنولوجي بالمنستير إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط وهو حاليا بصدد الدرس وسيتم عرضه على التمويل وذلك بالتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بما في ذلك وزارة المالية وهو مشروع متقدم على مختلف المراحل والجاهزية.

أختم بما ذكره السيد نائب ولاية قابس نائب لجنة المالية حول السيادة الوطنية، السيادة الوطنية لا نقاش فيها في كل الاتفاقيات الدولية التي تمضيها تونس في كل الميادين: في ميدان الطاقة، في مجال المياه، في مجال القروض، هذا خط أحمر لا جدال فيه، السيادة الوطنية شيء لا تنازل عنه أمام كل الإغراءات الممكنة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، كل الشكر للسيد الوزير على كل هذه البيانات والإفادات القيمة والآن نمر إلى التصويت على الانتقال لمناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الحاضرين، الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 100 صوتا نعم دون احتفاظ ولا اعتراض.

يتم تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع ونحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا، تفضلوا الكلمة للجنة.

السيد المقرر

العنوان:

مشروع قانون يتعلّق

بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 13 جوان 2024

بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية بصفته المتصرف في الصندوق الاستراتيجي للمناخ للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة (عدد 2024/77)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 104 صوتا نعم مقابل 3 محتفظ و3 أصوات لا.

هذا التصويت الإلكتروني، فهل يوجد تصويت بالأيدي؟ موافقون 1.

التصويت النهائي: 105 صوتا نعم مقابل 3 محتفظ و3 أصوات لا.

تمت المصادقة على العنوان، نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة.

تفضلوا الكلمة للجنة.

السيد المقرر

ورد علينا فصل وحيد لمشروع القانون:

فصل وحيد:

تتمّ الموافقة على اتفاق القرض المُلحق بهذا القانون والمُبرم بتونس بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية بصفته المتصرف في الصندوق الاستراتيجي للمناخ، بمبلغ أقصاه أربعة عشرة مليون (14.000.000) دولار أمريكي للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المُتدهورة.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 101 صوتا نعم مقابل 4 محتفظ و4 أصوات لا.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ المحتفظون بالأيدي؟ الرافضون بالأيدي؟

التصويت النهائي: 101 صوتا نعم مقابل 4 محتفظ و4 أصوات لا.

تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

في الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 104 صوتا نعم مقابل 4 محتفظ و5 أصوات لا.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ المحتفظون بالأيدي؟ الرافضون بالأيدي؟

النتيجة النهائية: 104 صوتا نعم مقابل 4 محتفظ و5 أصوات لا.

وبذلك تمت المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتونس بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية بصفته المتصرف في الصندوق الاستراتيجي للمناخ للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المُتدهورة عدد 77 لسنة 2024.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء، شكرا جزيلا للجنة المالية والميزانية، الشكر الموصول للسيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له ونحن سعداء بمرافقتهم خلال أشغالنا لهذه الجلسة العامة وبناء على ذلك نرفع الجلسة مؤقتا ونستأنفها على الساعة الثالثة.

(كانت الساعة الواحدة بعد الزوال)

استئناف الجلسة

وعرض ومناقشة مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان

(كانت الساعة الثالثة بعد الظهر وعشر دقائق)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

أجدد لكم التحية وإلى السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة أعضاء الوفد المرافق له وننتقل إلى النقطة الثانية في جدول أعمالنا وهي النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايات سيدي بوزيد والقيروان عدد 78 لسنة 2024.

وأحيل الكلمة في البداية إلى لجنة المالية والميزانية لكي تستعرض تقريرها حول مشروع هذا القانون.

المصدح للسيد مقرر اللجنة، تفضل.

السيد مقرر

شكرا،

تقرير لجنة المالية والميزانية حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان (عدد 2024/78)

I. التقديم:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على عقد التمويل المبرم بتونس بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار بمبلغ قدره مائتان وعشرة مليون (210.000.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان.

I ـ معطيات عامة :

1) الإطار العام:

يندرج إنجاز مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس في إطار برنامج الأروقة الاستراتيجية التي تربط الولايات الداخلية بالأقطاب الاقتصادية الساحلية وذلك للحد من الفوارق بين الجهات من خلال تطوير قطاع البنية التحتية للطرقات.

2) أهداف المشروع:

- تعزيز جاذبية الولايات الداخلية لاستقطاب الاستثمار وبالتالي خلق المزيد من فرص التشغيل،
- تحسين ربط الولايات الداخلية بالأقطاب الصناعية الساحلية والموانئ والمطارات،
- تنشيط حركة التبادل التجاري بين الولايات الداخلية والأقطاب الساحلية من ناحية وبين البلدان الثلاث المغاربية تونس، الجزائر وليبيا من ناحية أخرى،
- تنشيط حركة الصادرات المتأتية من الولايات الداخلية نحو البلدان المجاورة،
- تعزيز إدماج الولايات الداخلية المعنية في الدورة الاقتصادية،
- تسهيل التنقل بين الولايات الداخلية والرّفع من مستوى السلامة المرورية.

3) مكونات المشروع:

يمتدّ المشروع على طول حوالي 181 كلم وقد تم تقسيمه إلى 8 أقساط: 3 أقساط بولاية صفاقس و3 أقساط بولايتي سيدي بوزيد والقيروان وقسطين بولاية القصرين ويتراوح طول كل قسط بين 18 و28 كلم.

وتتمثل أهم مكونات المشروع في:

- مضاعفة الطريق إلى 2 X 2 مسالك،
- إنجاز منشآت مائية لتصريف مياه الأمطار وإنجاز 3 جسور على وادي سبيطلة والحطب وأم بحر، وإنجاز عدد 2 جسور على مستوى الطريق السيارة أ1 بمنزل شاكر وعلى السكة الحديدية بسبيطلة،
- إنجاز طرقات حزامية على مستوى المدن التالية: منزل شاكر، أولاد حفوز، لسودة وسبالة أولاد عسكر،
- التنوير العمومي وتحويل شبكات المستلزمين العموميين.

4) الكلفة التقديرية للمشروع وتمويله:

تقدّر الكلفة الجملية للمشروع بـ 1475 م.د.ت (الأشغال، تحويل شبكات، تحرير الحوزة، مهمة مراقبة تنفيذ الأشغال).

وسيتم تمويل المشروع كما يلي:

الجهة الممولة	قيمة التمويل
البنك الأوروبي للاستثمار	قرض بقيمة 210 مليون أورو
البنك الدولي	قرض بقيمة 155 مليون أورو
ميزانية الدولة	مساهمة بقيمة 59 مليون أورو
الكلفة الجملية	**424 مليون أورو**

5) الجهة المنفذة للمشروع: وزارة التجهيز والإسكان (الإدارة العامة للجسور والطرقات).

6) مدّة الأشغال: 3 سنوات ابتداء من سنة 2025.

7) التاريخ المبرمج للاستغلال الفعلي للمشروع: خلال السداسي الثاني من سنة 2028.

II ـ عمليات التمويل :

1) عناصر التمويل: قرض من البنك الأوروبي للاستثمار بقيمة 210 مليون أورو (موضوع شرح الأسباب الحالي).

2) صيغة القرض: قرض سيادي لفائدة الدولة التونسية.

3) الشروط المالية لخط التمويل:

ـ نسبة الفائدة: ثابتة أو متغيرة بالنسبة إلى كل قسط، حسب اختيار المقترض، يتم ضبطها بمناسبة كل عملية سحب وفق مؤشرات الأسواق المالية في الفترة المعنية، مع الأخذ بعين الاعتبار لمبلغ السحب ومدة السداد وفترة الإمهال. حيث أن البنك الأوروبي للاستثمار الذي يتمتع بترقيم إيجابي (AAA) وذو نشاط غير ربحي، يسعى إلى تمكين مقترضيه من الاستفادة من هذا الترقيم من خلال حصولهم على نسب فائدة تفاضلية.

ـ مدة السداد: 25 سنة.

ـ فترة إمهال: 07 سنوات.

ـ آخر أجل لاستعمال موارد خط التمويل: 60 شهرا ابتداء من تاريخ إمضاء اتفاقية التمويل.

III ـ المساعدة الفنية :

سيرصد البنك الأوروبي للاستثمار هبة بقيمة 1.7 مليون أورو سيتم توجيهها لتوفير الدعم الفني الضروري لوحدة التصرف في المشروع حتى تتمكن من القيام بعملية إنجاز المشروع في أفضل الظروف الممكنة.

IV ـ وحدة التصرف في المشروع :

تنص اتفاقية التمويل على تركيز وحدة تصرّف في المشروع لدى وزارة التجهيز والإسكان، تتولى الاشراف على تنفيذ مختلف مكونات المشروع والمتابعة الفنية والمالية للأشغال والتصرف المالي في القرض.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 11 ديسمبر 2024 استمعت خلالها الى ممثلين عن وزارة التجهيز والإسكان وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط لتقديم توضيحات حول مشروع القانون المعروض.

وفي مستهلّ الجلسة تولى ممثل وزارة التجهيز والإسكان تقديم عرض حول مشروع الرواق الاستراتيجي والطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين مدينتي القصرين وصفاقس عبر ولاية سيدي بوزيد والقيروان بين من خلاله ان المشروع يندرج في إطار الاروقة الاستراتيجية التي تهدف أساسا الى ربط الولايات الداخلية بالأقطاب الاقتصادية الساحلية.

وأفاد أن هذا المشروع يعتبر من المشاريع المحورية لوزارة التجهيز والإسكان بهدف الحد من الفوارق بين الجهات من خلال تطوير قطاع البنية التحتية للطروقات وتعزيز جاذبية الولايات الداخلية لاستقطاب الاستثمار وخلق مزيد من الفرص للتشغيل.

كما بين أن هذه الاروقة تهدف إلى تحسين الربط بين الولايات الداخلية بالأقطاب الصناعية الساحلية والموانئ والمطارات وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الولايات الداخلية وبين البلدان الثلاثة المغاربية تونس والجزائر وليبيا.

وأضاف أنّه في إطار استراتيجية الوزارة المتعلّقة بإنجاز الأروقة الاقتصادية واستنادا إلى نتائج دراسات الجدوى التي تمّ القيام بها سابقا تمّ تحديد أروقة ذات أولوية وهي مشروع الرواق الاقتصادي للطريق الوطنية رقم 13 و16 و14 ورقم 15.

وتولى تقديم معطيات حول مشروع الأروقة الاقتصادية خاصة منها مضاعفة الطريق الوطنية رقم 15 التي تربط المركز الحدودي ببوشبكة – تلابت – قفصة وقابس انطلاقا من محول وذرف بالطريق السيارة أ1 تونس-مدنين في اتجاه الغرب مرورا بالمدن منزل الحبيب، القطار، قفصة، ماجل

بالعباس، فريانة، تلابت وصولا الى المركز الحدودي بوشبكة. وأشار أن الكلفة المتوقعة للمشروع تقدر ب 1712 م. د وهو في مرحلة الدراسة الأولية.

وكذلك مشروع الأروقة الاقتصادية الطريق الوطنية 16 - الطريق الوطنية 3 – موضحا أن طول المشروع يساوي 236 كلم بكلفة متوقعة للمشروع تقدر ب 1579 م د وهو في مرحلة الدراسة الأولية ويتضمن المشروع تهيئة طرقات حزامية على مستوى مدن قابس – قبلي - توزر.

وبخصوص مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 14 الرابطة بين صفاقس وقفصة مرورا بالطريق السيارة أ1 عبر الصخيرة، المزونة، المكناسي والسند بين أن طول المشروع يبلغ 133،2 كلم بالكلفة متوقعة تقدر بـ 1050 م د مع توضيح أنه تم الانتهاء من الدراسة التمهيدية للمشروع.

وفما يتعلق بالرواق الاقتصادي للطريق الوطنية رقم 13 موضوع القرض بيّن وأن المكوّن الأساسي للمشروع يتمثل في مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين مدينتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان بطول 181 كلم ويتمثل المكوّن الثانوي (المشاريع المتّصلة) بتهيئة 115,4 كلم من المسالك الريفية موزعة على 3ولايات 28,5 كلم بصفاقس، 39,5 كلم بسيدي بوزيد و 47,4 كلم بالقصرين، بالإضافة إلى الطريق الرابطة بين منصة سوق الإنتاج بالوسط SOMAPROC والطريق الوطنية رقم 13 بطول 2 كم.

وأفاد أن الطول الجملي للمشروع يبلغ 181 كلم موزعة على 8 أقساط 3 أقساط بولاية صفاقس، 3 أقساط بولاية سيدي بوزيد والقيروان وقسطين بولاية القصرين ويتراوح طول كل قسط بين18و28 كم، وأكد أنه من أهم مكوّنات المشروع هو مضاعفة الطريق إلى 22 x مسالك، وانجاز منشآت مائية لتصريف مياه الأمطار وإنجاز 3 جسور على وادي سبيطلة والحطب وأم بحر وانجاز جسرين على مستوى الطريق السيارة أ1 بمنزل شاكر وعلى السكة الحديدية بسبيطلة وانجاز طرقات حزامية على مستوى منزل شاكر، أولاد حفوز، لسودة.

كما بين أن تمويل المشروع بكافة مكوناته يتمّ بالشراكة بين ميزانية الدولة التونسية بمبلغ قدره 317.4 م.د تونسي يخصص منه مبلغ 257.4 م.د للقيام بالأشغال و60 م.د موجهة لإقتناء الأراضي وسيتمّ كذلك تمويله بالتوازي بقرض من البنك الأوروبي للاستثمار بـ 210 م. أورو أي ما يعادل 701.4 م.د تونسي وقرض من البنك

الدولي للإنشاء والتعمير بـ 203 م. أورو أي ما يعادل 678 م. د تونسي موضحا انّه تمّ اعتماد نسبة صرف 1 يورو قدر بـ 3.34 دينار تونسي.

أما فيما يتعلق بالوضعية الحالية للمشروع والجدول الزمني للإنجاز بين أن مجلس نواب الشعب صادق على مشروع القانون الذي يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بتاريخ 31 جويلية 2024 هذا و قد دخل القانون حيز التنفيذ يوم 12 سبتمبر 2024 ومن المبرمج الإعلان عن طلب العروض للأقساط الممولة من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير قبل موفى سنة 2024 كما أنه من المبرمج الإعلان عن طلب العروض للأقساط الممولة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار خلال السداسية الثانية لسنة2025 و انطلاق أشغال الأقساط الممولة من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير خلال السداسية الثانية لسنة 2025و انطلاق أشغال الأقساط الممولة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار خلال نهاية 2025 موضحا أن مدة إنجاز المشروع تقدر ب36 شهرا.

كما أفاد أن الاختبارات الميدانية واشغال النشر من طرف اللجان الجهوية للاستقصاء والمصالحة بكافة الولايات. قد انتهت هذا وقد اختتمت اللجنة الجهوية بالقيروان أعمالها وأحالت التقرير الإختتامى إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 02ماي 2024 وتم نشر أمر الانتزاع الخاص بولاية القيروان بتاريخ 27 نوفمبر 2024.

كما اختتمت أيضا اللجنة الجهوية بسيدي بوزيد أعمالها بخصوص ملف معتمدية السبّالة بتاريخ 29 ماي 2024 وملف سيدي بوزيد الشرقية وسيدي بوزيد الغربية بتاريخ 27 جوان 2024 وملف أولاد حفوز جزئي بتاريخ 29 جويلية 2024 وملف القصرين جزئي بتاريخ 3ديسمبر 2024.

هذا وتواصل اللجان أعمالها في بقية الملفات بصفاقس وبسيدي بوزيد (أولاد حفوز والقصرين من خلال اعداد ملفين تكميليين).

وفي هذا الاطار أوضح أنّ تحرير الحوزة العقارية للمشروع تعتبر من أهم العناصر الأساسية للتمكّن من التقدّم في الاشغال وهو موضوع يحظى بحظوة كلّ الأطراف المتدخلة، كما أفاد أنّ المشروع يتطلب توفير 2035 قطعة ارض مبيّنا أنّ أكبر جزء من هذه القطع يوجد بولاية صفاقس و يقدر بـ 741 قطعة ارض بكلفة تناهز بين 30 و 33 م .د تونسي أي قرابة نصف الاعتمادات المخصصة لاقتناء هذه الأراضي موضّحا أنّ اللجان لم تشرع بعد في التسوية العقارية لهذه القطع .

وخلال النقاش اثار النواب عدة مسائل تعلقت بالخصوص بعدم دقة وثيقة شرح الأسباب في ما يتعلق خاصة بتحديد الكلفة الجملية وشروط تمويله كما أكّد النواب على ضرورة ان يتم اخذ بعين الاعتبار عدّة معايير عند وضع خارطة هذه الاروقة وضرورة تحيينها وفقا للمسار الجديد والرؤية الجديدة في التقسيم الترابي للبلاد التونسية.

وأثار النواب مسائل أخرى تعلقت بعدم التناغم بين هذه المشاريع المبرمجة سابقا مع المسار والتوجّه الجديد للدولة في فكّ عزلة الجهات الداخلية والنهوض بها لجعلها جالبة للاستثمار في نطاق التوزيع العادل للثروة ولترسيخ مقومات الدولة الاجتماعية.

من جهة أخرى اكّد نواب آخرون على ضرورة عرض مثل هذه المشاريع ذات البعد الاستراتيجي على انظار المجلس الوطني للجهات والاقاليم وطلب عدد منهم الاستماع الى وزير الاقتصاد والتخطيط لتقديم توضيحات حول مسألة عدم اخذ بعين الاعتبار التقسيم الترابي للبلاد التونسية عند برمجة هذه المشاريع ولغياب رؤية استراتيجية واضحة متناغمة مع اهداف المسار الجديد.

واكّد نواب على أهمية الدور الذي ستلعبه هذه الاروقة خاصة في الوسط الداخلي وشددوا على ضرورة ان تكون الرؤية تشاركية للنظر في مدى المقبولية الاجتماعية لها وفي مدى وجاهة حسن توظيف التمويلات التي ستمنح في شكل قروض وما لها من تأثير على الأجيال القادمة.

وتعرض النواب إلى مدى الجدوى لبعض الاروقة والتي يمكن ان يكون لها انعكاس سلبي وتساهم في تعميق عزلة بعض المناطق الداخلية وخاصة منها المحرومة موضحين ان هناك عدة مشاريع توقفت في مرحلة الدراسات ولم يتسنّ تنفيذها مطالبين بتوضيحات في الموضوع وكذلك السرعة في الإنجاز باعتبار أن التأخير الكبير في إنجاز مثل هذه المشاريع التنموية الكبرى يكبّد الدولة خسائر مالية.

وتعرضوا إلى الإشكاليات اللوجستية والعقارية بسبب سوء الحوكمة والتصرف الرشيد والتي تحول دون استكمال إنجاز عدد كبير من المشاريع المعطلة والمتعلقة خاصة بالبنية التحتية والطرقات السيارة بعدد من الجهات الداخلية.

كما أثار أحد النواب مسألة تعطّل انجاز بعض الطرق الوطنية الرابطة بجهاتهم واكدوا على ضرورة إيلاء هذه المسألة العناية اللازمة سواء تعلّق الأمر بتوفير التمويلات او بإدراجها ضمن هذا المشروع لضمان ربطها بالولايات المجاورة لها ليتسنى دمجها في الدورة الاقتصادية

كما تعرض نائب الى مسألة ضعف الموارد البشرية بالإدارة العامة المكلّفة بدراسة هذه الملفات بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وشدّد على ضرورة تعزيزها بالكفاءات اللازمة.

وتفاعلا مع استفسارات النواب أثار ممثل وزارة التجهيز والإسكان مسالة الصعوبات المطروحة في تنفيذ مثل هذه المشاريع الضخمة والمتصلة أساسا بعزوف المقاولين الناتج عن عدة أسباب هيكلية ومالية.

وبيّن انه سيكون هناك طلب عروض دولي من مقاولات من صنف 5 او أكثر كما سيتمّ تمكين المقاولين من قسط او أكثر وهي مسألة ترجع بالأساس الى قدرتهم على الإنجاز دون تحديد معايير أخرى وهذا بطلب من الممولين.

من جهتها ذكرت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط بالإطار العام لعملية التمويل المعروضة للمصادقة، حيث أكدت بأن تمويل البنك الأوروبي للاستثمار يندرج في إطار المساهمة في تمويل مشروع الأروقة الاقتصادية الذي يقوم بتمويله أولا البنك الدولي، وبالتحديد في الجزء المتعلق بمضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان.

كما ذكرت بأن مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار والمقدرة ب 210 مليون أورو تأتي لاستكمال خطة تمويل المشروع الأساسي (الأروقة الاقتصادية) بعد أن تعذر على البنك الدولي في نوفمبر

2019 توفير المبلغ الجملي الضروري لإنجاز المشروع. وهو ما يفسر المعطيات الواردة بوثيقة شرح الأسباب.

أما بالنسبة إلى التساؤل المتعلق بإمكانية تجاوز تكلفة المشروع فيما بعد للمبلغ الذي تم تحديده والاضطرار إلى مراجعة الكلفة، فقد أشارت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخيط إلى أنه تم في 2023 تحيين كلفة المشروع (أخذا بعين الاعتبار لعدد من العوامل) لتفادي مثل هذه الوضعيات، ومع ذلك يبقى الأمر واردا باعتبار إمكانية ظهور عوامل جديدة (ارتفاع الأسعار، امتداد الآجال...) قد تؤدي إلى ارتفاع الكلفة من جديد. في هذه الحالة ذكرت بوجود بنود تعاقدية في اتفاقية التمويل تشير إلى التزام الدولة التونسية بتوفير جميع الموارد الضرورية لإنجاز جميع مكونات المشروع، وأنه في صورة ظهور حاجيات تمويل جديدة، فإنها تتكفل بتوفيرها سواء كان ذلك على مواردها الذاتية أو من خلال طلب تمويل خارجي إضافي يكون مبررا وضروريا.

أما فيما يتعلق بشروط التمويل، فقد أكدت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط على أن تحسين هذه الشروط هو عمل متواصل تقوم به الوزارة بمناسبة كل عملية تمويل جديدة من أجل التوصل إلى أفضل صيغة ممكنة لعقود التمويل الخارجي، وأنه بالنسبة إلى هذه العملية تم تحقيق جملة من التحسينات، من ذلك ادراج مدة سداد مناسبة (25 سنة) وفترة امهال مريحة وتفاضلية (7 سنوات). كما تم التوصل إلى استبعاد جملة من الشروط المجحفة والتي من شأنها أن تحيلنا مباشرة إلى تعطيل المشروع خاصة فيما يتعلق بالالتزامات التي تسبق امضاء اتفاقية التمويل كضرورة إصدار أوامر الانتزاع ذات الصلة بالمشروع والشروط المسبقة لعمليات السحب والمتعلقة بتسوية الوضعيات العقارية ونسبة الاستهلاك للموارد المسحوبة... مؤكدة أن السعي متواصل لمزيد تحسين هذه العقود وتوفير أفضل الظروف لإنجاز المشاريع العمومية المعنية في آجالها.

قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على عملها القيم والآن ننتقل إلى النقاش العام.

قائمة أولية تضم السيدات والسادة النواب المحترمين: فاطمة المسدي وجلال الخدمي وعصام البحري جابري ومحمد شعباني وبسمة الهمامي وأحمد السعيداني ويوسف التومي ومنير الكموني وعماد أولاد جبريل وحاتم اللباوي.

المصدح للنائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي غير منتمية، لها أربع دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

نتحدث على هذا المشروع وهو عقد تمويل مع البنك الأوروبي للاستثمار، أريد أن أذكر اليوم أن مجلس النواب صادق في 31 جويلية 2024 على القانون عدد 43 لسنة 2024 والمتعلق باتفاق القرض مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 في إطار مشروع الرواق الداعم للتنمية الاقتصادية.

وحسب وثيقة شرح الأسباب لمشروع هذا القانون يتعهد البنك الممول بتنفيذ الجزء المتعلق بمضاعفة هذا الطريق بين ولايات القصرين وسيدي بوزيد والجزء المتبقي "سيدي بوزيد-صفاقس" سيتم تمويله من البنك الأوروبي للاستثمار لكن للأسف، في مشروع هذا القانون المعروض اليوم على الجلسة للمصادقة على اتفاقية القرض مع البنك الأوروبي للاستثمار، أغفل تقرير لجنة المالية ووثيقة شرح الأسباب مسألة أساسية هي أن هذا القرض موجه لإنجاز القسم الثاني من المشروع بين سيدي بوزيد وصفاقس وهو ما يطرح العديد من التساؤلات أهمها: هل أن هذا القرض سيوجه لكامل أقساط المشروع أم فقط لقسط سيدي بوزيد-صفاقس، بما أن القرض الأول من البنك الدولي خصص فقط للقسم الأول القصرين-سيدي بوزيد؟

وأعتقد أنه من الضروري تدارك وإدراج هذه النقطة على الأقل في المداولات للاستشهاد بها، هل يجوز صرف جزء من هذا القرض لفائدة القسم الأول من المشروع إذا ما تجاوزت تكاليف الأشغال قيمة القرض المخصص من البنك الدولي؟

هناك ملاحظات منهجية حول تعامل وزارة التجهيز والتخطيط مع مشروع الرواق الاقتصادي وهو القصرين-سيدي بوزيد-صفاقس".

الملاحظة الأولى، في كل الوثائق المتعلقة بمشروع الرواق الاقتصادي ينحصر المجال في ثلاث ولايات هي القصرين، سيدي بوزيد وصفاقس الواقعة على الطريق الوطنية رقم 13 وتتمثل هذه الوثائق في: مشروع ممر التنمية الاقتصادية في تونس الذي أعده البنك الدولي عام 2019 وورشة العمل الأولى بالقصرين سنة 2022، المخطط المديري للرواق الاقتصادي البنك الدولي ووزارة الاقتصاد والتخطيط وورشة العمل الثانية في القصرين 2022، المخطط المديري للرواق الاقتصادي البنك الدولي ووزارة الاقتصاد والتخطيط، كل هذه الوثائق تتمثل في أهداف التنمية المقترحة في تحسين كفاءة النقل واللوجستيك ودعم تطوير الأنشطة الاقتصادية على طول ممر القصرين-سيدي بوزيد-صفاقس.

الملاحظة الأخرى، أن الطريق الوطنية رقم 13 تربط تاريخيا وجغرافيا ثلاث ولايات وهي: القصرين، سيدي بوزيد وصفاقس ولكن بفعل فاعل أصبحت هذه الطريق كالشريط المطاطي يتم تمديده وتغييره حسب الأهواء ويتم التعسف على الجغرافيا وعلى الاقتصاد وتنحرف في هذا الاتجاه أو ذاك وهو ما يطرح بعض التساؤلات المشروعة حول إضافة ولاية رابعة إلى الطريق رقم 13 باتفاقية قرض بقيمة 335 مليون دينار، لتطوير البنية التحتية للطرقات في الولايات الداخلية، من أجل تكثيف النشاط الاقتصادي بين هذه الولايات ومناطق الترويج في الجهات الساحلية وخصص جزء من القرض لتمويل مضعفات وتطوير الطريق الرابط بين القيروان والنفيضة.

أي أنه في الأخير حتى لو مددنا من الطريق المهم في الأخير يجب أن تدخل فيه مسألة النفيضة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد جلال خدمي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثماني دقائق.

السيد جلال خدمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبجميع إطارات الوزارة،

نحن نعرف أن وزارة الاقتصاد والتخطيط هي التي تقوم برسم الرؤى والتصورات الكبرى للاقتصاد التونسي وهي التي ترسم خريطة الطريق لكل متطلبات الاقتصاد التونسيوعليها أيضا استقراء النتائج واستخلاص الحلول ونحن اليوم في موسم جني الزيتون نتحدث عن قطاع حيوي مهم ومهم جدا، هذا القطاع قادر على مساعدة اقتصادنا على النهوض وتوفير موارد مالية هامة لميزانية الدولة.

عندما نتحدث اليوم عن قطاع زيت الزيتون فإننا سنتحدث عن ديوان الزيت وهو مؤسسة عريقة لكن منذ سنوات الألفين تقريبا، تخلى الديوان عن دوره، إن كانت نتيجة لخيارات الدولة آنذاك، تمت خوصصة هذا القطاع وحتى لا نغالط السيد رئيس الجمهورية أو الشعب التونسي وخاصة الفلاح التونسي، لأن ديوان الزيت أفرغ من كوادره وطاقته البشرية وذهبوا كلهم للعمل في القطاع الخاص، منذ سنوات الألفين فإن طاقة التخزينية لديوان الزيت لا تتعدى 15% فقط من الطاقة الإنتاجية للموسم الحالي وتقدر نسبة إنتاجه بحوالي 340 ألف طن.

عندما نتحدث عن 340 ألف طن، عن غابات زياتين، أغلب الإحصائيات تقول بأن لدينا 110 مليون شجرة زيتون أي ما يعادل 10 شجرة زيتون لكل مواطن تونسي وهي إحصائيات غير دقيقة لأن الرقم أكثروتوجد قرابة 130 مليون شجرة في تونس لأن الفلاح توجه خلال السنوات الأخيرة إلى زراعة الزياتين خاصة باعتماد النظام المكثف.

كان الهكتار يزرع فيه تقريبا 24 شجرة زيتون وأصبح اليوم يزرع فيه 1500 و1000 شجرة زيتون، لذلك لدينا قطاع حيوي بإمكاننا التركيز عليه وبإمكانه أن يكون رافعة من أهم الروافع للاقتصاد التونسي، وكما ذكرت فإن ديوان الزيت أصبح وسيلة في يد المصدرين ويعاني اليوم من عجز مالي وأصبح غير قادر على استيعاب هذه الصابة.

أيضا هناك دعم سنوي لديوان الزيت يقدر بـ 360 مليار سنويا لدعم توريد الزيت النباتي وفي الحقيقة نرى أن الدولة تنفق عليه عديد المليارات لكنه لا يصل إلى الشعب التونسي ويتم بيع اللتر بـ 4 و5 دنانير في السوق السوداء، ومثلما فعلنا في مادة الشعير نود القيام بنفس الشيء في مادة الزيت النباتي ويتم رفع الدعم عليه حتى لا نترك أموالنا تذهب في جيوب اللوبيات التي بصدد استغلال الدعم في شتى أشكاله.

نرى أن قطاع زيت الزيتون ونحن نتحدث عن 340 ألف طن ونتحدث على أنه لا توجد لدينا صابة، هذه السنة انتهت وبالرغم من الإجراءات التي قامت بها وزارة الفلاحة ونحن نثمن كل إجراء يمكن أن يكون في صالح الفلاح وفي صالح قطاع زيت الزيتون، إلا أن هذه الإجراءات جاءت متأخرة جدا، لأن موسم جني الزيتون يوشك على الانتهاء في حدود 15 جانفي والأكيد أن هذه السنة شهدت تأخيرا في جني الزيتون، نسبة الجني بلغت 30 %، أن تبقى شجرة الزيتون محملة إلى حد الآن بصابة الزيتون هذا قد يؤثر على صابة السنة القادمة.

أرى أن هذا الموسم انتهى، وعلينا أن ننتظر الموسم القادم والذي إن شاء الله بحكم تغير المناخ ونزول الأمطار علينا أن نكون جاهزين لـ 600 ألف طن من زيت الزيتون وإن لم تكن لدينا خطة وتصورات واضحة لاستيعاب هذه الصابة فإننا سنخسر هذا القطاع الذي يوفر موارد مالية هامة لخزينة الدولة.

عندما نتحدث عن صابة في السنة القادمة بـ 600 ألف طن فإننا نتحدث عن 15 ألف مليار مداخيل لخزينة الدولة، وبعد سنتين على أقصى تقدير يصبح بإمكاننا إنتاج في حدود 800 ألف طن، أي نتحدث عن 20 ألف مليار مداخيل لخزينة الدولة وبهذا الرقم لن نصادق في مجلس النواب على قروض وفي حدود سنوات 2031-2032 بإمكاننا أن نصل لإنتاج مليون طن أي تقريبا 30 ألف مليار لخزينة الدولة.

كل هذه الأرقام تجعلنا نركز على هذا القطاع ونضع أيدينا وأرجلنا إن لزم الأمر ومن هذا المنطلق لدي خمسة حلول أو استراتيجيات ورؤى لمعالجة القطاع وعلينا أن نكون جاهزين على الأقل للصابة القادمة:

- انطلاق الدولة في حملة ترويجية عالمية لزيت الزيتون لاستعادة سمعة العلامة التونسية لأن زيت تونس اليوم يتم بيعه بالخارج ويتم خلطه بزيت إيطاليا واسبانيا، هذه الزيوت جودتها متدنية ويتم بيعه بعلامة أجنبية،

-إعادة هيكلة ديوان الزيت من خلال تطوير البنية التحتية كالتخزين،

- تعزيز الرقابة على عمليات تصدير الزيت التونسي لمنع الهيمنة الأجنبية لأنه عندما يتم تصدير الزيت التونسي ويذهب للموانئ الأوروبية وفي اتجاه أمريكا الشمالية يتم إضافة مواد أخرى للحط من جودة زيتنا لضرب نسبة منافسة الزيت التونسي،

أيضا على الدولة التفاوض مع الشركاء الأوروبيين لحماية حصتنا في الأسواق العالمية وللترفيع فيها لأن لدينا حصة تقدر تقريبا بـ 400 ألف طن لا بد أن نعمل على تطويرها،

-تعزيز التمثيليات الدبلوماسية مهم جدا وهذا ما من شأنه أن يتيح فرصة لتطوير قطاع الزيت وتحقيق نقلة نوعية في موقع تونس التنافسي ونحن نملك جميع المقومات في هذا القطاع لتكون تونس رائدة في قطاع زيت الزيتون.

إذن من المهم جدا أن نهتم اليوم بهذا القطاع لأن له عائدات مالية مهمة ومهمة جدا وهو قادر أنه... وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عصام البحري جابري عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

السيد عصام البحري جابري

شكرا سيدي الرئيس،

نجدد الترحاب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

نثمن هذه المشاريع المحورية لوزارة التجهيز والمتعلقة بإنجاز الأروقة الاقتصادية خاصة في تنشيط حركة التبادل التجاري بين الولايات الداخلية والبلدان الثلاثة المغاربية: تونس، الجزائر، وليبيا.

صحيح أن مشروع القانون بخصوص الطريق الوطنية رقم 13، لكن أريد الآن إصلاح خطأ استراتيجي للدراسات الأولوية للطريق الوطنية رقم 16، هذه الطريق ستربط ولاية قابس بحزوة بولاية توزر لأنه من غير المعقول أن الدراسات الأولية وخاصة أهداف الأروقة الاقتصادية سيتم ربطها بالميناء وبالمطار.

هذه الدراسات على مشارف الحامة أي بالطريق الحزامية، نريد إدخال أيضا مدينة الحامة، يجب أن تصل الدراسات للميناء وللمطار، من غير المنطقي أن تتوقف الدراسات في الطريق الحزامية بالحامة ولمحول وذرف كذلك، هذه هي الدراسات الأولية الموجودة، الآن يجب أن تكون هناك دراسات لجدوى هذه الأروقة ويجب أن يتم ربطها بالمطار وبالميناء، هذه هي أهداف الأروقة الاقتصادية ليتم ربط الولايات بالبلدان المغاربية، أي أن مشروع بالطريق الوطنية 16 بـ 1579 مليون دينار، يكون هناك خطأ في الدراسات الأولية وتتوقف في مشارف الطريق الحزامية ومحول وذرف ولا يتم إتمام الدراسات إلى الميناء والمطار.

السيد الوزير، نطلب بكل لطف من وزارة التجهيز والإسكان أن تتواصل هذه الدراسات ليتم ربطها بالميناء وبالمطار وهذه هي الأهداف الاستراتيجية للأروقة الاقتصادية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترم السيد محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب، له ثماني دقائق.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

أجدد تحياتي إلى الحضور الكرام،

في البداية لي نقطة توضيحية، عندما نتكلّم في موضوع ما، أولا نحن نواب شعب ومحمول علينا أن نتكلّم بلسان الشعب وفي هموم الشعب وبصفتي نائب شعب وكنائب على جهة القصرين، عندما نتكلّم ونقول بأن هناك خطأ، هذا لا يعني أننا دعاة جهويات أو إقصاء للآخر، فنحن هنا نكبر ما هو جيد ونشير ونحاول ونسعى وننبّه إن كان هناك تقصير أو خطأ ولسنا هنا في مقام مزايدات على أنّنا لسنا وطنيين والمحطات والوقائع تثبت أنّنا نملك من الوطنيّة ما يكفينا وما يوفّر لنا المناعة عن النزول إلى مستوى الجهويات وعند الحديث عن جهة من جهات تونس ونرفع أصواتنا من أجل جهة، فذلك في إطار المصلحة العامة وحرصا على المصلحة الوطنية، الأمور واضحة.

الجانب الثاني، نحن نناقش اليوم مشروع هذا القانون الذي يخصّ مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين -صفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان ولا نخجل أن نقول، إذا كان الأمر جيدا رغم أنّ هناك جهات أخرى هي الأخرى في حاجة إلى مثل هذه المشاريع.

بخصوص أهداف المشروع، تعزيز جاذبية الولايات الداخلية لاستقطاب الاستثمار وبالتالي خلق المزيد من فرص التشغيل حتى لا يكون هذا المشروع ناقصا وعندما نتحدث فإننا نتحدث عن التخطيط، لا بدّ أن تكون تلك الجهات كجهة القصرين مثلًا التي سنخلق فيها الاستثمار، لا بد أن تكون هناك بنية تحتية مهيّأة على الأقل.

وتعلمون أن هناك مناطق إنتاج وأن هناك برنامج كمشروع جنوب الولاية المندمج الفلاحي وهناك مواقع إنتاج فلاحيّة وهناك منتجات فلاحيّة يمكن البناء عليها اقتصاديا. أبسط ما في الأمر ألا نترك الآن أماكن إنتاج معزولة لا يوجد بها حتى مسلك ريفي ولا مسلك فلاحي، ولا نستغرب من وجود مؤسسات تربوية، مدارس ابتدائية ومستوصفات، لا توجد طريق معبّدة توصل إليها وسأذكركم في ولاية القصرين أن كل المسالك تستوجب تدخّلا كما حصل في طريق أم الأقصاب الذي زاره سيادة الرئيس، فالطريق حاجة ملحة، طريق فريانة الصخيرات، يسمّونه طريق الموت.

الهدف الثاني تحسين ربط الولايات الداخلية بالأقطاب الصناعية والساحلية والموانئ، نتمنى أيضا في علاقة بهذا المشروع أن يتم تهيئة مناطق صناعية بهذه المناطق لتثمين المنتجات الفلاحية والمواد الطبيعية الموجودة هناك ليكون للمشروع جدوى حقيقية.

تنشيط حركة التبادل التجاري بالولايات الداخلية والأقطاب الساحلية من ناحية وبين البلدان المغاربية، تونس، الجزائر وليبيا من ناحية أخرى. هذا جيد جدا وهذا يجرنا بالتوازي مع إنجاز هذا المشروع إلى ضرورة أن نفكّر ونسرّع في تهيئة وإنجاز منطقة التبادل الحر بتلابت ولاية القصرين التي تربطنا بالقطر الجزائري الشقيق، حتى يكون للمشروع جدوى وتكون هناك حركة تجارية حقيقية بين البلدين وبين الولايات التونسية.

تنشيط حركة الصادرات المتأتّية من المناطق الداخلية نحو البلدان المجاورة: لنا عدة معابر كمعبر بوشبكة الموجود في ولاية القصرين لا بد من تهيئته وعصرنته حتى يكون مشروعا متكاملا يفيد الجهة.

تعزيز إدماج المناطق الداخلية المعنية في الدورة الاقتصادية وهنا علينا التركيز، عند القيام بالطريق هنا لا نقوم بهذا الطريق ليتم تحويل المنتوج وكل الخيرات من جهة إلى جهة، لا بد أن تكون حركة في الاتجاهين وهذا يستوجب أن يكون هناك إنتاج وأن يكون هناك تثمين للإنتاج وخلق مناطق صناعية بالمناطق الداخلية، لا يجب أن يكون ما ينتج وما يصنع والصناعات التحويلية في جهة دون أخرى.

نتمنى التوفيق والمزيد من النجاحات لتونس وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي غير منتمية، لها خمس دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

مساء الخير جميعاً،

نرحب بالسيد وزير التخطيط والاقتصاد وكل الإطارات المرافقة في رحاب مجلس نواب الشعب،

في البداية أريد أن أبدأ بآخر شيء قمنا به في مجلس نواب الشعب، في جلسة 30 جويلية 2024 صادقنا على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية قرض مبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل مشروع الرواق الدائم للتنمية الاقتصادية بقيمة قرض 203 مليون أورو، هذا تمويل لمشروع الرواق الدائم الأروقة الاقتصادية بالقصرين، سيدي بوزيد وصفاقس.

واليوم بتاريخ 20 ديسمبر 2024، نناقش عقد تمويل مبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية وبنك الاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية عدد 13 بين ولايات: القصرين، صفاقس عبر سيدي بوزيد والقيروان.

الهدف من هذا المشروع هو ربط الولايات الداخلية بالأقطاب الاقتصادية الساحلية والغاية من المشروع هو الحد من الفوارق بين الجهات من خلال تطوير البنية التحتية للطرقات وتعزيز جاذبية الولايات الداخلية للاستقطاب والاستثمار.

هذه الولايات الداخلية لا يتم ذكرها سوى للإنشاء وللغو وللمزيد من المفردات، أما فعليا على مستوى برمجتها في التخطيط الحقيقي للاقتصاد، لا نجد شيئا.

أريد أن أذكر وأن أذكّر أيضا بأن الدولة التونسية دخلت في خيارات جديدة جغرافية وإدارية تتمثل في خلق ما يسمى بالأقاليم ونحن اليوم نناقش مشروع قرض من المفروض أن يكون من مهام الغرفة الثانية التي تختص بالأقاليم والجهات، لا نعرف كيف نحن اليوم بصدد مناقشة هذا المشروع.

خمسة أقاليم، كل إقليم له خصوصية، كل إقليم يوجد ربط بين ما يسمى بمقدرات كل الولايات الموجودة في هذه الأقاليم، بين الميناء والمطارات والجسور والطرقات، من أجل توزيع عادل لثروات البلاد وحق الفرد في الثروة وللحد من التفاوت الجهوي وللحد من التميز الجهوي ولإعطاء كل الولايات حظها بوضع مقدراتها الحقيقية الطبيعية كسبيل للثروة، ما راعنا إلا أن وزارة التخطيط والاقتصاد ما زالت متمسكة بمشروع بدأت فيه من 2015 أو قبل هذا التاريخ ومتمسكة الآن بتطبيقه، أي أن الإقليم الثالث الذي يضم ست ولايات: المنستير، المهدية، سوسة، سليانة، القصرين والقيروان من المفروض أن هذه الأقاليم المقدرات والاستراتيجية الكبرى التي رسمتها الدولة في هذا الإقليم متوفرة،

لماذا نأخذ من هذا الإقليم ونربط القصرين والقيروان بولايات الإقليم الرابع التي هي صفاقس وسيدي بوزيد بتعلة الحد من الفوارق بين الولايات الداخلية؟

أنتم من تبنون الفوارق بين الولايات الداخلية، فأنتم حتى هذا الإقليم لم تعطوه فرصة في تنفيذ خياراته وللقيام ببنية تحتية حقيقية له، أنتم لا تريدون مناطق التبادل الحر هذه بين الدول والجزائر وليبيا وتونس، لا تريدون حتى لطرق الاستثمار فيها أن تسير بشكل عادل، بعد "الغربية" في كتاب الجغرافيا السنة الثالثة اقتصاد الذي تم ذكر فيه أن عدد الأقاليم في تونس ستة: الشمال، الشمال الغربي، الشمال الشرقي، الوسط، الجنوب الغربي، الجنوب الشرقي، نجد "غربية" وزارة التخطيط والاقتصاد التي تمثل أخطر وزارة إلى حد هذه اللحظة وكان من المفروض أن تكون جوهر تنفيذ القرارات الوطنية الكبرى، نجد أنها إلى حد الآن لم تفهم الخيارات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية التي اتخذتها الدولة التونسية، .

ومن موقعي هذا كنائبة عن ولاية سليانة وأمثل الإقليم الثالث، سأدعو زملائي إلى التصويت بـ"لا" على هذا القرض لأنه لحدود اللحظة وزارة التخطيط والاقتصاد تتعامل معنا بضبابية كبيرة وتتعامل معنا بجهوية كبرى ولم تضع في اعتبارها أن هناك تاريخا جديدا يكتب وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أحمد السعيداني عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثماني دقائق.

السيد أحمد السعيداني

شكرا سيدي الرئيس،

باسمي وباسم الزملاء في كتلة الخط الوطني السيادي، نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له تحت قبة مجلس نواب الشعب،

سيدي الوزير، على ضياع البوصلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تونس أن يتوقف. الجميع في تونس اليوم يتحدث عن العدالة الاجتماعية، الجميع يتحدث عن السيادة الوطنية وأيضا الجميع يتحدث عن التعويل على الذات ولكن عندما ننظر إلى أرض الواقع لا نجد لكل الشعارات المرفوعة أثرا.

نحن اليوم في تونس نحلم، نحلم مع الرئيس قيس سعيد بالدولة الوطنية الاجتماعية ونحلم مع الرئيس قيس بالجمهورية الديمقراطية الاجتماعية، كما حلم بذلك الشهيد شكري بلعيد وغيره من شهداء تونس عبر التاريخ ولكن على أرض الواقع نجابه بثنائية سياسية قوامها التنافر، ثنائية سياسية متنافرة، متناقضة، مختلفة وهو أن لدينا رئيس جمهورية خطابه يسمو فوق جهاز الإكراه الاجتماعي أي الدولة وبين ممارسة حكومية مستواها دون جهاز الإكراه الاجتماعي أي الدولة.

وجب أن يعلم من يتحدث من الحكومة عن السيادة الوطنية أن السيادة التونسية في ملف الطاقات، سيادتنا الطاقية منتهكة، سيادتنا المنجمية منتهكة، سيادتنا المالية والنقدية والغذائية منتهكة.

وجب أن يعلم أيضا من يتحدث عن التعويل على الذات بأن التعويل على الذات لا يكون بالاقتراض ولو كان هذا الاقتراض داخليا فالديون هي الديون والقروض هي القروض.

ويجب أن يعلم من يتحدث عن العدالة الاجتماعية في تونس أن العدالة الاجتماعية تعني دولة العناية الاجتماعية، هي دولة الحماية والرعاية الاجتماعية ولكن لا يمكن اختزال دور الدولة الاجتماعية في مجرد زيادات في المنح المخصصة للعائلات المعوزة ونحن لا نعلم أننا بهذه الزيادة ربما نعمق من أزمة المعوزين في تونس.

السيد الوزير، السيادة الوطنية في تونس ليست أحلاما رومانسية كما في الأفلام والمسلسلات وستنتهي بنهاية سعيدة، إنما هي معركة، معركة تحرر وطني أساسها التحامات من المناوشات إلى الاشتباكات وأساسها تناقضات جزئية وتناقضات شاملة، أساسها تناقضات ذات بعد تناحري وتناقضات أخرى غير ذات بعد تناحري، هكذا نحن نفهم السياسة.

نعلم جيدا حجم التحديات ونحن نعلم جيدا أيضا حجم الصعوبات وربما حجم المؤامرات التي تحاك ضد تونس ولكن علينا أن نتحرك وعلينا أن نخلق الحلول من خارج الأزمة ولا يمكن للعقول التي تفكر من داخل الأزمة أن تجد وتجترح الحلول لبلادنا.

عند العودة إلى الأرقام الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء، نفاجأ بأن 209 آلاف تونسي يعملون في شركات تونسية منتوجها مخصص جزئيا أو كليا للتصدير وأيضا نجد بأن 427 ألف تونسي وعائلة تونسية تعمل إما في مؤسسات تونسية أو أجنبية منتوجها موجه إما جزئيا أو كليا نحو التصدير.

الدول التي يمكن تجويعها يمكن تركيعها والدول التي لا تنتج دواءها لا يمكنها أن تتصدى للأوبئة، الأوبئة السياسية، الأوبئة الصحية، الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

من هذا المكان سيدي الوزير، أدعوكم إلى التفكير في خطة وطنية من أجل إعلان حالة طوارئ اقتصادية قصوى أساسها تعليق سداد الديون الخارجية وتسخير المؤسسات والمنشآت الاقتصادية لصالح المجموعة الوطنية.

سنة 2025 سيدفع الشعب التونسي ما قيمته 8469 مليار كديون خارجية وعلى هذا العبث أن يتوقف، نحن لسنا بتلاميذ نجباء لمؤسسات "Bretton Woods"، لصندوق النقد الدولي، للبنك الدولي ولكل المؤسسات الناهبة لخيرات الشعوب والمغتصبة لثرواتها وعرقها ودمائها، اليوم نحن قادرون بـ 8469 مليار أن نجترح المعجزات وأن نصنع العجب، بين 600 ألف و800 ألف هكتار في تونس نحن قادرون على تحقيق السيادة الغذائية الكاملة وهذا يعفينا من صرف أكثر من 3500 مليار سنويا على توريد الحبوب ومشتقاتها.

تعليق سداد الديون الخارجية بين سنوات 2025 و2030 وإحداث لجنة مشتركة بين وزارة المالية ووزارة التخطيط ولجنة المالية بمجلس نواب الشعب ولجنة المالية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، هاته اللجنة تقوم بتقسيم الديون إلى ثلاث مجموعات:

1. الديون الكريهة أو الشائنة: التي تعرض على الاستفتاء الشعبي ولشعب تونس أن يقرر بين إلغاء الديون من جانب واحد وبين إعادة التفاوض على هذه الديون.

2. الديون الثنائية: تقرر هذه اللجنة بتوصيات سيادة رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة وبموافقة من مجلس نواب الشعب أين يمكن أن تتحول إلى استثمارات هاته الديون في المجالات التي تحددها الدولة التونسية.

3. مجموعة ثالثة من الديون المستحقة التي وجب إعادة التفاوض على جدولتها.

اليوم تعليق سداد الديون أصبح مسألة مصيرية في تونس، الشعب التونسي اليوم عندما تذهب للأحياء الشعبية وتسمع ما يقوله الشعب التونسي يقولون لك منازلنا نسكن فيها على وجه الكراء، من يرى فاتورة الماء والكهرباء مقارنة بالأجور" ديارنا كارين فيها"، إلى متى سيستمر هذا العبث؟ ونحن ندفع آلاف المليارات قروض، والحال أن 25 جويلية 2021 لم يكن انتفاضة، بل ربما كان ثورة، ومن الممكن أن نعتد بـ25 جويلية لتعليق سداد الديون إلى حين التثبت أين ذهبت تلك القروض.

أيضا تسخير المؤسسات المتعثرة، المؤسسات الاقتصادية التي يشمل مجال نشاطها الأمن القومي في مفهومه الشامل: السيادة الغذائية، السيادة الطاقة، لصالح المجموعة الوطنية وتسخير المؤسسات التي تخلّ بواجباتها الاجتماعية تجاه التونسيين لصالح نهضة اقتصادية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سنتحدث اليوم عن تنمية عادلة بين جميع جهات الجمهورية.

اليوم عندما نرى الإقليم الثالث الذي يضم ولايات سوسة، المنستير، المهدية، القيروان، القصرين وسليانة، نجد أن هذه الميزانيات حتى على ميزانية 2025 لا نجد أشياء كبيرة ولكن يبقى دائما الأمل قائما خاصة في موضوع البرنامج الجهوي للتنمية خاصة لسنة 2024.

السيد الوزير، سأعطيك مثالا: في ولاية سوسة هناك أحياء بعينها أي قرابة 500 عائلة بعمادتين هي عمادة حمادة دار الجربي التابعة لمعتمدية مساكن وحي القنانة التابعة لمعتمدية الزاوية، القصيبة، والثريات من ولاية سوسة، هذه الأحياء إلى اليوم تعاني العطش، اليوم الناس يشربون الماء من صهاريج بلاستيكية مسرطنة لها خطر على صحة الناس الموجودين في ولاية سوسة وولاية سوسة اليوم تشهد توسعا عمرانيا كبيرا وكبيرا جدا وتضم اليوم قرابة 800 ألف ساكن.

تم تخصيص 13 مليار للبرنامج الجهوي للتنمية ولكن أصبحت 8 مليارات وتم حذف 5 مليارات والـ 5 مليارات التي بحذفها تم حرمان حيان من الماء الصالح للشراب واليوم نرى أطفالهم وعائلاتهم يعانون الأمرين لعدم وجود الماء الصالح للشراب، بينما هو حق دستوري ضمنه دستور 2022.

نتساءل متى سيتم فتح الاعتمادات لولاية سوسة خاصة أنه تم مدكم ببطاقات المشاريع المبرمجة في الولاية؟ اليوم إلى جانب الماء الصالح للشراب، هناك العديد من الأحياء التي تعاني من مشاكل التطهير ومن مشاكل بيئية بالجملة خاصة في الأحياء الشعبية المحيطة بولاية سوسة على غرار الحمادة الشرقية بمدينة زاوية سوسة أو بوادي القوس بقصيبة سوسة أو بمدينة الثريات أو بكبة الرمل أو بحي الامتياز 2 زاوية سوسة، عديد الأحياء تعاني من ضعف البنية التحتية خاصة بنزول الأمطار الأخيرة ونرى أن التلاميذ لا يمكنهم الخروج والالتحاق بمقاعد الدراسة.

لذا السيد الوزير، نرجو التدخل لدى وزيرة المالية لفتح الاعتمادات في القريب العاجل لأنكم لا تتصورون اليوم أن المواطن ينتظر أن يشرب الماء وينتظر أن يتم ربطه بقنوات التطهير وينتظر التعبيد حتى تستطيع على الأقل التاكسي وسيارة الإسعاف وسيارة الحماية المدنية الدخول لحيه.

النقطة الثانية على مستوى الجسور، على مستوى الحزامية بولاية سوسة مفترق سهلول، مفترق الغزالي، مفترق الكرة الأرضية، مفترق العامرة، هذه المفترقات كان من المفترض أن يتم برمجة جسور فيها لتخفيف إشكال الاختناق المروري على مستوى الطريق الحزامية لولاية سوسة.

تدعيم الطريق الوطنية رقم 1 التي تربط بين الكرة الأرضية زاوية سوسة مرورا بمدينة المسعدين وصولا إلى مدينة مساكن، هذا الطريق مهترئ ولم يعد صالحا بالرغم من أنه تم برمجته العديد من المرات لكن لم يقع توفير التمويلات اللازمة لهذه الطريق الحيوية التي تربط ولايات الساحل بولايات الجنوب التونسي.

كذلك، تدعيم الطريق الوطنية عدد 12، اعتماداتها موجودة ولكن إلى حد اليوم لم ينطلق المشروع.

هناك عديد المشاغل حتى على مستوى الكارثة البيئية وادي حمدون الذي طالبنا بتعبيده، على الأقل يتم تهيئته على مستوى المناطق الرابطة بالمدن لأن وادي حمدون يربط مدينة مساكن بمدينة قصيبة سوسة والثريات، زاوية سوسة وصولا إلى ولاية المنستير، هذا الوادي الذي يمثل اليوم كارثة بيئية بأتم معنى الكلمة.

السيد الوزير، الوقت لم يعد يسمح لي وعديد المشاغل لولاية سوسة، الرحاء الأخذ بعين الاعتبار لهذه المشاغل وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد منير الكموني غير منتم، له ست دقائق.

السيد منير كموني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

حتى لا يفهم تدخلي على غير مقصده، أريد أن أذكر أننا من حيث المبدأ لا نعارض القروض الموجهة للاستثمار والتنمية وتحسين البنية التحتية في أي جهة من وطننا العزيز وإن كنا ندعو إلى مراجعة معايير إعطاء الأولويات نحو مزيد من الحوكمة والعدالة بين الجهات بناء على مؤشرات موضوعية ولكننا نريد أن ننبه إلى احترازين هامين في نظرنا، أحدهما محلي جهوي والآخر وطني،

الأول أن هذا الرواق الاستراتيجي الذي سيضاعف الطريق الوطنية عدد 13 يقطع شريانا أساسيا للتنمية بولاية المهدية عامة والدائرة التي أمثلها خاصة هبرية وشربان وأولاد الشامخ وهو الطريق الجهوية C96 التي تربط بين الطريق الوطنية 13 والمهدية مرورا بمعتمدية هبيرة والسواسي وبو مرداس.

هذه الطريق التي تربط بين الطريق الوطنية 13 والمهدية مرورا بمعتمديات هبيرة وشربان والسواسي وبو مرداس، هذه الطريق الذي يسلكه المواطنون والتجار القادمون من الوسط الغربي بعد أن قطعت الطريق السيارة جزءا من أهميته الاقتصادية كبوابة للجنوب الغربي.

هذه الشريان الذي نطالب بتغليفه بالخرسانة الاسفلتية منذ القرن الماضي ولم يتم التدخل فيه بصفة جدية إلى اليوم، ليبقى شاهدا على هذه المظلمة، زد على ذلك ترحيل طريق منزل حياة الرزايجية من ميزانية الاقتصاد والتنمية إلى جهة غير معلومة إلى الآن وكأننا بذلك نحكم على أكثر من 100 ألف ساكن بالعزلة، ونحكم على ولاية كاملة بالإعاقة التنموية الجزئية.

لذلك ندعو إلى تدارك هذا الأمر وإعطاء الأولوية إلى هذه الجهات المهمشة المظلومة.

الاحتراز الثاني: أن هذا المشروع بصيغته الحالية يخالف فلسفة الأقاليم وسبل تنميتها، فهذه الفلسفة تقوم على الربط البيني بين ولايات الإقليم شرقا وغربا وربط المناطق الداخلية لهذه الأقاليم بواجهتها البحرية، في حين أن هذا المشروع يربط ولايتين من الإقليم الثالث القصرين والقيروان بالواجهة البحرية للإقليم الرابع، والخريطة المرافقة لهذا المشروع تحذف تقريبا الواجهة الشرقية للإقليم الثالث، فلا نجد فيها ميناء المهدية ولا البقالطة ولا غيرها.

هذا المشروع يربط ولايتين من الإقليم الثالث بواجهة الإقليم الرابع وبالتالي تحويل أولوية الربط الأفقي شرقا غربا إلى الربط العمودي شمالا جنوبا، مما يعمق التفاوت بين الجهات بدل تنميتها.

والخطر الأكبر في رأينا يكمن في أننا لم نلتقط فلسفة التغيير في المسار الجديد، بل سعينا في إفشالها بقصد أو بغيره بدءا من تهميش المجالس المنتخبة محليا وجهويا وإقليميا، مرورا بالشركات الأهلية وصولا إلى فلسفة تنمية الأقاليم.

ونحن انطلاقا من شعورنا بالمسؤولية وبالأمانة التي حملناها ندعو إلى مراجعة هذا التصور بما يحقق التنمية العادلة بين مختلف الجهات وخاصة تلك التي عانت التهميش مع كل الأنظمة السابقة ومناويلها التنموية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة، له عشر دقائق.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

حقيقة لا أعرف من أين سأبدأ، عندما أقرأ هذا أقول أنه جنة على وجه الأرض،

السيد الوزير، حضرت هنا عدة مرات وتحدثنا في العديد من الأشياء وقدمنا الكثير من المقترحات وعبرنا على عدة أشياء منقوصة للأسف.

السيد الوزير، للأسف هذه المرة سأقول لك أنه لا يوجد تفاعل من سيادتكم ولم يتحقق شيء مما قلناه، نحن ستة نواب على ولاية المهدية ولم يتغير شيء بها ولا مشروع تحرك.

تحدثنا عن المشاريع المعطلة وقائمة كاملة أنجزت في الغرض ومشروع التنمية الفلاحية المندمجة عن البنك الإفريقي للتنمية المعطل، أتحدث في خصوصه كل سنة، لم لا تعلموننا أن المشروع لا وجود له والمكونات غير موجودة لكي نفهم أنفسنا، عندما تأتينا أموال "PRD, PDI" نضعها في أمور أخرى نظرا لوجوده في مشروع التنمية الفلاحية المندمجة في حين أنه أولوية.

اليوم إلى حد هذه الساعة لا يوجد شيء، أريد العودة قليلا لموضوع الغابات الذي كان محل نقاش في الجلسة الصباحية، الغابات لا توجد فقط في الشمال، السيد الوزير، بل لدينا غابات شتى في ولاية المهدية غابة المسلان وغابة القساسبة ولدينا غابة وسط البلاد في المنزه الحضري بالسواسي.

هنا أريد أن أتساءل: هل هذه الغابات غير موجودة بالبرنامج؟ اليوم غابة المسلان يقع انتهاكها بقطع الأشجار من قبل الأجوار وغيرها، المواطنون يتعرضون للهرسلة والتهديد دون مجيب من قبل السلط الأمنية ولا إدارة الفلاحة، ثروة وطنية بصدد الانتهاك دون إيلاء العناية من أحد، يأتون من الدول المجاورة بمليشيات للغابات.

نفس الشيء، هناك غابات أخرى تعاني الجفاف، ماذا تفعل إدارة الغابات على مستوى محلي؟ هل لديهم برنامج أم لا؟ ننتفع بقروض باسم الغابات دون جدوى.

في هذا المشروع -مثلما ذكر زميلي- نحن لسنا ضد القروض الموجهة للمجال التنموي ولكن عندما تخصص في المجال التنموي وفي سياسة "دعه يعمل دعه يمر" وسياسة "ذر الرماد على العيون" و"الضحك على الذقون" نحن لسنا شهاد زور لأننا أقسمنا بالولاء لهذا الوطن.

نأتي أولا إلى تقسيم الولايات، دائما ولاية المهدية مثل "عسكر زوارة متقدمة في الحرب ومتأخرة في الراتب"، نحن الولاية الثانية في دفع الجباية للدولة التونسية ولا مشروع وطني بهم المعتمديات المسجلة تحت خط الفقر مثل هبيرة وشربان وأولاد الشامخ وبو مرداس، فلتلقوا نظرة على ترتيبهم على المستوى الوطني واليوم تتحدثون عن فك العزلة بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية وفك العزلة بولاية المهدية يتطلب الذهاب من هبيرة للمهدية ساعتين ونصف، عبارة عن قطع المسافة بين تونس وصفاقس ونحن في نفس الولاية.

قلنا لا بأس بما أن هناك سياسة جديدة وسياسة الأقاليم التي تفتح الأبواب على مصراعيها لخلق تنمية والقطع مع ما يسمى بالتفاوت الجهوي الذي كنا نعانيه سابقا، لأن بالدستور السابق وضعوا التمييز الإيجابي ولكنه تبين أنه تمييز سلبي لأن لا المناطق التي يتحدثون عنها باسم التفاوت الإيجابي تحسنت ولا المناطق الغنية بقيت غنية.

بالتالي توجهنا إلى تعميم الفقر وليس تحسين الجودة واللغة المنمقة "جاذبية الاستثمار"، بماذا؟ نريد تفسيرا، من معتمدية إلى معتمدية تبقى ساعتين ولا يوجد طريق سريعة داخل الولاية وللذهاب من شرق الولاية إلى غربها لا بد أن نبقى ندور، بهذا الشكل هل سنتقدم؟

تحدثنا في هذا معك السيد الوزير وكنا نظن أنك ستأخذ ما نقوله لك بعين الاعتبار، وتفتح بحثا في الموضوع وتطلع على الأخطاء التي ارتكبها من سبقك ولا نبقى في نفس استمرارية الأخطاء.

هذا القانون وهذا المشروع ليس وليد هذا المسار، بل هذا سابق وكان موجودا سابقا لأن فلسفة الأقاليم غير موجودة، يعني ولاية ذات شريط ساحلي كانت محرومة واليوم عندما أصبحنا في إطار الأقاليم ونحن ننتمي للإقليم الثالث الذي يضم سليانة والقصرين والقيروان وسوسة والمنستير والمهدية، هل قمتم بهذا الرواق لعزلنا تماما؟ لمَ لا يتم حذف المهدية من الخريطة وتبقى في الدولة الفاطمية، غير معنيين بالتنمية لا مع وزارة التنمية ولا وزارة التجهيز ولا أي وزارة، نحن غير معنيين اليوم؟

ولايتي القيروان والقصرين يتبعون الإقليم الثالث، المشروع مخطط من السابق فلمَ نقوم بسياسة جديدة بما أنك ستطبق ما وضعه من سبقك؟ فمَ الفائدة من وضع سياسة جديدة؟ في خطاباتنا وفي كلامنا وفي فلسفتنا نقول كلاما ثم نطبق السياسات السابقة؟ لمَ نغير الوزراء؟ لمَ أنت موجود السيد الوزير حاليا؟ لتطبيق فلسفة جديدة، بما أن الأموال مرصودة ففتح الرواق يكون على الممعتمديات الساحلية مثلما تم ذكره هنا، أين فلسفتكم هنا؟

هل قمتم بفتح طريق يربط بين المهدية والقصرين؟ هل فتحتم طريقا يربط المهدية بالقيروان عوض اتخاذ أولاد الشامخ كطريق يسمى طريق الموت؟ والسيد كاتب الدولة يعرف ما أقوله بالتفصيل.

ما الذي أنجزناه هنا؟ هنا أرى أنه لا يوجد جاذبية ولا نية للإصلاح ولا وجود لنية لخلق بوادر جلب المستثمرين.

لدينا منطقة صناعية في شربان لم يزرها أي مستثمر، لماذا؟ نظرا لغياب البنية التحتية، فلا يوجد ربط بالموانئ ولا بسكك الحديد.

لنكون متفقين، أنا أعتبر هذا كمواصلة للسياسات القديمة في قهر بعض الولايات وحرمانهم.

ماذا نقول هنا؟ لا يمكننا أن نتقدم ولا يمكننا القيام بإصلاحات، لا يمكن القيام بعملية الإصلاح بنفس الأدوات ونفس الآليات القديمة وتتحصل على نتائج مختلفة، مستحيل أن يتحقق هذا.

أرى أن هذا يعتبر وسيلة لمزيد التهميش وعدم تطبيق السياسة الجديدة وهي فتح المناطق على بعضها وعدم وجود ما يسمى بالأقاليم، أعلمونا إذا كان الخطاب السياسي نوعا والعمل الوزاري نوعا آخر، لكي نفهم وأعلمونا بأهمية هذا المشروع، فلم نقوم بالتغيير هنا؟

نفس الشيء أرجعتم تضعيف السكة بين المكنين والمهدية، بماذا سيفيدني هذا الخط كولاية المهدية؟ أنا بحاجة لخلق سكة تصل إلى الجمّ وتصل إلى شربان عبر السواسي وعبر بومرداس وعبر كركر، هكذا أستفيد.

أما أن تضع في المشروع التابع لك إنجازات موجهة لمكان آخر، بصراحة هذا القانون لن أصوت عليه احتراما لجهتي ولمن انتخبني، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مسعود قريرة عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثمان دقائق.

السيد مسعود قريرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

نحن في كتلة الخط الوطني السيادي متفقون على مساندة قروض الاستثمار عامة ونعتبر هذا القرض قرضا استثماريا وبالتالي سنصوت عليه، لكن هذا لا ينفي الإشارة إلى بعض النواقص، أولها أن هذا المشروع يحرم ولاية المهدية من الربط الجيد بالدواخل وخاصة سيدي بوزيد والقيروان وهذا حقها باعتبارها الواجهة البحرية لهذا الإقليم.

كما أني أشير إلى أن المسافة بين برج الخضراء وبنزرت هي 1157.3 كلم بينما المسافة بين قابس وبنزرت 484 كلم وفي هذه المنطقة تنحصر هذه الأروقة، بالتالي توجد مسافة 673 ألف كلم من قابس إلى برج الخضراء لا تشملها هذه الأروقة ولا يشملها هذا القرض ولا يشملها هذا المشروع وهذه أعتقد أنها نقيصة.

كما أن النقيصة الأخرى هو عدم الربط الجيد بالجارة الغربية الجزائر وعدم إحداث بوابات جديدة، لأننا نحن في بلاد وفي دستور جديد ينص الفصل السابع من الدستور: "الجمهورية التونسية جزء من المغرب العربي الكبير تعمل على تحقيق وحدته في نطاق المصلحة المشتركة" وبالتالي أي تخطيط يجب أن يراعي هذه الشراكة مع أجوارنا وهذه المصلحة المشتركة وهذه الوحدة المغاربية التي

استشهدت من أجلها الأجيال. فواجبنا الوفاء لأولئك الشهداء والوفاء ليس بالقيام بحفلات في ساقية سيدي يوسف، بل بإنجاز المشاريع والربط بين البلدين.

أما من الناحية الاقتصادية نعلم جميعا وتعلمون أكثر مني أهمية السياحة الجزائرية وما تضخه من عملة صعبة نحن في أمس الحاجة إليها.

السيد الوزير،

السادة المديرون العامون،

يعلم الجميع أن أي مجموعة اقتصادية كما ذكرت ذلك سابقا دون الـ 100 مليون بشر ليس لها إمكانية الحياة مستقبلا، بالتالي تخطيطاتنا المحلية والوطنية يجب أن تراعي هذه النقطة وأن ننفتح على جناحينا ليبيا والجزائر، هذا من الآن فصاعدا.

ما قاله زميلي دقيق، أن هذا المشروع خطط له في زمن سابق، نحن نرفضه لكن لا إمكانية لإلغائه، أنا أتحدث من هذه اللحظة فصاعدا، أي تخطيط يجب أن يراعي هذه المسألة، أنتم تشاهدون والعالم يشاهد ونحن نشاهد بألم ما يحدث في سوريا ولا نريده أن يتكرر لأي بلد عربي، فتقاربنا هو الذي يحمينا.

سأذكر بعض الأمثلة فيما يخص هذه الأروقة والتنقل.

أيها السادة، الاتحاد الأوروبي وأعضاء البرلمان يجتمعون في بروكسيل، كل منهم يغادر إلى بلده ولا يبقى فيها سوى سكان بروكسيل.

انظروا الآن عندما تزامنت عطلة السبت والأحد مع العطلة المدرسية يتساءل النواب كيف سيعودون إلى مناطقهم وأنظروا ما يحدث في محطة منصف باي وفي محطة القطارات ومحطات الحافلات، إلى حد الآن لا زال لدينا شبكة نقل شمال جنوب ضعيفة وضعيفة جدا وعليكم أن تضعوا المخططات لهذا.

الأوروبيون بالأمس القريب منذ يومين قطار جديد باريس برلين يقطع أكثر من 1100 كلم في تسع ساعات وقطار تونس قابس 405 كلم يبقى عشر ساعات، هذا إذا لم يتعطل.

السيد الوزير، أدعوكم إلى الالتفات وإلى الربط مع الأجوار، الربط الداخلي جيد لكنه غير كافي، الربط مع ليبيا، نلاحظ الآن بوابتين مع ليبيا راس جدير والذهيبة، لا يوجد فيهم العدد الكافي من السكانير التجاري، انظروا لبوابة راس الجدير البوابة تغلق ليلا مع الشاحنات، أي بلد في العالم تغلق فيها البوابة ليلا؟

تمر البوابة في اتجاه تونس عبر 2 سكانير، ستة من جهة ليبيا واثنان من جهة تونس، لا نزل لا مأوى ولا استراحة ولا أي شيء.

أمر إلى هذا الجنوب والتخطيط للمستقبل، ما وقع إقراره قلت سنصوت عليه، لدينا الآن ميناء في عزلة هو ميناء جرجيس، هو ميناء للتونسيين، هو ميناء للمغاربة، هو ميناء لإفريقيا، لا سكة حديدية ولا طريق مزدوجة تربطه بالطريق السريعة ولا بالمطار ولا بالبوابة وبالتالي هذه خسارة لأموال تونس وإهدار للمال، ميناء منذ سنة 83 أظن أن ما يدخله حتى ألف عام لن يغطي تكلفته لأننا لم نتمم.

أرجو منكم أن تفكروا جيدا ضمن المخطط 25-29 بربط هذا الميناء بالبوابة التي ذكرت والمطار.

الزيتون وقد أشرت إلى ذلك عند تقديم الميزانية من قبل السيد رئيس الحكومة، هذا مشكل حقيقي، لدينا هذه السنة 350 ألف طن، السوق المحلي يستهلك 30 ألف طن، تحولت البلاد إلى مزرعة زيتون وهذا من أسباب الخسارة في اللحوم. المزارع تحولت إلى غابات وبالتالي سعر كيلوغرام اللحم 50 دينار، خسرنا وخسرنا الزيتون لأن الفلاح انتهك، وعندما تنتهك منظومة الزياتين من الصعب جدا استرجاعها.

السيد الوزير، كذلك في التخطيط في إطار الربط مع الفلاحة في تونس لدينا عدة سباخ، أرجوكم وبالتنسيق مع وزير الفلاحة ومع مهندسينا أن يقع إحداث غابة نخيل بجوار السباخ توفر لنا الأعلاف وتوفر بيئة ظل تخفض من درجة الحرارة وتجلب الأمطار، من سبخة الكلبية في القيروان إلى سباخ الجنوب المتعددة إلى السبخة الموجودة في قابس شط الجريد، يمكن أن نقوم بحزام من غابات النخيل وهي ليست مكلفة في الزراعة وليست مكلفة في العناية وتوفر لنا محيطا بيئيا وأعلافا للحيوانات وقد نرجع الغابة لأن منظومة تربية الماشية انتهكت لعدم وجود العلف وهذا سيكون علفا طبيعيا ومرعى طبيعيا لأن المرعى الطبيعي أخذته الزياتين والزيتون الآن في أزمة. ..

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق.

السيد حاتم اللباوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالجميع،

أنا أتيت من القصرين وسأسميها جزيرة القصرين رغم أنها غير محاطة بالبحر، هذه الجزيرة المعزولة منذ حكومة بورقيبة وبن علي عبر سنوات إلى يومنا هذا والقليل القليل من السنوات مسار 25 جويلية بقيت هذه الولاية مهمشة ولم تأخذ حقها في فك العزلة بالأساس.

أدعو جميع زملائي اليوم إلى التصويت على هذا القانون لأنه فعلا ستكون القطرة الأولى لفك العزلة على ولاية القصرين، هي ولاية معزولة برا وجوا طبيعيا بحرا.

الرواق الاقتصادي سيربط القصرين بصفاقس كعاصمة تجارية لكن هل هذا كافي فعلا لفك العزلة على ولاية القصرين؟ فأهالينا يهاجرون لطلب العلم ويهاجرون ويتغربون من أجل الصحة ويهاجرون من أجل التسوق لا لشيء إلا لأنها مدينة معزولة.

في بعض الأحيان تتساءل الحكومة أو الأخصائيون: لماذا القصرين تتذيل الترتيب التنموي؟ لأنها معزولة أي مستثمر سيأتيك ليستثمر في ولاية تبعد عن البحر حوالي 250 كيلومترا، السكة معطلة من عهد شارل ديغول، لا توجد طريق سيارة تربطها بالعاصمة تونس، لا توجد حتى طريق سريعة تربطها بالساحل، يعني كلها طرق وطنية مكتظة ومهترئة.

وعليه السيد الوزير، حان الوقت للتفكير في فك العزلة إذا كنتم فعلا ترغبون في تغيير الوضع وتحسين الوضع الاقتصادي في هذه الولاية، يقال اطلب المستطاع حتى تطاع.

السكة موجودة وحان الوقت لإعادة ترميمها، تضم تقريبا أربعة أو خمسة خطوط وستفك العزلة فعلا على القصرين وستوفر اليد العاملة للاستثمارات خاصة أن اليد العاملة ستتوفر.

نطالب كذلك بإحداث طريق سريعة تربط القصرين الولاية بالقيروان وإذا وصلنا القيروان فستربطنا بسوسة والمنستير والساحل.

الطريق السيارة تونس القصرين الأشغال فيها متواصلة، ونتمنى ألا تتعطل على أساس أنها ستكون البوابة الثانية بالإضافة إلى الرواق الاقتصادي.

في نقطة أخرى هناك من يعتبرها معجزة، رأيت في "دشر" في إفريقيا الوسطى لا يتمتعون لا بطريق ولا سكة، فقط يتمتعون بمطارات صغرى تكون في جزر وفكت العزلة على البلاد، القصرين أراضي الدولة فيها كثيرة و"les pistes possibles" ويمكننا إحداث مطار داخلي يربط القصرين بكل الولايات التي فيها مطارات ولن يكون مكلفا على الدولة وسيساهم في حل مشاكل التعليم والصحة ورجال الأعمال الذين يريدون أن يتنقلوا والأطباء الذين يرفضون القدوم للمناطق الداخلية، فعندما يجد في المستقبل خطا داخليا سوسة القصرين أو تونس القصرين لمدة ساعة على متن الطائرة سيحل مشكلة كبيرة استثماريا وصحيا وتعليميا وحتى في التعليم العالي،

فعندما نرغب في فتح جامعة أو كلية يتعللون بعدم توفر أساتذة جامعيين، عندما يصبح لديك خطوط جوية قصير بين سوسة تونس، سوسة القصرين، تونس القصرين، قفصة القصرين ستحل مشكلة العزلة على القصرين.

وأدعوكم سيدي الوزير إلى البحث أو التخطيط في كلفة هذا المشروع لعله يكون حلما وينجز حتى في السنوات القادمة.

وقبل أن أنهى، هذا التقسيم الترابي، الأقاليم، لن يفسد للود قضية، يعني تقسيمنا إلى خمسة أقاليم كل إقليم نسيجه بسور ولا نتواصل فيما بيننا؟ لا فنحن ندعو إلى أن تكون كل ولاية متصلة ببعضها وتكون الأقاليم متصلة ببعضها لكي تفك العزلة على الجميع في المستقبل.

أجدد ترحابي بكم مرة أخرى تحت قبة البرلمان.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عصام شوشان عن كتلة الأحرار، له سبع دقائق.

السيد عصام شوشان

شكرا السيد الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له في هذه الجلسة،

سنعود قليلا للتذكير بهذا المشروع لأنه وقع فيه نقاش سابقا في الجلسة التي انعقدت يوم 31 جويلية وتمت المصادقة على القسط الأول من هذا المشروع وما نناقشه اليوم هو القسط الثاني الذي يتعلق بهذا المشروع، يعني هذا المشروع ليس بالجديد وإنما هو مشروع وقع النقاش فيه مطولا، وهذا القسط الثاني لدعم هذا المشروع.

الملاحظة الأولى، عند قراءة العنوان المشروع الذي صادقنا عليه نحن بتاريخ 31 جويلية 2024 وهو تمويل مشروع الرواق الداعم للتنمية الاقتصادية، في التحليل المعمق للتنمية الاقتصادية نرى أول عامل أو أهم الأشياء في التنمية الاقتصادية هي البنية التحتية، وهذا ليس فقط في تونس بل في العالم لأن البنية التحتية هي أول دافع للنمو الاقتصادي وأول دافع للتطور الاجتماعي وهي من أكبر العناصر التي لها أهمية للنمو الاقتصادي وهي أكبر الأشياء التي تجعلك تتعمق في المبادلة التجارية مع الأجواء وداخل البلاد.

لهذا نحن كلجنة ثمنا هذا المشروع الذي سيحاول حل المشاكل الاقتصادية ويسهل التقارب بين الولايات ويسهل عملية الربط بينها.

لكن السيد الوزير، وهذه حقيقة بالتجربة سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الجهوي أو على المستوى الوطني، أن هذه المشاريع في المصادقة على القروض أو المصادق عليها في الجلسات العامة، نحن نثمنها لأنها متجهة نحو التنمية لكن ما وقع سابقا وهذا في العديد من المجالات والعنوان الأبرز والكبير هي المشاريع المعطلة.

إذا توخينا سياسة الاقتراض في البرامج التنموية نحن نحبذها ونحبذ مشروعا استثماريا لكن أن يتحول مشروع استثماري لحل المشاكل الاقتصادية إلى مصنف ضمن المشاريع المعطلة، هذا كله خوف من هذا المشروع.

ولعل أبرز الأسئلة اللي وجهناها خلال أعمالنا في لجنة المالية للسادة الضيوف وربما حتى ضمناها في التقرير لأنها معضلة نعيشها على مستوى محلي أو جهوي، يكمن المشكل في تنفيذ المشاريع وهو مشكل هيكلي لا بد من معالجته بحكم النقص الكبير في الخبرات والنقص في تحفيز الكفاءات بما يؤثر على القدرة على تنفيذ هذه المشاريع.

إذا صوتنا على قرض والعنوان الكبير هو التنمية الاقتصادية، هذا محبذ، أما إذا مررنا إلى مرحلة التنفيذ ويصنف هذا المشروع ضمن المشاريع المعطلة، هنا السيد الوزير نأخذ احتياطاتنا من نقطة الانطلاق، ولا نأتي في نصف الطريق ونقول مشاريع معطلة وليس لدينا إمكانيات وتجهيزات وطلب العروض غير جاهز وندخل في أشياء أخرى.

هذه الطريق تربط بين القصرين وصفاقس وصفاقس بنيت عليها كلمة المشاريع المعطلة عبر سنوات وفي صفاقس عندما نذكر مشروعا نراه مشروعا ضخما في صفاقس يصبح مثل الغول الذي يخيف الأطفال، مثل مشروع تبرورة ومشروع المدينة الرياضية ومشروع مترو صفاقس، ربما لو لم يطرح الموضوع لبقينا صامتين لأنه أخذ الوقت الكافي والشافي وهذه المشاريع لم تحل وبقيت معطلة وخوفنا كل الخوف أن يحسب المشروع على ولاية صفاقس الذي يربط بالقصرين ويبقى معطلا.

لأن في صفاقس لا نريد أن نقول مرة أخرى الولاية المحرومة، ولا الولاية المهمشة، لا أريد أن أصنفها أكثر من مصنف، اقتصاديا عندما تنجز رواق لربط المناطق الداخلية ببعضها وتضع العنوان الأبرز هو التنمية الاقتصادية ونوصله لصفاقس ولم نجهز شيئا في صفاقس، فنحن خلقنا مشكلا ولم نخلق الحل. هنا عمقنا الأزمة أكثر.

كيف سيحل؟ لعل أبرزها هي المشاريع التي نتحدث عنها، المشاريع المعطلة، عندما لا تنجز مترو حينها ستعمق الأزمة كذلك المناطق والولايات والمعتمديات المجاورة وولاية صفاقس كذلك.

فلنمر إلى المحلي، معتمدية الحنشة وأنا من هذا المنبر أوجه لكم الدعوة إلى زيارة ولاية صفاقس ومعتمدية الحنشة، لدينا أكثر من 17 طريق مبرمج، هناك ما أنجز منه النصف ونحن في الانتظار،

تعبنا من إرسال الأسئلة الكتابية حول هذه مشاريع وتعبنا من أسئلة المواطنين، ما هو الحل لهذه المشاكل وهي مشاريع معطلة؟

نحن نبلغ صوت الشعب ونبلغ مطالب الشعب، أكثر من 17 طريق معطل في معتمدية الحنشة، وقع إنجاز 50 % في بعضها، نحن استبشرنا بهذه الطرقات على أمل أن تحل لنا المشاكل لكن ما راعنا إلا أن تصبح مشكلا على المواطنين ومشكلا على المعتمدية ومشكلا على الولاية.

السيد الوزير، أنا من هذا المنبر أوجه لكم الدعوة إلى زيارة ولاية صفاقس للوقوف على الإشكاليات والخلفيات الحقيقية التي تعاني منها هذه الولاية ومعتمدية الحنشة بالأساس لأن موقعها الاستراتيجي يشجعك على إنجاز مشاريع استثمارية وأكثر من استثمار، الطريق السيارة والطريقة الوطنية رقم واحد وشبكة السكك الحديدية وكل هذه المشاريع لم يقع استثمارها بالطريقة الأنسب.

في الختام أثمن هذا المشروع وسأصوت لهذا المشروع وإن شاء الله يرى النور وأطلب منكم السيد الوزير ألا يتم تصنيفه ضمن المشاريع المعطلة ونرى الإنجاز إن شاء الله في القريب العاجل وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب محترم السيد محمد بن حسين طلب نقطة نظام، له دقيقتان، تفضل.

السيد محمد بن حسين

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، هناك معطى يتعلق بالسير العادي للجلسة العامة نرى أنه من الضروري أن تكونوا سيادتكم وكافة الزملاء على علم به.

السيد الرئيس، الفصل 84 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 ينص أنه تعرض وجوبا على المجلس الوطني للجهات والأقاليم المشاريع المتعلقة بميزانية الدولة ومخططات التنمية الجهوية والإقليمية والوطنية لضمان التوازن بين الجهات والأقاليم ولا يمكن المصادقة على قانون المالية ومخططات التنمية إلا بالأغلبية المطلقة لكل من المجلسين.

هذا حسب الفصل 84 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 باعتبار أن هذا القانون متعلق بقرض له علاقة بمسألة تنموية وباعتبار أن المجلس الوطني للجهات والأقاليم اليوم موجود وزملاؤنا ناقشوا معنا قانون المالية وباعتبار التأثير الكبير حسب ما سمعته من الزملاء أن هذا سيكون له تأثيرات تتعارض أساسا مع مسألة الأقاليم وهي الفلسفة التي جاء بها مسار 25 جويلية.

هناك إشكال قانوني هنا، المشروع يجب عرضه وجوبا على الزملاء في المجلس الوطني للجهات والأقاليم لمناقشته وإبداء الرأي فيه، ثم التصويت عليه تحت قبة البرلمان، ضروري جدا التنبيه لهذه النقطة.

نحن بلغنا وما على سيادتكم إلا أن تتخذوا الإجراءات المناسبة، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

ملاحظة السيد النائب المحترم، لا تعرض مشاريع القوانين المتعلقة بالقروض على الغرفة الثانية، الاختصاصات التشريعية منصوص عليها بالمرسوم عدد 1، لا أكثر ولا أقل.

ولذلك نواصل جلستنا والكلمة الآن إلى النائب المحترم ثامر مزهود عن كتلة الخط الوطني السيادي، له سبع دقائق.

السيد ثامر مزهود

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

السيد الوزير، نحن بصدد مناقشة هذا الجزء المتعلق بمضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولاية سيدي بوزيد والقيروان وهو جزء من المشروع الذي يندرج في إطار الأروقة الاقتصادية والهدف منها تحسين الربط بين الجهات الداخلية وبين الجهات الداخلية والبلدان المغاربية، ليبيا والجزائر تحديدا.

السيد الوزير، ونحن نناقش هذا المشروع لا بد أن ننبه ونتساءل حول جملة من النقاط:

أولا، تحسين الربط بين هذه الولايات الداخلية والأقطاب الصناعية والمدن الساحلية لا بد أن يترافق مع رؤية وتصور في كيفية توطين أو تشجيع الاستثمار في الجهات الداخلية، حتى لا يخلق تحسين البنية التحتية وهي أساس لأي عملية نمو اقتصادي مزيدا من النزوح ومزيدا من هجرة الجهات الداخلية نحو مزيد استقطابها نحو الجهات الساحلية والجهات الصناعية.

لا بد أن نفكر في طرق مزيد تشجيع وتحفيز الاستثمار، بحيث يتنقل الاستثمار إلى الجهات الداخلية ولا تكون الجهات الساحلية والجهات الصناعية جاذبة أكثر من الوقت الحالي ونترك الجهات الداخلية ونعمق أكثر التفاوت الجهوي، هذه نقطة أولى.

نقطة ثانية في علاقة بنفس المشروع، مشروع الأروقة الاقتصادي، هل أخذت الوزارة بعين الاعتبار التقسيم الترابي الجديد للجمهورية التونسية ونظام الأقاليم الذي تم إرساؤه وترسيخه على أرض الواقع؟ خاصة أن نظام الأقاليم مقسم بشكل جغرافي فيه مقاربة معينة وهي أن كل الأقاليم منفتحة على الشريط الساحلي ولها من المميزات والخصوصيات التي تميز كل إقليم عن الآخر، ما يجعلها تكون متكاملة في عملية التنمية وخاصة أنها تحتوي على أغلب المقومات الأساسية لأية عملية تنمية وعملية نمو اقتصادي، مطارات موجودة فيها، موانئ موجودة فيها، بنية تحتية طرقات موجودة فيها، مزيد تحسينها ومزيد الارتقاء بها نحو أن تقوم بدورها في دفع التنمية، هذا قابل للحديث، وعلى الوزارة أن يكون لها تصورات في كيفية الدمج بين هذه المقاربة، هذه الأروقة الاقتصادية ونظام الأقاليم الذي تم إرساؤه أخيرا.

السيد الوزير، أقول هذا الكلام لأنني سآخذ مثالا على ذلك وقبل أن نتعمق في الحديث عن الأروقة الاقتصادية لا بد أن ننظر إلى ما تم تحقيقه سابقا وما هي الإشكاليات التي حالت دون استثمار المشاريع التي تم العمل عليها في البنية التحتية أساسا ولم تؤد الدور المطلوب منها أو لم تكن بالنجاح المطلوب وكنا نتأمل أن تقوم بها من أجل النهوض بالاقتصاد وخلق تنمية وخلق مناخ مشجع للاستثمار في الجهة الداخلية.

وأذكر مثالا على ذلك السيد الوزير جهة قابس التي تحتوي على مطار، على ميناء تجاري بعمق ممتاز جدا، تحتوي على سكة حديدية، تحتوي على طريق سيارة، كان مبرمجا فيها وفي قرار حكومي

لانطلاق أو لتفعيل خط نقل الحاويات قابس مالطا، مبرمج فيها منطقة لوجستية.

هذه كلها على مستوى بنية تحتية قابلة أن تكون بنية تحتية تخلق عملية الاستثمار وتصبح هذه الجهة قطبا مشعا على بقية الجهات الداخلية وتساهم في خلق التنمية، بل قطب مشع على الفضاء المغاربي والفضاء الأفريقي بصفة عامة.

السيد الوزير، هنا أتساءل كان فيه مشروع مطروح وتم إقراره في الوفد الحكومي في زيارته الأخيرة لقابس ضمن الجلسات التي تمت في جهة قابس في 2021 ضمن مخرجات مجالس وزارية سابقة وهو في الحديث عن أن توفر اعتماد للقيام بالدراسة لإيجاد طريق سريعة قابس واد صوف، قابس قبلي توزر واد صوف، في إطار الانفتاح على العمق الجزائري والعمق الإفريقي.

ما علاقة هذا المشروع بالأروقة الاقتصادية؟ هل ما زال قائم الذات؟ هل تم إدراجه أو تضمينه ضمن هذا التصور الجديد للأروقة الاقتصادية والاستراتيجية؟ نريدك أن تجيبنا السيد الزير بخصوص هذه النقطة.

السيد الوزير، عندما نتحدث عن البنية التحتية بأهميتها في دفع الاقتصاد ونحن نتحدث عن البعد المغاربي، سكة حديدية معطلة منذ أكثر من 30 سنة، وقع تعطيل هذا المشروع ولم يتواصل إنجازه في اتجاه ليبيا وفي اتجاه ربطه بالبعد المغاربي والبعد الإفريقي.

أتحدث عن طريق قابس واد صوف لما من شأنه أن يخلق تنمية اقتصادية ويخلق تبادلا تجاريا ممتاز جدا خاصة بين الجزائر والجنوب الغربي وميناء قابس باعتبارها ميناء قابلا أن يصبح وجهة تصديرية خاصة لجهات الجنوب الجزائري، باعتبار قرب المسافة على شمال الجزائر المحددة في حدود 270 كم وهي أقرب مسافة للجنوب الجزائري نحو المنفذ البحري القريب منها وهو ميناء قابس القادر أن يكون إحدى أهم الموانئ التجارية والاستثمارية في الجنوب الشرقي.

السيد الوزير، كذلك لا بد أن نتساءل عن كيفية التفعيل - قبل أن نتحدث عن إحداث أروقة اقتصادية- وتثمين الموجود، ما معنى أن تنفق الدولة على مطار عشرات المليارات وهو غير مفعل؟ يقتصر على رحلة حجيج وحيدة يتيمة في السنة، هل يمكن أن يقع فيه تصور في كيفية تفعيل ما نملكه من بنية تحتية في إطار تصور اقتصادي وتصور في خطة كيفية تثمين كل هذه المكتسبات التي أنفق عليها الشعب التونسي من دمه وتوظيفها ضمن رؤيتها الاقتصادية، أن تقوم بدورها في دفع التنمية والارتقاء بالاقتصاد وتطوير العملية الاقتصادية خاصة في الجنوب وفي كافة البلاد؟

السيد الوزير، نقطة أخيرة فيما يخص تنفيذ البرامج الجهوية التنموية، وأجبت عليه في مداخلتك في الحصة الأولى، هل هناك إمكانية للترفيع في الاعتمادات المخصصة للبرنامج الجهوي للتنمية خاصة في جهة قابس باعتبارها جهة شاسعة وتضم عددا كبيرا من السكان وقد أنجزت تقريبا 80 % من الاعتمادات المرسمة سابقا في مشروع التنمية الجهوية المندمجة، بما من شأنه أن يحسن أكثر إنجاز المشاريع خاصة في مجال البنية التحتية ونحن نتحدث عن أهميتها؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ونمرر الكلمة الآن للسيد حمادي غيلاني غير منتم وله ست دقائق.

السيد حمادي غيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

هناك مثل يقول "ما بغضتكش في كساك بغضتني في عرايا". للتذكير أذكر أن "doublement GP 13" التي ستصبح طريقا سريعة هو مشروع من ضمن أربعة مشاريع مربوطة بالجهات الغربية حتى تطور وتجود شبكة الطرقات التي تنفتح على كل الجهات وليست لها علاقة بفلسفة الأقاليم ولا بفلسفة الجهات، وهناك خطاب يزعجني في بعض الأحيان.

آخر مرة في جلسة مناقشة وزارة الصحة هناك من طرح: بما أن هناك اختصاصات غير موجودة في الجهات الداخلية وهناك تجهيزات "emballé" لنجلبها لهاته المستشفيات الموجودة هناك، ما داموا يعالجون فيها والأدهى والأمر أن السيدة المديرة العامة المهتمة بالتجهيزات ثمنت هذا الموقف وأثنت عليه وطلبت منه تقديم تقرير للاطلاع على عدم استغلال التجهيزات هناك وعوض أن يقول يجب جلب أطباء الاختصاصات للجهات الداخلية نقوم بالعكس وهذا خطاب يفرق ولا يبني وطنا موحدا ودولة، لأنني أنا من القصرين جوهرة الساحل التي أصبحنا نقولها حين أدرجوها ضمن الإقليم الثالث وأي إضافة في تراب تونس وأنا من القصرين تعنيني وأفرح وأحس أن بلادي تتطور ويجب أن تكون العقلية هكذا.

نبتعد عن السياسة قليلا ونرجع إلى أمور عملية وتقنية، نحن نريد الإنجاز.

سيدي الوزير، هذه الطريق السريعة منذ خروجك من صفاقس إلى حين وصولك إلى تجمع سكني أو مدينة هناك طريق حزامية، ما عدا مدينة سبيطلة وهي مدينة كبيرة، أكثر من 100,000 ساكن، الوحيدة التي ليس فيها طريق حزامية، وهناك مقترح من الجهات المحلية والجهوية في هذه المسألة أن يأخذ بعين الاعتبار إضافة الطريق الحزامية التي يجب أن تكون خارج مدينة سبيطلة،

وإن لم يتم الأخذ بعين الاعتبار بالنسبة إلى هذا المقترح هناك مقترح آخر "tronçon" التابع للطريق السريعة GP 13 والذي يشق سبيطلة على مدى 5 كلم فيه عدة جزر"Les ronds-points" سبعة أو عشرة ونعرف أن هذه الطرق هي بطبيعتها سريعة حتى تسرع "trafic" والنفاذ، فإما طريق حزامي وفيها مقترح فني ومالي وموجود لدى الوزارات المختصة أو تهيئة "tronçon" الموجود داخل سبيطلة وخاصة في "dédoublement" وحواشيه التي ليست مطابقة للمواصفات وكذلك تنويره، فالمنطقة مظلمة وفيها قرابة عشر جزر.

أرجع إلى مسألة أخرى ولن أطلب مشاريع جديدة، بل سأتحدث عن المشاريع التي هي متواصلة أو معطلة وأنا من الذين يحبذون أن يقع استغلال الاعتمادات المفتوحة في وقتها.

سيدي الوزير، سأتحدث مثلا عن المنطقة الصناعية الموجودة في سبيطلة، هل يعقل أن يخرج مسؤول سام أو وزير في علاقة بالمناطق الصناعية ويتحدث عن إعطاء تشجيعات وحوافز للانتصاب ولا يعرف أن المنطقة الصناعية ليس فيها منفذ وغير مرتبطة لا بطريق محلية ولا بطريق جهوية ولا وطنية، كيف سيأتي مستثمر في منطقة صناعية وليس فيها منفذ؟ هذا أولا.

هل تعرف أن هذه المنطقة الصناعية مضى عليها عشر سنوات وأتلفت مكوناتها مساحة وإن تعطي معلومة أنها مرتبطة بالغاز الطبيعي، أقول لك على عين المكان يا سيدي المسؤول السامي أنها

لم تربط بعد بالغاز الطبيعي ولم يصلها بعد، صحيح أن هناك خط مبرمج ودخل إلى سبيطلة ولكنها ليست مرتبطة،

كذلك أن تدخل إلى القصرين وتقول سنحاول أن ننوع استعمالات عجين الحلفاء في القطاعات ذات القيمة المضافة وما إلى ذلك، أقول لك يا سيدي الوزير لا يوجد لدينا عجين حلفاء وحتى الكراس المدعم والكتاب المدرسي يتم بعجين مستورد من إسبانيا ووحدات إنتاج الحلفاء غير موجودة والمرجل الحراري مكسر ومعطب منذ 15 سنة ووقع تقليص منابت الحلفاء ولم تعد لدينا يد عاملة في الحلفاء.

وحين تتحدث عن تنويع استعمالات الحلفاء فلعلك تقصد الصناعات التقليدية، فيجب عليك أن تراجع الأراضي المسترجعة أن ترجع منابت الحلفاء من ناحية وعندك رؤية استراتيجية واضحة لإعادة هيكلة مؤسسة عجين الحلفاء حتى ترجع وتلعب دورها الاقتصادي التنموي الذي لعبته على مدار أكثر من خمسين سنة.

هذا يجعل عدة معطيات تصل مغلوطة مثل مداخلة الصباح، السيد الوزير، هل يعقل أن يصدر طلب العروض ويمر بكل الإجراءات القانونية ويتحصل عليه مقاول ويأخذ الضمان ثم تقول الإدارة لا ليست لدينا اعتمادات وقد تراجعنا عنه، في حين أن المشروع مبرمج منذ 2017 يحفر بئرا "avec un grand débit" 1,200 عائلة وبقيت فقط "conduite" وتم تقديم طلب العروض ثم تراجعوا وقالوا ليست هناك اعتمادات.

هل تقبل الحكومة هذا الشيء؟ نعرف منذ البداية أن هناك صعوبات مالية موجودة وقلت لك في الصباح...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم للسيد ماهر الكتاري عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق.

السيد ماهر الكتاري

مرحبا بك السيد الوزير ومرحبا بالطاقم المرافق،

سأعطيك نصيحة، سمعت ما تحدث عنه الجميع: طريق، طريق هناك مسألة ناقصة، حلقة مفقودة، أنت وزير الاقتصاد والتخطيط، هل لديك خارطة للطرقات؟ هل توجد لدينا استراتيجية عن الطرقات؟ أتذكر أنه كان هناك مخططات أول وثاني ورابع وخامس على مدى خمس وسبع سنوات، هل هو موجود؟ لو أعطيت خارطة للطرقات لما طرحت الـ 90% من الأسئلة لأنهم يعرفون البرنامج وما يوجد على مخطط الطرقات والطرقات السيارة، ما هو موجود وما غير موجود وما سينجز هذه السنة،

نحن الآن كما قلتها عدة مرات وأقولها وأعيدها لنا خمس سنوات استقرار سياسي، يجب أن نستثمر الخمس سنوات حتى نقدم استراتيجية وأنت هنا تريد الحصول على هذا القرض، كما قال زميلي السيد عصام أن هذه هي الدفعة الثانية من القرض وإلى حد الآن ليست لدي خريطة طرقات بتونس من 2024 إلى 2029 وما الذي سنفعله،

أتذكر سابقا أنه كان هناك مشروع كبير لتونس وهناك طريق سيارة من بنزرت إلى أقصى الجنوب و"des bretelles" حتى تكون كل الولايات والمناطق والمدن مرتبطة مع بعضها فأين هذا؟ وأين الاستراتيجية؟

أعطنا خريطة ولدينا تلفزة كبيرة -تبارك الله- اعرض علينا هذا، أين هذا كله؟ بهذا لما طرحت عليك 90% من الأسئلة والتساؤلات التي تحدث عنها الزملاء، أعطني ما سنفعله هذه السنة والسنة المقبلة وما يليها، هذا هو الصحيح وهكذا يكون العمل وغير هذا كله ترقيع.

جاء في المرة الفارطة وزير الفلاحة كذلك وطلبت منه أن يمدني بمخطط الأراضي الفلاحية وماذا ستزرع اليوم والشهر المقبل وما بعده، فبهت ولم يعلم، كانت الخريطة موجودة من قبل في 2010 ومن 2011 إلى 2022 ألغيت نهائيا ولا نعلم مكانها، يجب أن يكون عندنا خريطة لطرقاتنا.

سمعت منذ حين أن الطريق سيكون فيها مسلكان للذهاب ومثلهما للإياب، أعرف تلك الطريق وليست مثلما قالوا، على الأقل ثلاثة، هل وقع حساب ذلك أم لا؟ أو أننا سنحدثها وبعد عامين أو ثلاثة نعيدها مثلما هو الشأن في طريق تونس الحمامات، ثم بعدها زدناها وأصبحت ثلاثة، فانظروا الشأن في الخارج وكنت في مصر مع البرلمان العربي والطرقات بها خمسة أو ستة مسالك للذهاب ومثلها للإياب، فهل هم أفضل منا؟

ليسوا كذلك ولكنهم يخططون وعندهم خارطة طريق ويعرفون ما سيفعلون ولا تقل لي ليست هناك أموال، فهي موجودة، أقول وأعيد مرارا وتكرارا ليست المشكلة في الأموال فهي موجودة لأن الداعمين لتونس كثر من أجل أن تتقدم تونس وتنهض وتواكب ركاب الدول المتقدمة.

لهذا السبب جئت إلى هذا المجلس حتى لا تبقى تونس من البلدان في طريق النمو وسنقولها: أنا جئت إلى هنا حتى أقدم مشاريع وتصبح تونس في ركاب الدول المتقدمة وإلا فمجيئي دون فائدة، لو أننا سنبقى على المنوال القديم سواء كان في تسيير المنشآت العمومية أو الشركات العمومية أو في تسيير المجالس المحلية أو المجالس البرلمانية بحسب النسق والعمل والتفكير القديم فوجودنا هنا كعدمه، فنحن هنا في فكرة ثورية وللأسف الشديد هذا غير موجود لا في المنشآت ولا في المجالس وأعي ما أقول.

أيضا أنت وزير التخطيط فيجب الاطلاع على قانون المالية علام تم التنصيص أو ما لم يدرج فيه مثال في الدعم وسنكمل في المرة المقبلة إن شاء الله.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الأخيرة للنائب المحترم السيد معز بن يوسف عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق.

السيد معز بن يوسف

مرحبا سيدي الوزير والوفد المرافق لكم،

سيدي الوزير، مثلما سمعتم اليوم في عدة مداخلات خاصة من النواب والأصدقاء الذين هم -ولا أريد أن أقول- من المناطق الداخلية، لأننا إذا كنا سنقسم تونس بين مناطق داخلية وأخرى ساحلية فهي كلها بلاد صغيرة ولكنها بلاد أعطاها الله العديد من الأشياء الحسنة، اليوم للأسف الشديد فإن المنوال التنموي بعد تقريبا 14 سنة من الثورة وإلى الآن لم يتغير بشكل الخطاب الذي أرى فيه نوعا من الجهوية.

صحيح أننا ندافع على مناطقنا والمشاكل الموجودة فيها ولكن اليوم الخطاب الجهوي خطير على الدولة لأن الـ 14 سنة التي مرت بالرغم من محاولة كل الناس اللعب على الجهوية إلا أنهم فشلوا ولكن كلما ازدادت الأزمة الاقتصادية ازدادت مشاكل الولايات وهذا يضر بالدولة.

للأسف الشديد السيد الوزير، أسألك ولاية سوسة مثلا لأن العديد من المداخلات أغلبها تمس من الساحل وبالأساس ولاية سوسة، أريد أن أعرف ما الذي حصلت عليه خلال 14 سنة الأخيرة في التنمية؟ وما هي الميزانيات التي رصدت لها؟ هل هناك مشروع واحد حتى في الميزانية الجديدة من 2024 و2025 وقبلها؟ تقريبا صفر مشاريع.

حين أتحدث مثلا على القلعة الكبيرة أو ولاية سوسة فإن جدودنا حين زرعوا 3 أو 4 ملايين شجرة زيتون لم يكن ذلك بإذن من الزعيم الحبيب بورقيبة ولا من أي رئيس آخر ولا وزير من الساحل، جدودنا وأولادنا حين عملوا وصنعوا منطقة سياحية ومنحة تقاعد ذلك الجيل الآن بين 300 و400 دينار وهناك من ضحى واليوم حين يساهم الساحل في موارد السياحة بـ 6 و7 آلاف مليار فنصفها مخصص لكل ولايات تونس.

اليوم حين تتحدث عن محصول الزيتون في الساحل وهي أول المناطق المتضررة، فما هو الحل الموجود اليوم؟

السيد الوزير، حين ترى حالة الناس والفلاحين والماكينجية" فنحن ننتظر محصول 10 و12 ألف مليار ولكننا نراها تضيع بشكل كانت فيه الدولة غائبة كليا تقريبا على إيجاد الحلول بشكل ما.

سيدي الوزير، آخر المشاريع التي أنجزت في سوسة أظن من خلال آخر مجلس وزاري حين تم إنشاء الملعب الأولمبي ومسرح الهواء الطلق والمحول الوحيد الذي لدينا في سوسة بحي الرياض وأنجز وقتها مطار النفيضة.

اكتملت كل هذه المشاريع بعد الثورة بعشر سنوات، وحين تدخل اليوم إلى القلعة الكبيرة وأكودة وكوندار وسيدي بوعلي وهرقلة وسيدي عبد الحميد وسيدي الهاني فهي معتمديات مفقرة وفقيرة ولكن الناس يعملون منذ السادسة صباحا، 50 و60% من اليد العاملة تعمل في المعامل والمصانع والمناطق الصناعية وفي السياحة وأغلب أولادنا يتقاضون 500 و600 دينار وليس بمليار ولا يتقاضون راتبا جيدا للعيش وهم من ينهض بالاقتصاد الوطني في أكثر من ميدان في المناطق الصناعية وفي السياحة وفي كل القطاعات التي تدعم البلاد.

سيدي الوزير، لم نحل ربع المشاكل في ولاية سوسة واليوم هناك مجموعة من العمال بمصنع الحليب سيدي بوعلي، إلى متى ستتواصل هذه المعاناة؟ فالناس في معاناة منذ ثماني سنوات تحت أنظار الدولة وهو قطاع استراتيجي، إلى الآن لا نعرف عنه شيئا وما هي رؤيتكم أنتم كوزارة لهذا القطاع؟

أيضا مسألة النقل لدينا، ماذا في شأن مطار النفيضة؟ لماذا تصمت الدولة؟ لماذا يخاف الجميع منه؟ لأن سوسة لديها كل شيء! فمطار النفيضة هو من المشاريع الكبرى التي يجب أن تعمل عليها البلاد حتى نخرج من الأزمة الاقتصادية التي نعيش فيها.

سيدي الوزير، ضروري اليوم أن يستبدل هذا المنوال الاقتصادي الذي لم نستطع أن نخرجه من كل ما هو تقليدي، لأننا نعتقد أنه سيمثل خطرا على الدولة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نرفع الجلسة لمدة عشرين دقيقة، إثرها نحيل الكلمة مباشرة الى السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب.

(كانت الساعة الخامسة وعشر دقائق عصرا)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الخامسة وأربعين دقيقة عصرا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة والكلمة للسيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب، فليتفضل.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا للجنة المالية وأشكر كل السيدات والسادة النواب الذين تدخلوا وثمنوا المشروع، نشكرهم ونتشارك معهم هذا التثمين والذين نقدوا المشروع فإننا كوزارة وكحكومة منفتحون على النقد وبالنقد إن شاء الله يمكن معرفة الهنات وبالتالي سنتقدم.

أولا، أؤكد على أن المبدأ العام للمشاريع هو تناغمها مع مقتضيات الدستور واحترامها للوحدة الوطنية، وتحقيق التكامل والاندماج بين الولايات وبين الأقاليم.

وقع التطرق إلى غياب التناسق بين هذا المشروع والتوجهات الجديدة للدولة ومضامين الدستور، في الحقيقة لم أجد تناقضا ولا يوجد في الدستور ينص على عدم تحسين البنية التحتية بين ولايات منتمية لأقاليم مختلفة.

الهدف الأول والأسمى لنا هو النهوض بالبنية التحتية مهما كانت المنطقة وهذا هو هدفنا وهذا المشروع بالذات "RN 13" حين جئت اليوم إلى البرلمان لم أعتقد أنه سيخلق جدلا كبيرا والسبب بسيط، أن نفس المشروع نوقش أظن في جويلية 2024 هو مشروع مقسم على مجموعة من الأقساط، هناك ثلاثة أقساط ممولة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير قسط 6 و7 و8، بالنسبة إلى القسط 6 تربط بين سيدي بوزيد الشرقية وسيدي بوزيد الغربية، بالنسبة إلى القسط 7 بين سبالة أولاد عسكر وسبيطلة وبالنسبة إلى القسط 8 بين سبيطلة والقصرين الجنوبية.

هذا ممول عن طريق البنك الدول وبقيت خمسة أقسام وحين تناقشنا مع البنك الدولي لم يكن عنده القدرة وأيضا الاستعداد لتمويل المشروع برمته، بحثنا عن ممول آخر وهو البنك الأوروبي للاستثمار الذي اتفقنا معه على أن يمول خمسة أقساط، قسط 1 و2 و3 و4 و5 بفضل هذا القرض موضوع هذه الجلسة.

القسط الأول بين صفاقس الجنوبية ومنزل شاكر، القسط الثاني بين منزل شاكر وسيدي ليتيم، القسط الثالث بين منزل شاكر الطريق الوطنية 2 - الشراردة، القسط الرابع طريق وطنية 2 الشراردة - أولاد حفوز والقسط الخامس أولاد حفوز - لسودة.

هذه الخمسة أقساط التي سيمولها هذا القرض وأكرر أنه مكمل لنفس المشروع الذي نوقش هنا أمام جنابكم في 31 جويلية 2024.

بالنسبة إلى تمويل أشغال إنجاز المكون الأساسي للمشروع وهو مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13، الكلفة التقديرية لإنجاز الأشغال هي 1.475 مليون دينار وهي مقسمة كما يلي:

-ميزانية الدولة ستساهم بـ 257.4 مليون دينار.

-مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار في هذا القرض ما يقارب 701.4 مليون دينار تونسي، ما يقابل 210 مليون أورو باعتبار سعر الصرف لهذه الأيام.

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير وأكرر أن القرض صودق عليه في رحاب هذا المجلس سيساهم بـ 155 مليون أورو.

التساؤل هنا لقد صادقنا على 203 في جويلية، الباقي أو الفارق بين 203 و155 مخصص لتمويل العناصر الثانوية للمشروع، أي تمويل ما يسمى بالمشاريع المتصلة وهي تهيئة مسالك ريفية وتهيئة الطريق الرابط بين الوطنية 3 وسوق الإنتاج بالوسط إلى آخره وهذه المشاريع المتصلة ستخصص لها 30.4 مليون أورو أي ما يعادل 101.5 مليون دينار.

عنصر آخر هو تمويل صندوق الودائع والأمانات والسيدة الرئيسة المديرة العامة موجودة ورائي، مولها البنك الدولي بـ 13 مليون أورو لتمويل المؤسسات الصغرى عن طريق صندوق التأثير للمساهمة في رأس المال وهو صندوق جاري يتصرف فيه صندوق الودائع والأمانات، لذلك لا نتحدث عن الطريق فقط نتحدث عن " corridor économique" علاوة عن أنه سيربط الجهات المعنية علي جانب الطريق، هناك هدف في أن تخلق مشاريع صغرى ومتوسطة وهذا فيها 13 مليون أورو، باقي المبلغ تقريبا 4 مليون أورو مخصص كله مساندة فنية وهذا صورة عامة على المشروع.

أكرر القول أن المشروع لا يلغي أن على الدولة القيام بواجبها في أن تعمل على تحسين البنية التحتية بين ولايات نفس الإقليم وبين الأقاليم وليس مثلما قال أحد السادة النواب في التقسيم الترابي الجديد كأننا سنخلق جدرانا بين الأقاليم ولن يحصل الربط بين الولايتين المنتميتين لإقليمين مختلفين، ليس هذا الهدف، فهدفنا هو أن نحسن في البنية التحتية بصفة عامة داخل كل إقليم وبين كل الأقاليم لأنه كما ذكر السيد عصام منذ حين بدون بنية تحتية سنظل فقط نحلم بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

ونود لو توفرت عندنا القدرة المالية اليوم والقدرة على الإنجاز سننطلق في المشاريع بتونس من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب طولا وعرضا، الإمكانيات المالية محدودة وتعمل الدولة على أن توفر الإمكانيات المالية من مواردها الذاتية في هذا المشروع.

قلت لكم أن هناك مساهمة من ميزانية الدولة وأيضا بالتمويل الخارجي والحمد لله أن مصداقية تونس بالرغم من كل الضربات ما زالت تخول لها أن تجد شركاء ماليين يتعاونون معها ومستعدين لتوفير عمليات تمويل تهم مشاريع على المدى الطويل والمتوسط ويجب أن نثمن هذا "ce n'est pas évident" أن نحصل على هذه التمويلات بالضرب والتشكيك المسلط علينا، هذا يجب أن نثمنه ونحن سنكون من اليوم ودوما إن شاء الله قادرين على توفير التمويلات الضرورية لإنجاز المشاريع وبحول الله نرغب أن أكثر التمويلات التي نوفرها وأكثر التمويلات التي نعرضها هنا أمام سيادتكم ليقع التصويت عليها هي تمويلات مخصصة للبنية التحتية وللمشاريع التي تنفع الاقتصاد التونسي ولن تخصص مثل السنوات الفارطة للاستهلاك والأجور إلى آخره وتعرفون المسألة ولا يجب أن نطيل فيها كثيرا.

طرح سؤال حول الاستراتيجية العامة في شبكة الطرقات، هنا وزارة التجهيز قديمة وفيها كفاءات عليا بينت قدرتها في تونس وخارجها ومن باب العبث أن نتصور أن وزارة التجهيز تعمل بدون رؤية استراتيجية وبدون مخطط إلى آخره، لأنه مهم أن نؤكد على أن وزارة التجهيز والإسكان تعمل وفقا لاستراتيجية عامة في مجال الطرقات حيث تسعى إلى إدراك الأهداف التالية في أفق 2035 إذن هناك "un horizon temporaire fixé ":

بلوغ 1320 كلم من الطرقات السيارة وهذا هدف وحاليا عندنا 743 كلم في طور الاستغلال و186 كلم بصدد الإنجاز وهي تونس جلمة.

هدف آخر هو بلوغ 2000 كلم من الطرقات السريعة وهي حاليا 700 كلم ومن المنتظر أن تعزز بمشروع وصلة تطاوين قريبا وهذه الطريق الوطنية "RN13" موضوع القرض فهذا سيعزز أو سيجعلنا نصل إلى هدف 2000 كلم من الطرقات السيارة في أفق 2035.

أيضا توسيع وتعصير كامل شبكة الطرقات المرقمة لتبلغ 20,000 كلم في أفق 2025 وهي اليوم في حدود 11,000 كلم.

هذه العناصر الثلاثة ستريكم أن الاستراتيجية موجودة ونعرف أن وزارة التجهيز عندها ترجمتها على الخريطة، فيضع أمامك الخريطة ويبين لك الأهداف من الآن إلى 2035.

وقع التطرق إلى تفادي تعطل المشروع عند الإنجاز، فعلا هناك احتمال لهذا ولكن كل العمل جاري حتى يكون التعطيل الذي يمكن أن يصير فيه نسبة ضعيفة جدا أو منعدمة وفي إطار العمل على تفادي تعطل المشروع عند الإنجاز تجدر الإشارة إلى اتخاذ عدة خطوات واختيارات بصفة استباقية:

التصفية العقارية للمشروع بصفة مسبقة على أن تستكمل هذه العملية بالتوازي مع إعلان طلب العروض سنة 2025 مع العلم أن ملفات طلب العروض جاهزة، إذن هذا عنصر يساهم في ألا نتعطل فيما بعد.

عنصر آخر هو إدراج تحويل شبكات المستلزمين العموميين خارج حوزة المشروع ضمن فصول الصفقة.

عنصر آخر، تم اعتماد تمشي لتعيين مقاولات لتنفيذ المشروع طبقا لمعايير تضمن إنجاز الصفقة بالنسق والسرعة المطلوبين وبالجودة اللازمة.

مهم أن أؤكد على أن وزارة الاقتصاد والتخطيط تحرص على التروي في عرض المشاريع الجديدة التي ترد علينا من الوزارات الأخرى على تمويل خارجي وعدم التهاون بشأن جاهزيتها، يعني لا تعمل وزارة الاقتصاد والتخطيط أوتوماتيكيا على تمرير أي مشروع يرد من وزارة أخرى والبحث له عن تمويل خارجي، هذا باتفاق مع باقي الوزارات، متفقون على أن المشروع يجب أن تكون له جاهزية كبرى قبل أن نبحث له عن تمويل لأن التجربة بينت لنا للأسف أن هناك تعطيلا كبيرا في المشاريع العمومية الممولة بموارد خارجية وهذا التعطيل من بين العوامل التي تسببت فيه هي عدم دراسة المشروع بصفة تضمن أن يقع إنجازه في الأوقات اللازمة وهذا يكلف

الدولة موارد كبيرة، لأن أي تأخير في الإنجاز ينجر عنه مصاريف إضافية بالنسبة إلى الدولة.

وفي إطار المشاريع المعطلة أيضا مهم أن نؤكد على أنه تم إحداث اللجنة العليا لتسريع إنجاز المشاريع العمومية على مستوى رئاسة الحكومة، بالإضافة إلى اللجان القطاعية على مستوى الوزارات ولجان جهوية على مستوى الولايات وتجتمع هذه اللجان بصفة دورية وقد أفضت أشغالها إلى حل عديد الإشكاليات وتسريع نسق إنجاز عدة مشاريع وطنية وجهوية.

أيضا تقوم الوزارة بعقد جلسات دورية مع القطاعات المعنية لفض الإشكاليات وتسريع إنجاز المشاريع الممولة عن طريق القروض الخارجية لتلافي غرامات التأخير وغيرها من الأعباء المالية المنجرة عن عدم استهلاك الاعتمادات المرصودة.

أيضا تم إحداث لجنة وطنية للموافقة على المشاريع العمومية تحت إشراف وزارة الاقتصاد والتخطيط تتولى توحيد إجراءات التصرف في الاستثمار العمومي ومتابعة تنفيذ مخطط التنمية، وضمان التنسيق بين مختلف المشاريع التي يقترح إدراجها بميزانية الدولة، بما يضمن تجنب التأخير المسجل عند إنجاز المشاريع، وضمان نسق أرفع لاستهلاك الاعتمادات سواء على الموارد الخارجية أو على موارد الدولة.

كما تم إصدار المنشور عدد 27 لسنة 2024 حول الإجراءات الرامية للتسريع في إنجاز المشاريع ودفع الاستثمار وتأكدوا أن عدة مقاولين خواص تونسيين ثمنوا هذا المنشور عدد 27 لأنه أقر تخفيف الأعباء على أصحاب الصفقات العمومية بخصوص غرامات التأخير، لأنه أقر مراجعة الأثمان والضمانات المالية، لأنه أقر جملة من الإجراءات خاصة بالمشاريع التي تعاني صعوبات بالتنفيذ، لأنه أقر جملة من الإجراءات الخاصة بالمسائل العقارية كاشتراط توفر الوضعية العقارية السليمة قبل ترسيم المشروع، وإدراج فقرة بقسم الاستثمارات انطلاقا من ميزانية 2025 خاصة باقتناء الأراضي، وأيضا تخصيص رصيد عقاري للمشاريع العمومية.

كما تم كذلك إصدار منشور عدد 26 في 6 نوفمبر 2024 حول دفع نسق العمل الجهوي ومتابعة سير المرافق العمومية ومتابعة مشاريع التنمية بالجهات.

هذا بالإضافة إلى إصدار الأمر عدد 497 لسنة 2024 المتعلق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى -مثل هذا المشروع قيد النقاش اليوم- ذات الطابع الاستراتيجي وقد تم بتاريخ 25 نوفمبر 2024 إصدار قرار تطبيقي لمقتضيات هذا الأمر يتعلق بالمصادقة علي دليل الإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى.

وسبب إطالتي قليلا في هذه النقطة وسيادتكم ناقشتم قانون المالية وقدمنا كوزارة الاقتصاد والتخطيط أمام لجنة المالية الميزان الاقتصادي ووضعنا كهدف 3.2% نسبة نمو لـ 2025 والعديد قالوا بأن هذه نسبة نمو ربما خارج الواقع، فقلنا لهم هي نسبة نمو متفائلة وطموحة لكنها واقعية، صحيح وهذا رأيتموه في ميزانية الدولة.

ليست هناك عدة موارد مخصصة للاستثمار العمومي لكن هناك عدة موارد موجودة على مشاريع معطلة وهذه الموارد يجب أن نعمل عليها اليوم حتى نستعملها ونسرع في إنجاز المشاريع المعطلة لأنه بالتسوية في إنجاز المشاريع المعطلة سنكون بحول الله قادرين على تحقيق الأهداف التي وقع رسمها في الميزان الاقتصادي وفي قانون المالية.

السيد الرئيس، النقطة قبل الأخيرة، حيث ذكر حتى دعوة الدولة ألا تخل بالتزاماتها وحتى نكون واضحين في هذه النقطة فإن الدولة التونسية تحترم شعبها وتعهداتها الدولية، هذه ديون أخذتها الدولة التونسية وقالها السيد رئيس الحكومة هنا في بيان الحكومة أن الدولة التونسية تفي بالتزاماتها المالية وهذا ما جعلنا اليوم بالرغم من كل العوائق قادرين على جلب مثل هذه المبالغ من الممولين الدوليين، مبالغ نريد أن يكون هدفها الاستثمار العمومي في البنية التحتية، لأنه بهذا يمكننا النهوض بالاستثمار الخاص وبالاستثمار الخاص والعمومي، يمكن أن نرفع في نسبة النمو وبالتالي نرفع في التشغيل الذي نحقق من خلاله أهداف الدولة الاجتماعية.

أختم بالإجابة عن تساؤل حول اعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية لفائدة ولاية سوسة ليتم فتح 4,000,000 دينار بعنوان برامج سابقة وتم إصدار طلب فتح اعتمادات بقيمة 11.7 مليون دينار بعنوان برنامج سنة 2024 من طرف الوزارة في بداية شهر ديسمبر وهي بصدد الفتح من قبل وزارة المالية.

شكرا مرة أخرى سيدي الرئيس وشكرا للسادة النواب للتفاعل، شكرا للنقد الذي يمكننا إن شاء الله من رؤية الهنات ونتقدم مع بعضنا لهدف واحد وهو تنمية تونس، تنمية دامجة وشاملة تهم كل الجهات، شكرا جزيلا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط على كل هذه البيانات والافادات القيمة والآن نمر الى التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: موافقون 78 مقابل 2 محتفظ و8 أصوات لا.

الموافقون بالأيدي؟ لا يوجد، المحتفظون بالأيدي؟ لا يوجد.

الرافضون بالأيدي؟ لا يوجد.

إذن النتيجة النهائية: 78 صوتا نعم مقابل 2 محتفظ و8 أصوات لا. تبعا لنتيجة التصويت يتم الانتقال إلى مناقشة المشروع.

والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا، المصدح للسيد مقرر اللجنة.

السيد المقرر

العنوان:

مشروع قانون يتعلّق

بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 13 جوان 2024

بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار

للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13

الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد

والقيروان

(عدد 2024/78)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: موافقون 82 مقابل 2 محتفظ و8 أصوات لا.

التصويت بالأيدي: الموافقون بالأيدي؟ لا يوجد. المحتفظون بالأيدي؟ لا يوجد. الرافضون بالأيدي؟ لا يوجد.

التصويت النهائي: موافقون 82 مقابل 2 محتفظ و8 أصوات لا.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة، المصدح للسيد مقرر اللجنة.

السيد المقرر

فصل وحيد:

تتمّ الموافقة على عقد التمويل المُلحق بهذا القانون والمُبرم بتونس بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار بمبلغ قدره مائتان وعشرة مليون (210.000.000) أورو، للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا،

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: موافقون 77 مقابل 4 محتفظ و8 أصوات لا. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

في الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: موافقون 81 مقابل 4 محتفظ و8 أصوات لا.

لا يوجد تصويت بالأيدي بالنسبة إلى الأصناف الثلاثة من التصويت. تمت المصادقة على المشروع برمته.

وبذلك تمت الموافقة على عقد التمويل المُبرم بتونس بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان عدد 78 لسنة 2024.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لجميع الزميلات والزملاء.

شكرا جزيلا للجنة المالية والميزانية.

الشكر موصول وبالغ التقدير للسيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له، متمنيا لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم.

وبهذا ننهي أشغال جلستنا العامة لهذا اليوم وعليه رفعت الجلسة.

(كانت الساعة السادسة وعشر دقائق مساء)